

جمهورية مصر العربية



وزارة المالية

البيانالي

عن

مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

يقدمه

د/ محمد معيط

وزير المالية

محتويات البيان المالي
مشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

رقم
الصفحة

١	المقدمة
٣	الفصل الأول : الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة
١٦	أولاً : آفاق الاقتصاد العالمي
٢٣	ثانياً : آفاق الاقتصاد المحلي
٣٣	ثالثاً : السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن
٣٧	رابعاً : التقديرات المالية المستهدفة
٦٤	خامساً : تنوع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام
٧٣	سادساً : المخاطر المالية
٧٩	سابعاً : المشاركة المجتمعية والشفافية
٨٧	الفصل الثاني : البيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة
٨٩	الاستخدامات
١٢٤	الموارد
١٤٥	الفصل الثالث : التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة
١٥٣	الفصل الرابع : مشروع موازنة الخزانة العامة
١٥٧	الفصل الخامس : العلاقات مع الهيئات الاقتصادية
١٦٣	الخاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لِمَنْ أَرِيدُ اللَّهُ إِلَّا إِصْلَاحٌ مَا لَسْكَعَنْ وَمَا تَوْفِيقٌ لِلَّهِ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوْكِيدٌ وَلِإِلَيْهِ الْأُنْبَشْ

صدق الله العظيم

السيد المستشار الجليل / رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة أعضاء المجلس المؤقت

أتشرف اليوم بالتوارد مع حضراتكم لإلقاء البيان المالي لمشروع الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ والذي تزامن وقت إعداده بأحداث وظروف استثنائية تمثل في تفشي جائحة كورونا وتأثيرها الهائل والممتد على كافة الدول والاقتصاديات بشكل أصبح يمثل تهديد حقيقي ليس فقط لصحة المواطنين بل ولحياة ودخول الملايين من البشر من الذين فقدوا عملهم أو تأثروا سلبياً بالأحداث الجارية.

ودعوني في البداية أن أتوجه لمجلسكم المؤقت رئيساً وأعضاء بالشكر والتحية لمساندتهم ودعمهم المستمر لمصر والحكومة خلال تلك الأزمة العالمية التي نواجهها، وسنستطيع بإذن الله من خلال هذا الدعم والتلاحم الشعبي ان نتخطى هذه الأزمة باقل الخسائر من خلال تقديم المساندة والدعم الكافي للقطاعات والفئات الأكثر احتياجا وبشكل يمكن اقتصادنا وبلدنا على التعافي السريع لاستكمال مسيرة التنمية. ولعلنا ادركنا جميعا الان باننا كلنا جمیعا على حق وصواب عندما وضعنا خططاً ونفذنا برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل والطموح خلال السنوات السابقة والذي ساهم في بناء دعائم اقتصاد قوي قادر على التعامل مع التحديات والصدمات بشكل يسمح باكتساب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية والمستثمرين في إمكانياته وقدراته ويمهد القدرة على سرعة تحقيق التنمية الشاملة والتي ستؤمن بإذن الله للمواطن المصري مستوى حياة كريمة ومستقبل أفضل له ولأولاده وللأجيال القادمة.

كما أود أن أتوجه من هذا المكان المؤقر وأمامكم نواب الشعب بكل التحية والتقدير للشعب المصرى العظيم كونه البطل الحقيقى لما تم من اصلاح خلال السنوات السابقة حيث تحمل أعباء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية ثقةً منه فى قيادته وحباً لبلده ولتطوعه لتأمين مستقبل أفضل له ولأولاده، والآن تبذل الحكومة وكافة مؤسسات الدولة قصارى جهدها لتوفير خدمة وحماية صحية لائقة للمواطن وأسرته ولمساندة الجميع على تجاوز الازمة الحالية.

وفقاً لله جمِيعاً لما فيه الخير للبلاد.

وزير المالية



د/ محمد معيط

الفصل الأول
الإطار العام
مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

السيد المستشار الجليل / رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة أعضاء المجلس المؤقت

لقد تزامن توقيت إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مع أحداث وظروف استثنائية تمثل في تفشي جائحة كورونا وتأثيرها الهائل والممتد على كافة الدول والاقتصاديات بشكل مثل تهديد حقيقي ليس فقط لصحة وحياة المواطنين ودخول الملايين منهم بل امتد التأثير السلبي إلى القطاعات الاقتصادية الأساسية والجوهرية في معظم دول العالم. وقد عملت الحكومة منذ البداية وبشكل احترازى وسريع وفعال وفي ضوء مساندة حقيقية ومستمرة من مجلس النواب المؤقت وجميع جهات ومؤسسات الدولة في وضع إطار متسق ومتكملا للتعامل مع الجائحة مما ساهم في سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات ساهمت في التعامل مع هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة من خلال تقديم المساندة والدعم الكافي للقطاعات والفنان الأكثراً احتياجاً والأكثر تأثراً بشكل مكّن اقتصادنا وبلدنا من الحفاظ على قدر جيد من النشاط والاستقرار الاقتصادي وساهم في إيجاد بيئة تسمح بسرعة التعافي السريع والقوى المستدام لاستكمال مسيرة التنمية. ولعلنا ندرك جميعاً الآن ونثمن ونعي أهمية قيامنا بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني الشامل خلال السنوات السابقة والذي ساهم في بناء دعائم اقتصاد قوى ومرن ومستقر وقدر على التعامل مع التحديات والصدمات بشكل ساهم في اكتساب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية والمستثمرين في إمكانيات وقدرات الاقتصاد المصري وبما يمهد لتحقيق التنمية الشاملة والتي ستؤمن بإذن الله للمواطن المصري مستوى حياة كريمة ومستقبل أفضل له ولأولاده وللأجيال القادمة وأيضاً أمن للدولة وضع مالي ونقدى آمن ومستقر يمكن الدولة من تحقيق رؤيتها الشاملة ٢٠٣٠.

وقد ارتأت وزارة المالية الإبقاء على تقديرات الموازنة للعام المالي السابق (٢٠٢٠/٢٠٢١) والتي أعدت وأرسلت لمجلسكم الموقر في نهاية مارس ٢٠٢٠ إلتزاماً بذصوص الدستور المصري دون تغيير لحين استشراف ووضوح الرؤية ثم القيام بإجراء التعديلات المطلوبة على بنود الموازنة المختلفة وبالتنسيق الكامل مع مجلسكم الموقر. حيث أننا استطعنا بفضل الله التعامل مع الموقف بشكل من سمح بالحفظ على استقرار أوضاع المالية العامة والمديونية الحكومية وذلك دون الحاجة للعودة إلى مجلسكم الموقر لتعديل الموازنة أو لطلب اعتمادات إضافية إلا اعتماد إضافي واحد بقيمة ٢٠٠ مليار جنيه لزيادة الإنفاق على الباب السابع حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية نظراً لوجود العديد من الطلبات الإضافية الضرورية والتي لم تكن مدرجة بالموازنة تخص هذا الإنفاق.

وها نحن ننتقل الآن لعرض ومناقشة موازنة العام الجديد ٢٠٢١/٢٠٢٢ والتي أعدت خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٠ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢١ وبعد التفاوض والتشاور مع نحو ٦٥٩ جهة موازنية وكذلك كافة المصالح الإيرادية وغير الإيرادية التابعة لوزارة المالية، حيث تم إعداد تقديرات موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ في ضوء تقديرات الاقتصاد العالمي السائدة من قبل المؤسسات الدولية حتى نهاية يناير ٢٠٢١ وأيضاً تقديرات وافتراضات الاقتصاد المحلي المعدة من كافة الجهات والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية وكذلك أخذًا في الاعتبار أولويات الدولة وبرنامج الحكومة والتي تعتبر في الوقت نفسه ركائز الموازنة الجديدة وهي أربع ركائز:

- (١) استمرار تحقيق الإنضباط المالي والسيطرة على الدين.
- (٢) مساندة النشاط الاقتصادي خاصه القطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة وكذلك الأنشطة التصديرية.
- (٣) العمل على تحسين مستوى دخول ومعيشة المواطنين.
- (٤) التركيز على تطوير مجالات التنمية البشرية خاصة قطاعي الصحة والتعليم.

وفي هذا الصدد فنود الإشارة إلى أن مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ قد أعد فى وقت تؤكد فيه المؤشرات الإقتصادية والتنموية المحققة على صلابة واستقرار الأوضاع الإقتصادية بمصر بشكل يفوق ما هو محقق فى معظم الدول والبلدان سواء الإقتصادات المتقدمة أو النامية على حد سواء مما دفع العديد من الخبراء والمؤسسات المعنية المحلية والدولية الإشادة بذلك والتأكيد على صلابة وتحسن الأوضاع الإقتصادية بمصر. ولتوضيح حجم ما تحقق بفضل تعاون وتكافف الجميع من القيادة السياسية ممثلة فى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى والحكومة ومجلس النواب الموقر والشعب المصرى العظيم خلال السنوات الماضية فنود التوضيح والتاكيد على الحقائق التالية:

١. تشير النتائج الأولية المعلنة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية إلى ارتفاع معدل النمو ليصل إلى ٤,١٪ خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يسجل معدل النمو ٢,٨٪ بنهاية العام المالى بعد تحقيق معدل نمو إيجابى أيضاً قدره ٣,٦٪ في العام المالى السابق، وتعتبر مصر من الدول القليلة والمحدودة في العالم التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو إيجابية خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، كما تشير البيانات إلى انخفاض معدل البطالة في ديسمبر ٢٠٢٠ ليصل إلى نحو ٧,٢٪ (وهو أقل مستوى يتحقق منذ عام ٢٠١١/٢٠١٠) مقارنة بنحو ٨٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، ومقابل معدل قدره ٩,٦٪ في يونيو ٢٠٢٠ و ١٣,٣٪ في يونيو ٢٠١٤. وتوارد تلك النتائج بأن الإقتصاد المصرى استطاع أن يستمر في النمو مع خلق المزيد من فرص العمل للشباب والراغبين في العمل مما أدى إلى تراجع معدلات البطالة.
٢. تشير المؤشرات المالية للموازنة العامة للدولة للفترة يوليو - مارس ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى استمرار تحسن الأداء المالى حيث انخفض العجز الكلى للموازنة بنسبة إلى الناتج المحلى ليصل إلى ٤,٥٪ وذلك مقابل ٥,٧٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق ومقابل عجز بلغ ٩,٤٪ في الفترة يوليو - مارس ٢٠١٦/٢٠١٥.
٣. كما حققت الموازنة فائض أولى (قبل سداد الفوائد) خلال يوليو-مارس ٢٠٢١/٢٠٢٠ قدره ٢٥,٣ مليار جنيه (٤,٠٪ من الناتج المحلى) وذلك مقابل فائض أولى قدره ٤٠,٥ مليار جنيه (٠,٧٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل عجز أولى قدره ١٦,٤ مليار جنيه (١,٣٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

٤. انخفضت نسبة دين أجهزة الموازنة إلى ٨٧,٥٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٩٠,٢٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠١٩ و ١٠٨٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠١٧.

٥. ومن المهم التأكيد على أن تحسن الأداء المالي قد صاحبه زيادة كبيرة في الإستثمارات الحكومية والتى ارتفعت بمعدلات كبيرة ومتسرعة خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى الحالى بنحو ٤٥٪ لتصل إلى ١٦٤ مليار جنيه، منها ١١٥ مليار جنيه استثمارات ممولة من الخزانة، كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بـ ٤,١٪ خلال يوليو - مارس من العام المالى الحالى. وقد شهدت الشهور التسعة الأولى من العام المالى الحالى زيادة كبيرة في مخصصات قطاعي التعليم والصحة، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على التنمية البشرية والصيانة وتطوير البنية التحتية في المحافظات والتى تحتاج إنفاق المزيد والمزيد من الإستثمارات، كما قامت وزارة المالية بتوفير نحو ١٢٧,٥ مليار جنيه لصناديق المعاشات خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى كجزء من التسوية المخصصة لصناديق لهذا العام المالى بقيمة ١٧٠,٠ مليار جنيه ليبلغ إجمالي ما تم تحويله لصناديق المعاشات خلال ٢١ شهر ٢٨٨,٠ مليار جنيه كما يبلغ إجمالي ما سيتم تحويله بنهاية شهر يونيو ٢٠٢١ نحو ٣٣٠,٥ مليار جنيه.

٦. وفي هذا الصدد فنود الإشارة إلى تحسن الأداء المالي وترابع نسبة المديونية للناتج المحلي ومن ثم معدلات الإقتراض الحكومى، وانخفاض معدلات التضخم السنوى بشكل متواصل ومستمر ليصل إلى ٤,٥٪ في مارس ٢٠٢١ مقابل متوسط معدل تضخم سنوى قدره ٧,١٪ في عام ٢٠١٩ و ١٢٪ في عام ٢٠١٨ و ٢٢٪ في عام ٢٠١٧ ، بل استقرت وتراجعت أسعار العديد من السلع الغذائية ليحقق معدل التضخم السنوى للسلع الغذائية تراجعاً وللمرة الأولى منذ سنوات بنحو ٣,٠٪ خلال الفترة يناير - مارس ٢٠٢١ . كما ساهمت السياسة النقدية المتبعة وبمساندة وزارة المالية من خلال خفض نسبة الإحتياجات التمويلية ومعدلات الإقتراض فى دفع أسعار الفائدة على الإقتراض الحكومى للانخفاض لتصل إلى متوسط قدره ١٤٪ في الوقت الراهن على الأذون والسنادات . وهذا الخفض فى أسعار الفائدة سيساعد ويساهم فى خفض عبء خدمة الدين وسيخلق مساحة مالية إضافية للموازنة تسمح باستمرار زيادة المخصصات الكافية لتمويل برامج مساندة النشاط الإقتصادى خاصة للقطاعات والفنانات المتضررة من جائحة كورونا وكذلك استمرار العمل على تنويع وزيادة تمويل برامج التنمية البشرية والاجتماعية وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

٧. وفي الوقت نفسه فقد وصل رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى ٣٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٢١ مقابل ٢٠٠٤ مليار دولار في فبراير ٢٠٢١، وهو رصيد كافٍ ومطمئن يغطي أكثر من ٧ أشهر من فاتورة الواردات المصرية من السلع والخدمات.

٨. كما قامت العديد من المؤسسات الدولية بالإشادة بتحسين الأداء الاقتصادي المصري حيث قامت مؤخرًا مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني يوم ١٠ مارس ٢٠٢١ بالإعلان عن الإبقاء على التصنيف الائتماني لجمهورية مصر العربية عند مستوى **B+** مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة لل الاقتصاد المصري (Stable Outlook)، وذلك على الرغم من تأثير جائحة كورونا وتداعياتها السلبية الهائلة على الاقتصاد العالمي وتأكيد كافة المحللين من استمرار عدم استقرار الاقتصاد العالمي وتراجع حركة التجارة العالمية وتراجع حركة النشاط الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية وكافة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالأوضاع قبل الجائحة. ويعكس هذا القرار ثقة المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني في قدرة الاقتصاد المصري على التعامل وتجاوز الأزمة الراهنة بسبب الإصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية التي قامت بها السلطات المصرية وساندتها الشعب المصري العظيم ومجلسكم الموقر في السنوات الماضية مما أتاح قدر من المساحة والصلابة لل الاقتصاد المصري تمكّنه من التعامل مع التحديات والصدمات الخارجية.

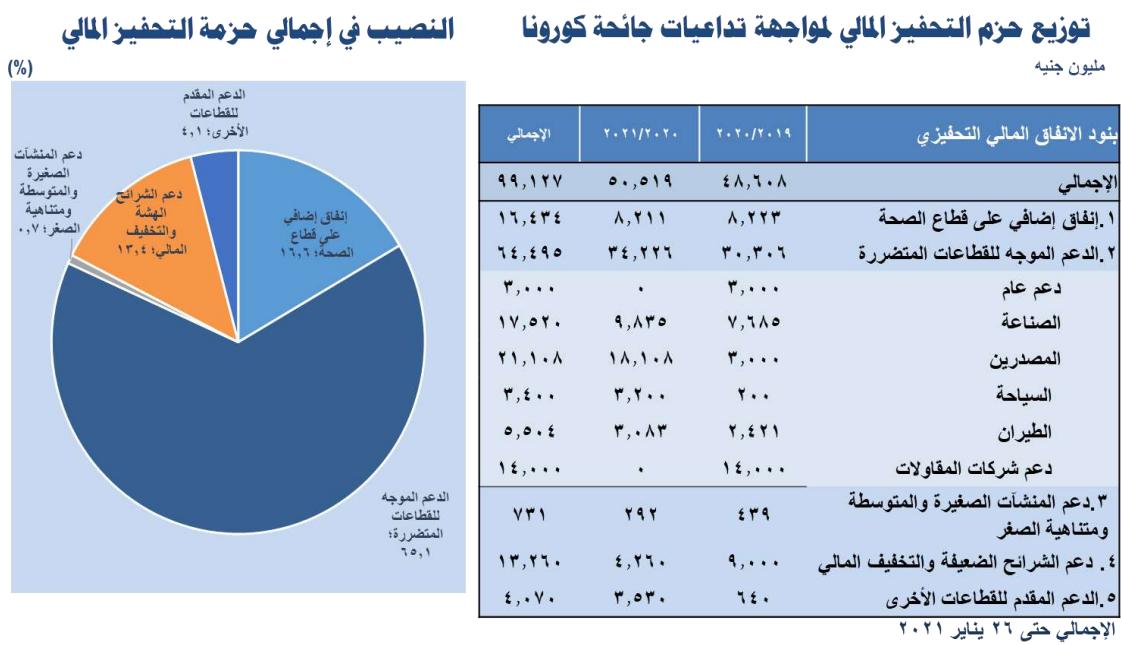
وفي ضوء ما سبق وتلك النتائج الإيجابية فتؤكد الحكومة المصرية ووزارة المالية على الالتزام بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بتوفير وإتاحة أكبر قدر من المساعدة والدعم للنشاط الاقتصادي وحماية ومساعدة القطاعات والفنانين المتضررة من تفشي جائحة كورونا بشكل يضمن مساندة القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا والحفاظ على وحماية العامل المصري وضمان حدوث استقرار مجتمعي في ظل تكاتف الجميع قيادةً وشعباً ومتذلين لهذا الشعب العظيم. ونود التأكيد هنا على أننا خصصنا وأتحنا بالفعل أكثر من ١٠٠٠٠ مليار جنيه للتعامل مع تداعيات تفشي جائحة كورونا لمساعدة القطاعات والفنانين المتضررة خلال الشهور الأخيرة من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وكذلك خلال الفترة المنقضية من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.

إطار التعامل اقتصادياً ومالياً مع جائحة كورونا

- قامت الحكومة بوضع إطار عام للتعامل مع الأوضاع غير المسبوقة من حيث التأثير السلبي على الاقتصاد المحلي والعالمي في ظل عدم وضوح أو وجود تصور لمدتها الزمني المتوقع. ويقوم الإطار العام على أربعة ركائز أساسية:
 ١. التعامل مع الأزمة على مراحل، وبشكل سريع ومؤثر، مع الحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية دون التأثير على المكتسبات المحققة من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي انتهجه مصر بدءاً من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، والتي كان من أهم أهدافها دفع النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل.
 ٢. استهداف آليات وتدابير مؤقتة تتسم بالمرنة والقدرة على التخارج منها وتعديلها وفقاً للتطورات التي تطرأ على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي خلال المراحل المختلفة للأزمة على المدى القصير والمتوسط.
 ٣. الإنقاء من خلال توزيع أكبر قدر من الحماية والمساندة للفئات الأولى بالرعاية والقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً.
 ٤. تعزيز الشفافية والإفصاح في مواجهة الأزمة من خلال التواصل المستمر مع الرأي العام والإعلان بشكل واضح عن حجم برامج المساندة وتطورها للمؤسسات المعنية المختلفة، كما قامت الحكومة المصرية باتخاذ تدابير استباقية لتلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية ودعم القطاعات الأكثر تضرراً بشكل مباشر من الأزمة. ومع ذلك فلا تزال هناك مخاطر شديدة على التوقعات الاقتصادية خاصة وأن الموجات المتلاحقة من الوباء تزيد من حالة عدم اليقين بشأن و蒂رة عودة الإنعاش الاقتصادي المحلي والعالمي.
- ومن أجل تحقيق ركائز الإطار العام المذكور، تم وضع خطة يتم تنفيذها على أربع مراحل متتالية:
 ١. دراسة التأثير المحتمل للأزمة على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن لل الاقتصاد أن يتحملها على المدى القصير، دون الإخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة للعامين الماليين ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٢٠٢١/٢٠٢٠.
 ٢. الإعلان عن وبدء تنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تستهدف القطاعات والفئات الأولى بالرعاية.

٣. تحديث الإطار الكلى للموازنة العامة للدولة وفقاً للتقديرات المحدثة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠٢٠ وما بعدها وكذلك وفقاً للتقديرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبنك المركزي المصري.
٤. الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح ومشاركة الإجراءات وكذلك الأهداف المالية المحدثة مع مجلس النواب المصري وكذلك البنوك الاستثمارية المالية الدولية ومؤسسات التصنيف السيادي الدولية والمستثمرين الدوليين والمحليين.

• وقد تم تخصيص حزم المساندة على النحو التالي:



وفي الوقت نفسه، تسعى الحكومة المصرية ووزارة المالية بأن تُجنب الاقتصاد المصري حدوث أية اختلالات كبيرة تحد من قدرته وسرعته على معاودة النمو القوى والمستدام وخلق فرص عمل كافية ومنتجة لشباب هذا الوطن، فتحن جميعاً نوّد أن نؤمن بالمسار لتعافي الاقتصاد المصري فور تحسن الأوضاع العالمية وانحسار تداعيات فيروس كورونا. وهذا التوازن والمرونة في سياساتنا المالية ستضمن بإذن الله تأمين مستقبل بلدنا المالي والاقتصادي وستوفر قدر من استدامة الأوضاع المالية للأجيال القادمة وبما يمكنهم من رسم مستقبل أفضل لهم ولأسرهم.

أهم الإجراءات التي تم اتخاذها لحاربة الآثار السلبية لفيروس كورونا للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠

في ظل تأثير فيروس كورونا الهائل على الاقتصاد العالمي والمحلي، فقد سارت الحكومة المصرية بإقرار حزمة من الإجراءات الاقتصادية، المالية والاجتماعية لمجابهة الآثار السلبية للفيروس ومساندة القطاعات الاقتصادية والفنانات الاجتماعية الأكثر تأثراً بهذه الأزمة. هذا وتتضمن الموازنة مخصصات مالية كافية لتمويل حزمة الإجراءات المستهدفة في ضوء التكليف الرئاسي للحكومة المصرية بتنفيذ الخطة الشاملة لمواجهة جائحة كورونا للعمل على تخطي تلك الأزمة. وفيما يلي قائمة بهذه الإجراءات لحاربة الآثار السلبية لفيروس كورونا:

١. قرارات مالية تخص المواطن تتعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين:
 - ✓ مبادرات التمويل العقاري لمتوسطي الدخل حيث تم تخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه يتم توجيهها للتمويل العقاري من خلال البنك بسعر عائد ١٠٪.
 - ✓ تعديل نسبة القروض الإستهلاكية الشخصية لتصبح حدها الأقصى ٥٠٪ بدلاً من ٣٥٪ من مجموع الدخل الشهري، متضمنة القروض العقارية للإسكان الشخصي.
 - ✓ مد وقف قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين لتعزيز دعائم منظومة الحماية الاجتماعية وتخفيف التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد على العاملين بالقطاع الزراعي.
 - ✓ تغطية مصاريف الرحلات الإستثنائية لإعادة المصريين بالخارج بالإضافة إلى مصاريف الحجر الصحي عليهم.
 - ✓ دعم نقدى شهري بقيمة ٥٠٠ جنيه للعاملة الغير منتظمة المتأثرين لمدة ٣ أشهر تم مده لمدة ثلاثة أشهر أخرى.
 - ✓ إصدار الضمانات وتوفير التمويل الإضافي لضمان الشراء وتوفير كميات إضافية من السلع الأساسية.
 - ✓ تمويل إضافي لاستيعاب زيادة مخصصات الأجور لموظفي الصحة العامة أو التعيينات الجديدة، وشراء المستلزمات والمعدات الطبية والوقائية، وشراء الوجبات وغيرها من تكاليف التشغيل الإضافية. بالإضافة إلى زيادة حواجز العاملين بالقطاع الصحي والتي تتضمن بدلات للأطقم الطبية بنسبة زيادة ٧٥٪ عن بدل المهن الطبية بالإضافة إلى المكافآت الشهرية.
٢. قرارات تخص القطاع الصناعي ومساندة الصناعة المحلية والقطاعات الإنتاجية:
 - ✓ خفض أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي لأول مرة منذ تعويم الجنيه، حيث تم خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعلوي والمتوسط بقيمة ٩٪ (١٠ فروش للكيلووات) ليبلغ ١٠٨ جنيه للكيلووات، مع الإبقاء على أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى عند مستوياتها الحالية وعلى مدار ٣-٥ أعوام بتكلفة سنوية ٥٠٠ مليون جنيه.
 - ✓ توحيد سعر الغاز الطبيعي للصناعة عند ٤ دولار لكل وحدة حرارية بتكلفة سنوية تصل إلى ٦٠٠ مليون جنيه.
 - ✓ توفير نحو ٥ مليار جنيه للمصريين حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ لسداد مستحقات برنامج دعم الصادرات، وتشمل سداد ١٠٪ إضافية لكافحة المصادر وبحد أدنى ٥ مليون جنيه لكل مصدر وسداد الدفعة الأولى من البروتوكولات الموقعة والمستهدفة لأكثر من ١١٠ شركة مصدرة مقابل التزامهم بإجراء توسعات استثمارية إضافية في السوق المحلي وبما يساهم في تشجيع الصناعة المحلية.
 - ✓ دفع ٣٠٪ في المائة من جميع المدفوعات المستحقة على صندوق التصدير للمصريين، ودفع ١٠٠٪ في المائة من المدفوعات المستحقة لصغار المصدرین.
 - ✓ يقام صندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة قرضاً إستثنائياً إضافياً لمدة أقصاها سنة واحدة وبحد أقصى ١ مليون جنيه مصرى للشركات المؤهلة لتأمين سيولة إضافية لها.
 - ✓ إلغاء وانهاء المتأخرات المستحقة على المشتات الصناعية لوزارة البترول حتى ديسمبر ٢٠١٩ بقيمة ٣٥ مليون جنيه تتعلق بالغرامات ورسوم التأخير في السداد وفوائير الوقود المتأخر عليها.
 - ✓ السماح لشركات المناطق الحرة لمدة ٦ أشهر ببيع ما يصل إلى ٥٠٪ من إنتاجها للسوق المحلية بدلاً من الحد الأقصى السابق البالغ ٢٠٪.
 - ✓ بالنسبة للقطاع السياحي، إطلاق مبادرة العمال المتعرين من خلال إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، وتأجيل الإلتزامات المالية على الشركات العاملة في القطاع السياحي وت تقديم ضمانة بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه للبنك المركزي لإقراض القطاع السياحي بفائدة ٥٪ لسداد المرتبات وتكليف الصيانة والتشغيل.
 - ✓ تقديم قرض بقيمة ٢ مليار جنيه مصرى لمساندة شركة مصر للطيران القابضة مع فترة سماح لمدة عامين أو بمجرد تحقيق ٨٠-٧٥٪ من استخدام الركاب لعام ٢٠١٩. بالإضافة إلى تقديم وزارة البترول خصم ٥٠٪ لمصر للطيران على مدفوعات الفوائد المستحقة وت تقديم ضمانة بفرض يبلغ ٣٠٠ مليون جنيه.
 - ✓ السماح للقطاعات الأكثر تأثراً بانتشار جائحة كورونا بسداد ضريبة الدخل المستحقة عن عام ٢٠١٩ على أقساط حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ دون سداد أية غرامات تأخير أو فوائد. وأيضاً تأجيل دفع ضريبة الأملاك لمدة ٣ أشهر وإلغاء (٥٠٪ - ٧٠٪) من الغرامات وفوائد التأخير حسب حجم المديونية المسددة.
 - ✓ توفير مخصصات إضافية لدفع رواتب المقاولين وال媦وردين (معظمهم من شركات القطاع الخاص) العاملين وتنفيذ برامج الاستثمار الحكومية.
 - ✓ إسقاط الضريبة العقارية عن القطاع لمدة سنة ونصف.
٣. قرارات تخص سوق الأسهم لدعم البورصة المصرية:
 - ✓ إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائياً.
 - ✓ تأجيل تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية على المقيمين حتى بداية ٢٠٢٢.
 - ✓ خفض ضريبة الدعمة لغير المقيمين لتصبح ١٢٥٪ بدلاً من ١٥٪. وخفض ضريبة الدعمة على المقيمين لتصبح ٥٪ بدلاً من ١٥٪.
 - ✓ الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدعمة.
 - ✓ خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٪ لتصبح ٥٪ بدلاً من ١٠٪.
 - ✓ تخفيض جميع المصروفات في البورصة ومصر المقاصة وهيئة الرقابة المالية.

وكما أوضحنا سابقاً فإن سياسة وزارة المالية تعمل على تقديم كافة أوجه المساندة للقطاعات الإنتاجية والأنشطة التصديرية حيث تم إعداد وتنفيذ العديد من المبادرات مؤخراً لمساندة المصدرین وإتاحة سيولة إضافية لهم تمكنهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاحتفاظ بالعمالة وإجراء توسعات استثمارية واستمرار منافسة المنتج المصري في الأسواق العالمية. ومنذ أن بدأت وزارة المالية في المشاركة بجانب وزارة التجارة والصناعة في دفع ملف مساندة الصادرات، فإن وزارة المالية وضعت على عاتقها إيجاد الحلول المناسبة لصلاح ملف دعم الصادرات وسداد الدعم المستحق للمصدرین. لذا فقد أعدت وزارة المالية خارطة الطريق للوصول إلى أعلى معدلات النجاح في هذا الملف عن طريق إعداد ستة مبادرات تهدف إلى سداد كافة المتأخرات المستحقة للمصدرین بأكثر من شكل يتناسب مع متطلبات جميع الشركات وتلك المبادرات هي:

١. مبادرتي سداد ٣٠٪ من مستحقات المصدرین وسداد كافة مستحقات صغار المصدرین (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣)، وتعتبر تلك المبادرتين من أكثر المبادرات التي استفاد منها أكبر عدد من الشركات حيث أن مبادرة ٣٠٪ تطبق على كل الشركات ومبادرة صغار المصدرین تطبق على المصدرین الذين لهم مستحقات لدى الصندوق ٥ مليون جنيه مصری فأقل واستفادت من تلك المبادرتين خلال الفترة من ٢٠١٩/١٠/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ حوالي ٢٣٥٠ شركة بإجمالي بلغ حوالي ٣,٩٩ مليار جنيه مصری.

٢. مبادرة المقاصة مع مستحقات مصلحة الضرائب المصرية ومصلحتي الضرائب العقارية والجمارك المصرية (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣)، وتعتبر تلك المبادرة تلبية لطلبات الشركات المصدرة حيث أن هناك كثير من الشركات لديها تعاون مالي في سداد المديونيات الضريبية أو الجمركية المستحقة عليهم لصالح مصلحة وزارة المالية الإيرادية مع وجود مستحقات لهم لدى صندوق تنمية الصادرات قد استفادت من تلك المبادرة حوالي ٤٠٠ شركة بإجمالي تسويات تمت بقيمة ١,٥ مليار جنيه مصری.

٣. مبادرة إجراء مقاصة بين مستحقات المصدرین وقيمة أقساط الأراضي الصناعية المستحقة عليهم.

٤. مبادرة الاستثمار والمتمثلة في سداد مستحقات المصادرين مقابل إجراء مزيد من التوسعات الاستثمارية (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠)، وتلك المبادرة استفاد منها عدد من الشركات التي لديها توسعات استثمارية حيث هدفت المبادرة إلى حصول الشركات على كامل مستحقاتها على خمس دفعات خلال فترة من ٣ إلى ٤ سنوات واستفادت من هذه المبادرة عدد ١٥٣ شركة بإجمالي بلغ حوالي ٢,٦٤ مليار جنيه مصرى.

٥. مبادرة السداد النقدي الفورى لنحو ٨٥٪ من مستحقات المصادرين لدى صندوق تنمية الصادرات (سداد المستحقات حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠)، وتعتبر هذه المبادرة من أهم وأكبر المبادرات التي أعدتها ونظمتها وزارة المالية وتم تنفيذها خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٠ حيث اشترك بهذه المبادرة عدد ١٥٨٠ شركة وتم الصرف خلال ثلاثة مواعيد للصرف في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠ و ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣٠ ديسمبر لعدد ١٠٦٩ شركة بإجمالي ١٢,١ مليار جنيه مصرى. ليصبح إجمالي ما تم سداده للمصادرين خلال الفترة من ٢٠١٩/١٠/١ تاريخ بدء وزارة المالية إعداد وتنسيق وتنظيم مبادرات دعم الصادرات حتى ٢٠٢٠/١٢/٣ ما يقرب من ٢١ مليار جنيه مصرى ومتوقع أن يزيد عن ٢٥ مليار جنيه بنهایة يونيو ٢٠٢١.

ونظراً لما لاقته مبادرة السداد الفورى لنحو ٨٥٪ من مستحقات المصادرين من استحسان من قبل الشركات المصدرة فقد تم إعداد المرحلة الثانية من تلك المبادرة واشترك بتلك المرحلة ١٦٠١ شركة ويتم الصرف بتلك المرحلة خلال ثلاثة مواعيد وهي: الشريحة الأولى يوم ٢٠٢١/٢/٢٨ حيث تم الصرف بها لعدد ٤٣ شركة بإجمالي ٢١١ مليون جنيه مصرى، والشريحة الثانية يوم ٢٠٢١/٤/٢٨ والشريحة الثالثة يوم ٢٠٢١/٦/١٧. ويأتي ذلك تزامناً مع توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية بسرعة صرف مستحقات الشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات عن المشحونات حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والذي سينعكس بالإيجاب على آداء الشركات المصدرة وزيادة الملاعة المالية لهم ودفع القدرة على استمرار تواجد المنتج المصري بالأسواق العالمية والحفاظ على تنافسيته.

وتهدف وزارة المالية بانتهاء تلك المرحلة من هذه المبادرة إلى سداد كافة المتأخرات المستحقة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وكذا إعداد خارطة الطريق التي تتناسب مع المرحلة القادمة، وجدير بالذكر أن وزارة المالية لا تدخر جهداً عن توفير المخصصات المالية لمساندة الصادرات المصرية بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة المعنية بملف دعم وتنشيط الصادرات المصرية وعلى رأسهم وزارة التجارة والصناعة وصندوق تنمية الصادرات تحت إشراف من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وهو ما يأتي اتساقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ المتمثلة في رفع تنافسية الاقتصاد المصري وزيادة مساهمة الصادرات في معدل النمو الاقتصادي.

الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لإعداد الموازنة

تستهدف الموازنة العامة للدولة وبشكل تفصيلي الحفاظ والعمل على تحقيق الآتي:

١) الاستمرار في جهود الحفاظ على استدامة الإنضباط المالي والمديونية الحكومية والاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة ودعم النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي ٤,٥٪ وخفض العجز الكلي إلى نحو ٦,٧٪ من الناتج المحلي وتحقيق فائض أولى قدره ١,٥٪ من الناتج المحلي لضمان عودة الاتجاه النزولي لمسار دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي بداية من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

٢) الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية خاصة الأنشطة الصناعية والتصدير ودفع جهود الحماية الاجتماعية ودعم ومساندة الفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق. كما نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالاخص قطاعا الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل رفع كفاءة وتحسين جميع الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية والذى يعتبر واحد من أهم المشروعات التنموية والطموحة التي تقوم بها الحكومة المصرية والتي تولىها القيادة السياسية ممثلة في فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى أهمية وأولوية قصوى لسرعة إنجازها في أقل وقت وبشكل يضمن إيجاد نقلة حقيقة ملموسة في مستوى المعيشة وجودة الخدمات نحو ٥٠٪ من سكان مصر.

٣) الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات.

٤) العمل على التوسيع في إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.

٥) العمل على توسيع القاعدة الضريبية (زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية بـ٥٪ من الناتج المحلي سنويًا) من خلال تنمية الإيرادات والاسراع في إجراءات الميكنة الشاملة وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الانضمام للمنظومة الرسمية للدولة، وكذلك العمل على تعظيم العائد من أصول الدولة من خلال زيادة الفوائض المحولة إلى الخزانة العامة.

٦) استمرار تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطي تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الانتاج، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، وتحفيز التوسيع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وإدارة اصول الدولة.

٧) رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسيع التدريجي في استخدام برامج الدعم العيني الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة وبالأخص الصحة والتعليم، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة إلى الفئات المستحقة.

٨) التركيز على إصلاح الهيكل المالي لرفع كفاءة وأداء الجهات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن السلع والخدمات التي تقدمها هذه الجهات والشركات في القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى التركيز على الاصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تحسن من بيئة العمل وتشجيع الصادرات والنهوض بقطاع الصناعات التحويلية والتي من شأنها الالسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وخلق فرص عمل حقيقية هدفها خفض معدلات البطالة إلى مستويات مستدامة.

كما تستهدف الحكومة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وعلى مدار الأعوام المقبلة استمرار جهود الخفض التدريجي لمعدلات نمو الدين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى أقل من ٨٥٪ بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٤ وبما يسمح باستمرار تحسن وخفض نسبة أعباء فاتورة خدمة الدين للناتج المحلي وكذلك لإنجذاب مصروفات الموازنة، وذلك يتطلب الإستمرار في تحقيق معدلات نمو سنوية لا تقل عن ٥,٥-٦٪ في المدى المتوسط وبافتراض انحسار تداعيات جائحة كورونا سريعاً، وكذلك تحقيق فائض أولى سنوي مستدام في حدود ٢٪ من الناتج المحلي في المدى المتوسط. ولتحقيق هذه المستهدفات يجب الاستمرار في جهود زيادة موارد الدولة بشكل كفء وبدون التأثير السلبي على النشاط الإنتاجي والإستثماري والاقتصادي، بالإضافة إلى استمرار جهود إعادة هيكلة الإنفاق العام من خلال ترتيب الأولويات بشكل يضمن خلق مساحة مالية (وفورات) على المدى المتوسط تسمح باستمرار زيادة الإنفاق على التنمية البشرية ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوافق مع الاستحقاقات الدستورية وكذلك التعامل بجدية مع تداعيات الجائحة لضمان سرعة وقوة تعافي الاقتصاد، وكذلك توفير المخصصات المالية الكافية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق مزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة وأيضاً استمرار التحسن في دخول ومستوى معيشة المواطنين.

أولاً: آفاق الاقتصاد العالمي لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

من المتوقع أن يتعافى معدل نمو النشاط الاقتصادي العالمي ليصل إلى نحو ٦,٠٪ في عام ٢٠٢١ بعد انكماش بنحو ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠، كما أنه من المتوقع أن ترتفع معدلات نمو التجارة العالمية لتصل إلى نحو ٤,٤٪ عام ٢٠٢١ بعد انكماش بنحو ٨,٥٪ في عام ٢٠٢٠. وتأتي تلك التوقعات الإيجابية في ظل توقعات بالتوسيع في برامج التطعيمات الفعالة في معظم أنحاء العالم والسيطرة على انتشار الوباء مما قد يؤدي إلى انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي.

١. المخاطر الاقتصادية وسط حالة من عدم اليقين العالمية

لا تزال آفاق الاقتصاد العالمية محاطة بقدر كبير من عدم اليقين بعد مرور عام على بداية جائحة فيروس كورونا. فبينما نجد أن تزايد تغطية اللقاحات قد يبعث بعض الشعور بالتفاؤل، لا يزال ظهور سلالات الفيروس المتحورة الجديدة وترامك الخسائر البشرية وبقاء الملايين دون عمل يثير الكثير من القلق. وترتهن الآفاق المرتقبة بمدى قدرة السياسات الاقتصادية المطبقة في ظل درجة عالية من عدم اليقين على الحد بصورة فعالة من الضرر الدائم المترتب على هذه الأزمة غير المسبوقة.

وقد جاء آخر تقرير لصندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠٢١ بتوقعات تعافي أقوى للاقتصاد العالمي مقارنةً بالنبؤات السابقة في يناير ٢٠٢١، إذ يتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٠,٦٪ في عام ٢٠٢١ (بزيادة قدرها ٥,٥ نقطة مئوية) و٤,٤٪ في عام ٢٠٢٢ (بزيادة قدرها ٢,٠ نقطة مئوية)، بعد انكماش تاريخي بلغ -٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠. ويأتي ذلك التحسن في ظل بدء انتشار التطعيمات في كثير من البلدان بينما تواصل الاقتصادات التكيف مع طرق العمل الجديدة وتستمر الحكومات في بعض الاقتصادات الكبيرة، وخاصة في الولايات المتحدة، في صرف الدعم المالي الإضافي مما قد ساهم في تحسن الآفاق المتوقعة.

وبالرغم من هذا التحسن، لا يزال المستقبل يحمل تحديات هائلة. فالجائحة لم يتم دحرها بعد، والإصابات بالفيروس ما زالت تتتسارع في كثير من البلدان. وتتباعد مسارات التعافي عبر البلدان وداخلها على نحو خطير، حيث سيكون التعافي أقل في الاقتصادات الأبطأ في نشر الاصابات، والاقتصادات الأكثر اعتماداً على السياحة أو التي تمتلك حيزاً مالياً وسياسياً أضيق لدعم التعافي السريع. وبشكل عام، فمن المتوقع أن تخلق تلك أن تعافي الاقتصادات المتقدمة أسرع من بقية البلدان. ومن المتوقع أن تخلق تلك المسارات المتباينة للتعافي فجوات أوسع في المستويات المعيشية بين البلدان حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط الخسارة السنوية في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، مقارنةً بتباينات ما قبل الجائحة، ٧٪٥ في البلدان منخفضة الدخل و ٧٪٤ في الأسواق الصاعدة، مقارنةً بـ ٣٪٧ فقط في الاقتصادات المتقدمة. وقد تسبب هذه الخسائر في ضياع المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر والأهداف الإنمائية الأخرى. وللتغلب على تلك الأزمة ينبغي التركيز على أولوية الإنفاق على عمليات التطعيم والعلاج والبنية التحتية للرعاية الصحية، بالإضافة إلى توجيه الدعم اللازم للأسر والشركات المتضررة.

أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي

١. يواجه الاقتصاد العالمي قدرًا كبيرًا من عدم اليقين، خاصة فيما يتعلق بتأثير سلالات الفيروس الجديدة والتحولات المحتملة للظروف المالية للعديد من البلدان.
٢. وهناك خطر حدوث المزيد من "الندوب الدائمة" في الاقتصادات، والتي قد تستمر أعباءها لسنوات عديدة، نتيجةً لفقدان الوظائف، وخسارة التعلم، والإفلاس، والفقر المدقع، والجوع. ومن ثم يأتي دور الحكومة المهم في الاتفاق على الصحة والتعليم وخلق فرص العمل لتسهيل عملية التحول بين الوظائف.
٣. من المخاطر الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي هو التباعد الملحوظ في مسارات التعافي والثروات. فيقود عدد صغير من اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة (بقيادة الولايات المتحدة والصين) طريق الازدهار، بينما تختلف البلدان الأضعف والأكثر فقراً في هذا التعافي. ويعود ذلك إلى التباعد بمزيد من المخاطر مثل خلق فجوات أوسع في مستويات المعيشة بين البلدان النامية والإقتصادات المتقدمة.
٤. وفي ظل تلك المسارات المتباينة للإنتعاش، يمكن الخطر الأكبر في فقدان الإنجازات المحققة في مجال الحد من الفقر المدقع في العالم منذ التسعينيات. فمن المتوقع أن تتأثر الفئات محدودة الدخل بشكل أكبر حيث شهد عام ٢٠٢٠ سقوط حوالي ٩٥ مليون نسمة إضافية تحت خط الفقر المدقع.
٥. وفي ضوء الاحتياجات التمويلية الكبيرة للعديد من البلدان، فقد تواجه العديد من الأسواق الناشئة تحديات تمويلية. قد تتفاقم هذه المشكلة بشكل خاص في حالة استمرار الزيادة في معدلات الفائدة طويلة الأجل في الولايات المتحدة، والتي قد تؤدي إلى إعادة تسعير المخاطر وتتشدّد الظروف المالية في العالم.
٦. وقد أفاد صندوق النقد الدولي بأنه يتعين على البلدان ذات الدخل المنخفض أن تتفق أكثر من ٤٥٠ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهو ما سيتطلب قدرًا كبيرًا من تعبئة الإيرادات المحلية، وتوفّر التمويل الخارجي الميسّر، وال الحاجة إلى مزيد من المساعدة في التعامل مع الديون، خاصةً أن الكثيرون من الدول الناشئة قد تخرج من هذه الأزمة بأعباء ديون ضخمة ذات تكلفة كبيرة.
٧. وفي ظل تلك المسارات المتبااعدة للتعافي، قد تنشأ تحديات جديدة في حالة تشديد السياسات النقدية الأمريكية، مقارنة باستمرار السياسات النقدية التوسيعية في الأسواق الناشئة نظرًا لتعافيها الأبطأ. وفي حالة رفع أسعار الفائدة والتشديد المفاجئ للسياسات النقدية الأمريكية، قد يؤدي ذلك إلى خروج حاد في تدفقات رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة.

٢. أداء الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية:

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل نمو النشاط الاقتصادي العالمي ليصل إلى نحو ٦٪ عام ٢٠٢١ و ٤٪ عام ٢٠٢٢. ويأتي ذلك بعد انكماش بنحو ٣٪ في عام ٢٠٢٠ نظراً لتأثير الاقتصاد العالمي بالإغلاق الجرئي والكلي لمعظم الأنشطة الاقتصادية في معظم الدول نتيجة لتفشي جائحة كورونا، مما تسبب في صدمة مزدوجة لقوى العرض والطلب في العديد من القطاعات الاقتصادية.

ومن المتوقع أن تتعافى أيضاً معدلات نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات لتصل إلى نحو ٤٪ عام ٢٠٢١ و ٥٪ عام ٢٠٢٢ بعد انكماش بنحو ٨٪ في عام ٢٠٢٠.

وتأتي تلك التوقعات الإيجابية في ظل توقعات بالتوسيع الكبير في برامج التطعيمات الفعالة في معظم أنحاء العالم والسيطرة على انتشار الوباء مما سيؤدي إلى انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية. ومع ذلك، لا يزال العالم يشهد حالة استثنائية من عدم اليقين الذي يسيطر على آفاق الاقتصاد العالمي. وفي حين أن بدء إطلاق اللقاحات وحملات التطعيم قد بعثت الآمال بامكانية السيطرة على الوباء، إلا أنه لا تزال هناك مخاطر عديدة قد تؤثر سلباً على التوقعات المستقبلية للنمو الاقتصادي. ويأتي على رأس تلك المخاطر المدة الزمنية المتوقعة لاستمرار أزمة جائحة كورونا والمخاوف حول احتمالات الدخول في موجات جديدة من الفيروس حيث بدأت بعض الدول في فرض عمليات الإغلاق من جديد.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يختلف مدى التعافي الاقتصادي بشكل كبير بين البلدان، مما سيعتمد على العديد من العوامل من أهمها القدرة على الوصول إلى التدخلات الطبية واللقاحات الازمة وفعالية سياسات الدعم والمساندة المتبعة. وفي ظل السيناريو المتفائل لإطلاق اللقاحات الفعالة، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتسرع النشاط الاقتصادي أولاً في الاقتصادات المتقدمة حيث أنها ستتلقى التطعيمات في وقت مبكر، ليتبعها انتعاش في الأسواق الناشئة.

آفاق الاقتصاد العالمي

						البيان
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩		
الاقتصاد العالمي						
٣.٥	٤.٤	٦.٠	-٣.٣	٢.٨	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	
٣.١	٣.٢	٣.٥	٣.٢	٣.٥	معدل التضخم (%)	
٤.٢	٦.٥	٨.٤	-٨.٥	٠.٩	معدل نمو التجارة في السلع والخدمات (%)	
الاقتصادات المتقدمة						
١.٨	٣.٦	٥.١	-٤.٧	١.٦	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	
١.٨	١.٧	١.٦	٠.٧	١.٤	معدل التضخم (%)	
الاتحاد الأوروبي						
٢.٣	٣.٩	٤.٤	-٦.١	١.٧	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	
١.٦	١.٤	١.٦	٠.٧	١.٤	معدل التضخم (%)	
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية						
٤.٧	٥.٠	٦.٧	-٢.٢	٣.٦	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	
٤.٠	٤.٤	٤.٩	٥.١	٥.١	معدل التضخم (%)	
آسيا						
٥.٨	٦.٠	٨.٦	-١.٠	٥.٣	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	
٢.٦	٢.٧	٢.٣	٣.١	٣.٣	معدل التضخم (%)	
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى						
٣.٦	٣.٨	٣.٧	-٢.٩	١.٤	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	
٦.٩	٨.١	١١.٢	١٠.٢	٧.٤	معدل التضخم (%)	
افريقيا والصحراء الكبرى						
٤.١	٤.٠	٣.٤	-١.٩	٣.٢	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	
٦.٩	٧.٨	٩.٨	١٠.٨	٨.٥	معدل التضخم (%)	

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل ٢٠٢١ ، صندوق النقد الدولي

٣. أسعار الفائدة والصرف:

وسط تداعيات جائحة كورونا وتباطؤ الاقتصاد العالمي الحاد في عام ٢٠٢٠، اتجهت العديد من الدول حول العالم إلى اتباع سياسات مالية توسيعية لدعم الشركات والأشخاص. كما اتبعت العديد من البنوك المركزية سياسات نقدية توسيعية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة والتوسع في شراء الأصول والسنادات لدعم السيولة في أسواق المال ولمحاولة تشطيط الاقتصاد.

وقد قررت البنوك المركزية الرئيسية كالبنك الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي تخفيض أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو قريبة جداً من الصفر والحفاظ على برامج شراء الأصول وأهمها السنادات الحكومية حتى عام ٢٠٢٣ أو ٢٠٢٢ لضمان توافر سيولة إضافية بالأسواق.

وبالنسبة لأسعار الصرف فقد بدأت العديد من العملات في استعادة قوتها مقابل الدولار الأمريكي مع تزايد الآمال في إطلاق التطعيمات في جميع أنحاء العالم. ويأتي ذلك بعد أن تعرضت العديد من العملات لضغوط أمام الدولار خلال عام ٢٠٢٠ نتيجةً لتأثير جانب العرض والطلب وتأثير حركة التجارة الدولية سلباً، مما فرض العديد من الآثار السلبية على مصادر الدخل الأجنبي والميزان التجاري للدول نتيجةً لتأثير الصادرات السلعية والنفطية وحركة السياحة سلباً. ومن الجدير بالذكر أن التراجع الأخير للدولار يأتي مع توقعات بقيام الولايات المتحدة بتقديم دعم كبير وإضافي لاقتصادها من خلال الإنفاق الحكومي والسياسات المالية التوسعية مما قد يؤدي إلى تزايد وارتفاع معدلات التضخم وزيادة نسبة ومعدلات الدين العام بها.

٤. السلع الأساسية:

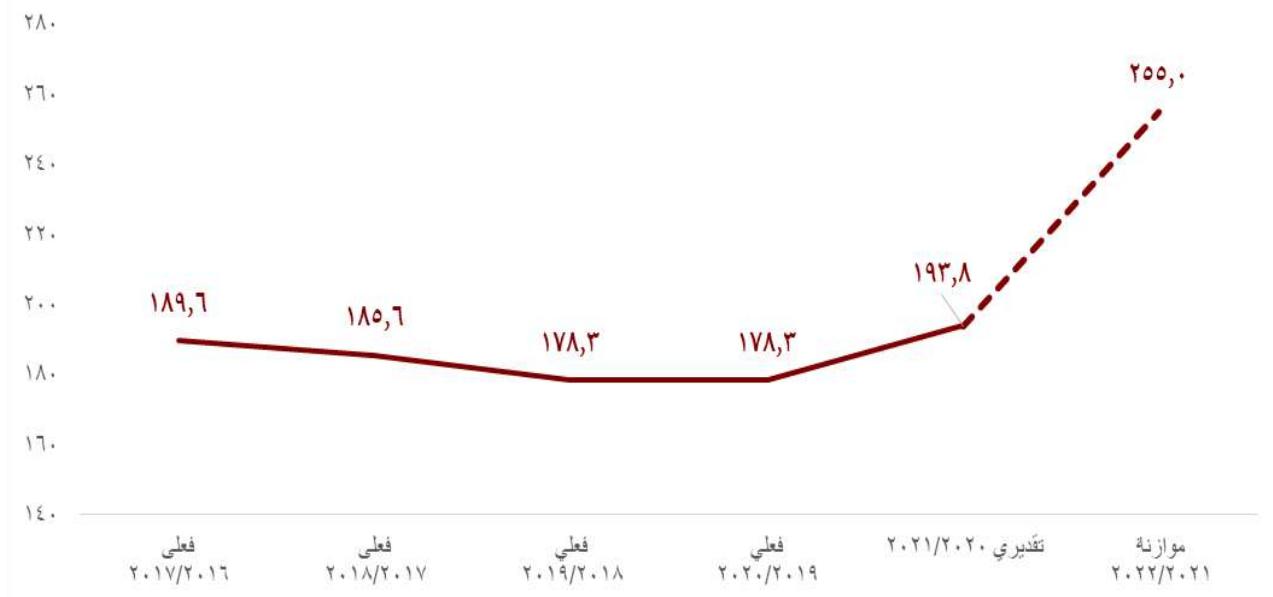
تشير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢١ لتسقى عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٥-٦٠ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات العديد من المؤسسات المالية الدولية.

وقد ارتفع سعر خام برنت من ١٩,٣ دولار في أبريل ٢٠٢٠ إلى ٧١ دولار بحلول مارس ٢٠٢١ وذلك نتيجةً للتعافي الاقتصادي التدريجي بعد انحسار الموجة الأولى للوباء بالإضافة إلى اتفاقيات دول الأوبك لتقدير الإنتاج النفطي العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار خام برنت بدأت في التعافي منذ بداية العام الميلادي ٢٠٢١ لتصل إلى مستويات تدور حول ٦٥-٦٠ دولار للبرميل بسبب تحسن التوقعات العالمية بشأن التعافي الاقتصادي في ضوء الموافقة الرسمية على استخدام اللقاحات الجديدة وبدء حملات التطعيم بالإضافة إلى استمرار قرارات دول منظمة الأوبك بخصوص الحد من زيادة الإنتاج بسبب زيادة مستويات المخزون العالمي من النفط. وعلى الجانب الآخر فإن وجود موجات أخرى من الوباء أثرت بالسلب على حالة عدم اليقين في الإنعاش الاقتصادي وبالتالي تعافي الطلب العالمي على مختلف السلع الأساسية.

وفيما يتعلق بأسعار وأسواق المعادن فيتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد الأسواق ارتفاع في الأسعار بنسبة ١٢,٨٪ خلال عام ٢٠٢١ لتتخفض مرة أخرى بنسبة ١,٥٪ في ٢٠٢٢. وتعكس الزيادة في أسعار ٢٠٢١ التعافي الاقتصادي العالمي المتوقع مع تعافي أسعار المعادن من القاعدة المنخفضة في العام السابق.

وبالنسبة للسلع الغذائية، فيتوقع صندوق النقد الدولي إرتفاع أسعار المواد الغذائية خلال عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن تشهد أسعار السلع الأولية ومنها القمح التراجع التدريجي نزولاً من الأسعار القصوى والعالية التي تحققت خلال الشهور الماضية، وعلى ذلك فقد تم إعداد تقديرات الموازنة العامة في ضوء افتراض متوسط لسعر شراء طن القمح على أساس ٢٥٥ دولار للطن.

تقديرات أسعار القمح العالمية - دولار للطن بالموازنة
خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٢

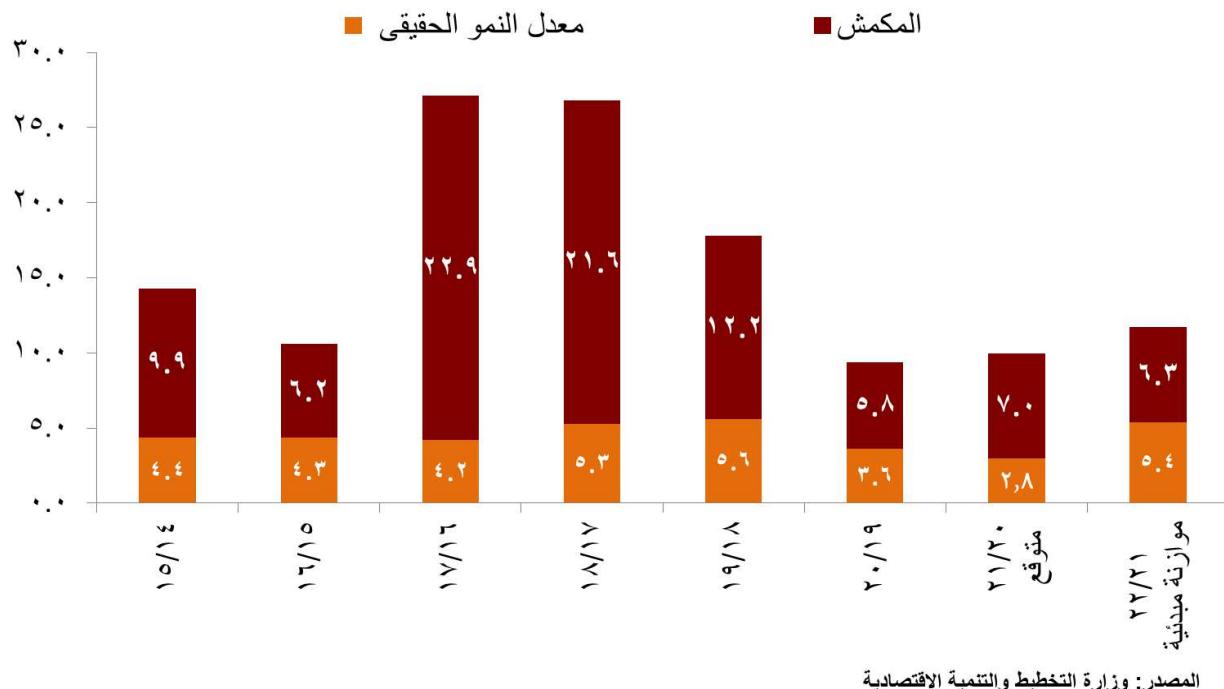


من المتوقع أن يحقق معدل النمو الاقتصادي بمصر ٢,٨٪ لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١. هذا وقد كانت نسبة النمو الفعلي للنصف الأول من العام ٤,١٪. وتعكس افتراضات أداء الاقتصاد المصري خلال العام المالي القائم ٢٠٢١/٢٠٢٢ إنتعاش معدلات النمو الاقتصادي لتسجل ٤,٥٪ (وهو ما تم أخذة في عين الاعتبار عند إعداد الموازنة). ويأتي ذلك في ضوء افتراض التعافي التدريجي للاقتصاد المصري من تداعيات جائحة كورونا التي أعاقت الحركة الاقتصادية ومعدلات النمو عالمياً ومحلياً.

١. آفاق نمو الاقتصاد المصري:

في ظل تداعيات انتشار وباء كورونا، فمن المستهدف أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ إلى ٤,٥٪ (وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتي استخدمت عند إعداد الموازنة) مقارنةً بمعدل نمو متوقع قدره ٢,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. وستعمل الحكومة على مساندة جهود البنك المركزي المصري الرامية إلى خفض معدلات التضخم السنوية لتصل إلى معدلات سنوية منخفضة تقدر بنحو ٧٪ (± ٢٪)، وفقاً لأهداف التضخم للبنك المركزي المصري المعنة والمنشورة. وتعكس هذه المستهدفات جهود الحكومة في التصدي لاضطرابات الاقتصادية العالمية والاستمرار في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل والذي يرتكز على استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية وبالتالي تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة يجني جميع المواطنين ثمارها وتساعد على خلق المزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة، وبما يضمن استمرار خفض معدلات البطالة.

معدل النمو الحقيقي والمكمش (%)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وقد صاحب التزايد المستمر في معدلات النمو الحقيقي لل الاقتصاد المصري خلال السنوات الماضية في وجود تناقض مستمر في معدلات البطالة مما يعني أن النمو المحقق ساهم في خلق فرص عمل حقيقة وبأعداد جيدة للراغبين في العمل وهو الهدف الأهم لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث يعتبر خلق فرص عمل لائقة أهم وسائل تحسين دخول المواطنين وأفضل برامج الحماية والعدالة الاجتماعية من حيث الكفاءة والتأثير والاستدامة. هذا وقد تم إعداد موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ في ضوء العديد من الإفتراضات ومن أهمها:

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

						البيان
موازنة مبدئية	متوقع	فطلي	فطلي	فطلي	فطلي	
٥,٤	٢,٨	٣,٦	٥,٦	٥,٣	٤,٢	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) ^١
١٢,٢	١٤,٠	١٤,٨	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٠	متوسط سعر الفائدة على الأذون والسنادات الحكومية (%)
٦٠,٠	٦١,٠	٥٢,٠	٧٠,٠	٦٤,٠	٥٠,٠	متوسط سعر برميل برنت ^٢ (دولار / برميل)
٢٥٥,٠	١٩٣,٩	١٧٨,٣	١٧٥,٦	١٨٥,٦	١٨٩,٦	متوسط سعر القمح الأمريكي ^٣ (دولار)

١/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية.

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلاً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولي لأسعار البرنول في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. كما يتم أيضاً الإشارة إلى توقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكي مستقبلاً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة في البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإشارة إلى توقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

وتستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات جديدة من شأنها تحفيز الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية الداعمة للنمو وخاصة في قطاعات الصناعة والتصدير، وتكون قادرة على استيعاب العمالة المتضررة من توقف أنشطتهم نتيجة الإجراءات الصحية والإحترازية المتبعة. كما ستستمر الحكومة في صياغة خطط وبروتوكولات لفض التشابكات المالية بين قطاعات الدولة المختلفة ولعل من أهمها جهود سداد كافة متأخرات مخصصات مساندة ورد أعباء الصادرات والذي قامت به الحكومة مما سمح بضخ أكثر من ٢٥ مليار جنيه للمصدرين بشكل إضافي لتحفيز القطاع الخاص على التوسيع الأفقي وزيادة الإنتاج. وتبههن الإصلاحات الهيكلية والإدارية الجارية والمستقبلية على توجه الحكومة نحو استهداف مسار للنمو مرتفع ومن مستدام بإذن الله، وكذلك سيكون مسار نمو أكثر حفاظاً على البيئة، وشاملاً لجميع فئات المجتمع قائماً ومدفوعاً بالأساس بالقطاع الخاص وأنشطته المتنوعة.

ومن جانبها تستهدف الحكومة استمرار زيادة قيمة إستثمارات أجهزة الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل لنحو ٣٥٨ مليار جنيه. كما تستهدف دين أجهزة الموازنة حول ٨٩,٥٪ من الناتج المحلي مقارنة بتقديرات أولية لمديونية أجهزة الموازنة تشير إلى نسبة مديونية بقيمة ٨٩,٨٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢١، وبما يساهم في استمرار السيطرة على معدلات المديونية خلال الفترة الحرجة المرتبطة بجائحة كورونا قبل أن تعاود الإنخفاض مرة أخرى بمجرد إنتهاء جائحة كورونا وعودة معدلات نمو الاقتصاد القومى إلى مستويات ما قبل كورونا وهو أمر هام ومتطلب أساسى ورئيسي للحفاظ على استمرار التقييم الإيجابى للمؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتمانى لجمهورية مصر العربية بالإضافة إلى المساهمة في إيجاد مساحة مالية إضافية لتمويل الاحتياجات التنموية المتزايدة للدولة. وتعمل الحكومة على إطالة عمر الدين ليصل إلى ٤,٢ عام مع نهاية يونيو ٢٠٢٢ بدل من نحو ٣,٦ عام كما هو متوقع في نهاية يونيو ٢٠٢١ ونحو ١,٣ عام في يونيو ٢٠١٣.

تعزيز الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص

- إستكمال تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى مع تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور رئيسي في تنفيذ وتمويل مثل تلك المشروعات باعتباره المحرك الرئيسي للنمو.
- تطبيق استراتيجية كاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية.
- إطلاق حزمة جديدة لمساندة الصادرات بمؤشرات أداء واضحة تسمح بقاعدة صادرات أكثر تنافسية و المنتجات ذات قيمة مضافة أعلى.
- دعم التنافسية والشفافية من خلال تبني نظم حديثة وأكثر ديناميكية لتصنيص الأراضي الصناعية.
- تطبيق نظام حديث ومبسط لضرائب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- تحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها ومكانة كافة الإجراءات الضريبية والعمل على توسيع القاعدة الضريبية.
- تدعيم استقلالية وقدرات جهاز حماية المنافسة.
- استكمال وتعزيز برنامج التروحات العامة.
- التركيز على ميكانة الخدمات الحكومية وكذلك ميكانة كافة المتصحّلات والإتفاق الحكومي.

٢. معدلات التضخم والبطالة:

وعلى صعيد آخر، قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة بمقابل ٤٠٠ نقطة أساس تراكمية منذ مارس ٢٠٢٠ لتخفيف السيولة النقدية. وظل التضخم في انخفاض منذ بداية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليصل إلى ٤٥٪ بنهاية ٢٠٢٠ (من متوسط قدره ١٩,٦٪ خلال الثلاثة أعوام السابقة). ومع استقرار الأوضاع داخلياً وتراجع الطلب المحلي بسبب الجائحة والانخفاض العام في أسعار السلع العالمية، فقد انخفض معدل التضخم السنوي ليصل إلى ٤,٥٪ في مارس ٢٠٢١. ومن المتوقع أن ترتفع مستوى الأسعار عالمياً مع التعافي الاقتصادي، ولكن ستظل معدلات التضخم المحلية ضمن مستويات أهداف البنك المركزي المصري.

وفي أعقاب جائحة كورونا والبطالة الإقتصادي، فقد ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى ٦,٦٪ مع نهاية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (من ٧,٩٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٩)، قبل أن تعاود الإنخفاض مرة أخرى إلى ٢,٧٪ في ديسمبر ٢٠٢٠ بسبب الجهد الحكومي المبذول لاحتواء التداعيات السلبية للجائحة.

إجراءات ومبادرات ترسیخ مبدأ المواطنة وتعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية

- زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وتأهيل الشباب بالشكل الذي يساعد على مواكبة التطورات السريعة في سوق العمل ورفع كفاءته ونتاجيته.
- تعزيز التنمية البشرية عن طريق إنفاق أكثر كفاءة على قطاعي الصحة والتعليم، وتطبيق الإصلاحات التي تعالج عدم تطابق مهاراتقوى العاملة مع احتياجات سوق العمل بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف تعزيز الإنتاجية والمشاركة في سوق العمل.
- توفير وتحسين العديد من الخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين مع التأكيد على استفادة الجميع من هذا التحسن والتوزيع العادل له من الناحية الجغرافية أو من حيث الاستهداف.
- تطوير العشوائيات بالإضافة إلى استكمال مشروعات التنمية الكبرى ومشروع شبكة الطرق والمناطق اللوجستية.
- إتاحة فرصة لتدريب وتمكين المواطنين، خاصة الشباب لزيادة فرص إيجاد مصادر لتحسين الدخول، على سبيل المثال من خلال مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومنها الحوافز الممكنة في سبيل تحقيق ذلك.
- تمكين الشباب والمرأة في كافة المجالات وضمان عدالة الحصول على فرص الاستثمار والتوظيف.
- تحقيق الأمان والاستقرار المالي والنقدi بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات واستمرار التسعير السليم للسلع والخدمات.

٣. الإصلاح المؤسسى وتطوير الجهاز الإداري للدولة

برنامج التطوير المؤسسى: من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى تحديث البنية المؤسسيه لتتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية بهدف تنمية مهارات العنصر البشري وإعداد قيادات المستوى الثاني عن طريق إعداد برامج تدريبية متميزة تستخدم أحدث الأساليب في مجال إدارة الموارد البشرية.

برنامج تطوير الخدمات الحكومية: ويأتي ذلك عن طريق استهداف تقديم خدمات متميزة بطريقة سهلة لكافه المواطنين والتوسيع في استخدام البوابات الإلكترونية ونظم التواصل الحديثة لتقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير الجودة مع ربط كافة البيانات والخدمات التي تقدم للمواطنين إلكترونياً.

تعزيز الشفافية والحكمة في الجهاز الإداري للدولة: وذلك عن طريق وضع نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن ويخضع للمساءلة المجتمعية مع وضع قواعد واضحة للوقاية والحد من الفساد.

التركيز أكثر على التصنيف الوظيفي/ القطاعي في إعداد ومتابعة الموازنة لضبط ومتابعة تنفيذ الموازنة.

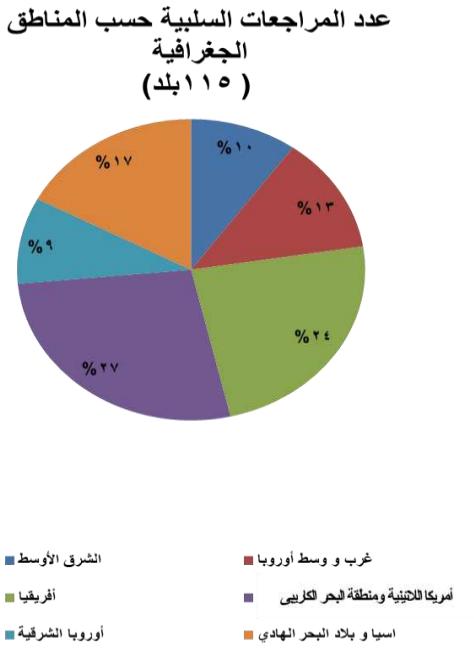
تم الإنتهاء من إعداد مشروع قانون جديد وموحد للمالية العامة كبديل لقوانين الموازنة العامة والمحاسبة الحكومية لتحديث أسس ومفاهيم المحاسبة والمساءلة ولضمان التخطيط الجيد.

ترسيخ العمل على إعداد ومتابعة الموازنة على أساس المبادرات وموازنة البرامج والأداء لرفع كفاءة وجودة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم الشفافية.

٤. التصنيف السيادى الخارجى لجمهورية مصر العربية:

قامت مؤسسات التصنيف الائتمانى الثلاثة بالإبقاء على تصنيف مصر الائتمانى مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث ألقوا الضوء على مدى فعالية سياسات الحكومة المتتبعة من أجل الحد من انتشار

جائحة كورونا والتعامل الجدى والنشط مع تداعياتها الاقتصادية للحد من الآثار السلبية على المواطن المصرى والإقتصاد القومى، وتصدرت مصر قوائم التصنيف حيث أن مصر هي الدولة الوحيدة في إفريقيا والشرق الأوسط التي حصلت على تأكيد التصنيف الائتمانى مع نظرة مستقبلية مستقرة مقارنة بـ ١٠٪ من سلبية لـ ٢٤٪ من الدول الإفريقية ودول الشرق الأوسط وفي ضوء ذلك، إليكم بعض ما جاء في تقارير مؤسسات التصنيف الائتمانى:



▪ البقاء على درجة التصنيف B+ مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة فيتش (Fitch): «إن تصنيف مصر واستقرار النظرة المستقبلية لاقتصادها مدعاً إلى بالسجل القوى للإصلاحات المالية والنقدية التي تمت خلال السنوات الماضية وما زالت مستمرة خلال الآونة الأخيرة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل المتبع، مما يعكس التزام الحكومة المصرية باستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي.

▪ البقاء على درجة التصنيف B2 مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة موديز (Moody's): «يعكس نظرة المؤسسة الإيجابية لمصادر ونقطة القوة التي استمدتها الاقتصاد المصرى من الإصلاحات وأهمها حدوث تحسن ملحوظ في الحكومة وفعالية السياسات الاقتصادية المتتبعة خلال الفترة السابقة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل مما أدى إلى تعزيز القوة الاقتصادية المصرية وجعلها قادرة على مواجهة تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية».

▪ الإبقاء على درجة التصنيف B مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة ستاندرد

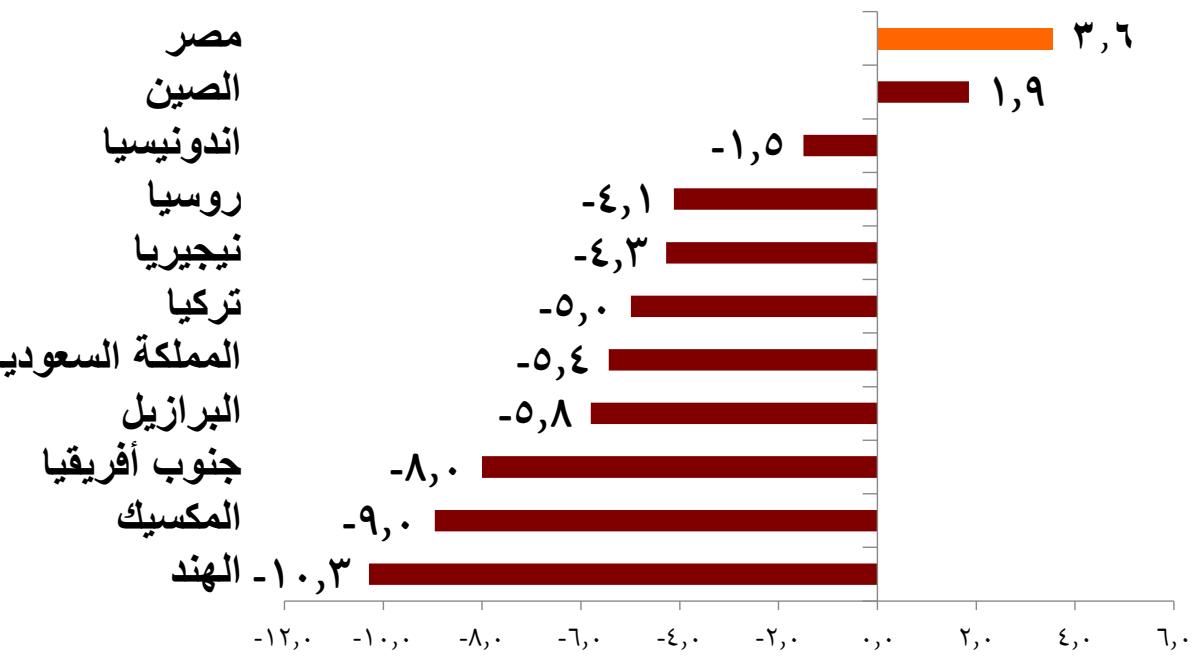
أند بورز (S&P): «مجهودات الحكومة المصرية الحالية لتحسين بيئة الأعمال من خلال إصدار والعمل بقانون المشتريات العامة والعمل بآلية تخصيص الأراضي الصناعية وترويج ومساندة الصادرات المصرية وغيرها من المجهودات سيؤدي إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري وهو ما س يجعله قادر على تخطي الأزمة الحالية».

ويعكس ذلك تأكيد من المؤسسات الدولية والمستثمرين على جدية الحكومة في تنفيذ سياسات البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي المصري. وعلى الرغم من انكماش الإستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي ٤٠٪ عالمياً، فقد ظلت مصر أكبر متلقٍ للإستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠.

وقد تحسن العجز التجاري لمصر بنسبة ٩٪ في النصف الأول من ٢٠٢١/٢٠٢٠. ومع ارتفاع معدلات التجارة العالمية، فمن المفترض أن يسجل عجز الحساب الجاري تحسناً بحلول السنة المالية المقبلة.

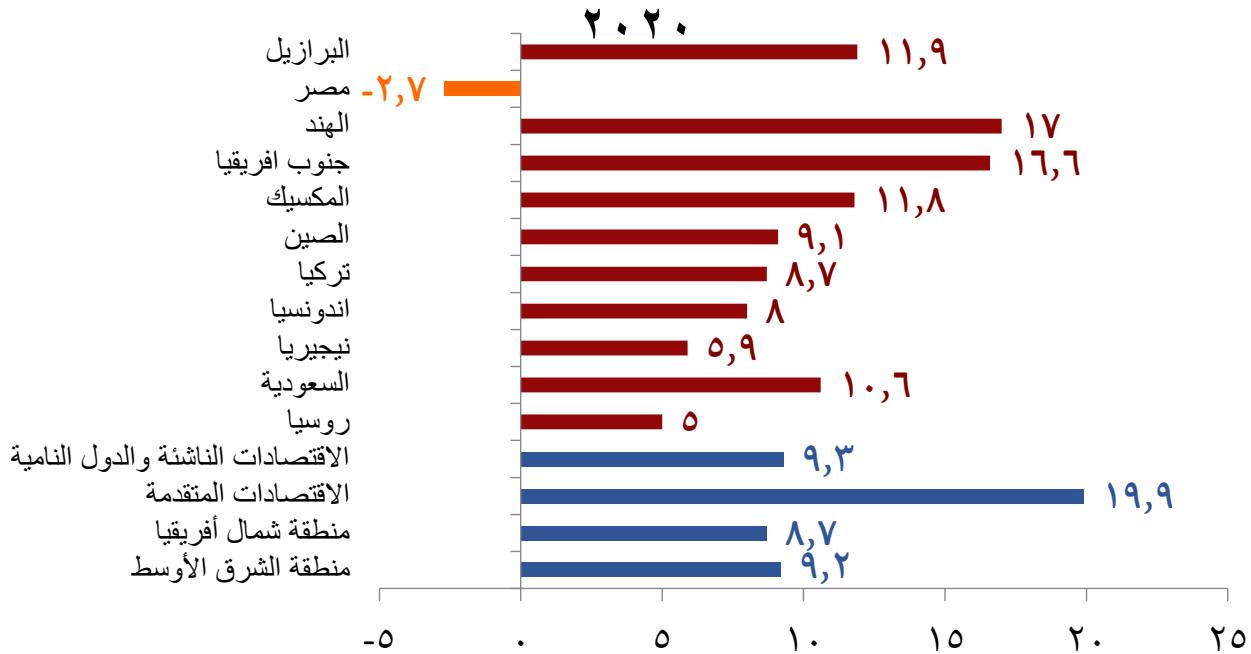
في عام ٢٠٢٠، كانت مصر الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا التي حققت معدل نمو إيجابي أعلى من ٢٪ واستطاعت أن تحقق فائض أولي وحافظت على المسار النزولي لمعدل الدين الحكومي ومن المتوقع أن تستمر مصر في تحقيق زيادة في معدل النمو ليصل إلى ٤,٥٪ في ٢٠٢٢/٢٠٢١. وفي ضوء ذلك، اليكم نعرض فيما يلى مقارنة بين الأداء الاقتصادي والمالي لجمهورية مصر العربية وبعض الاقتصادات الصاعدة والنامية:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)



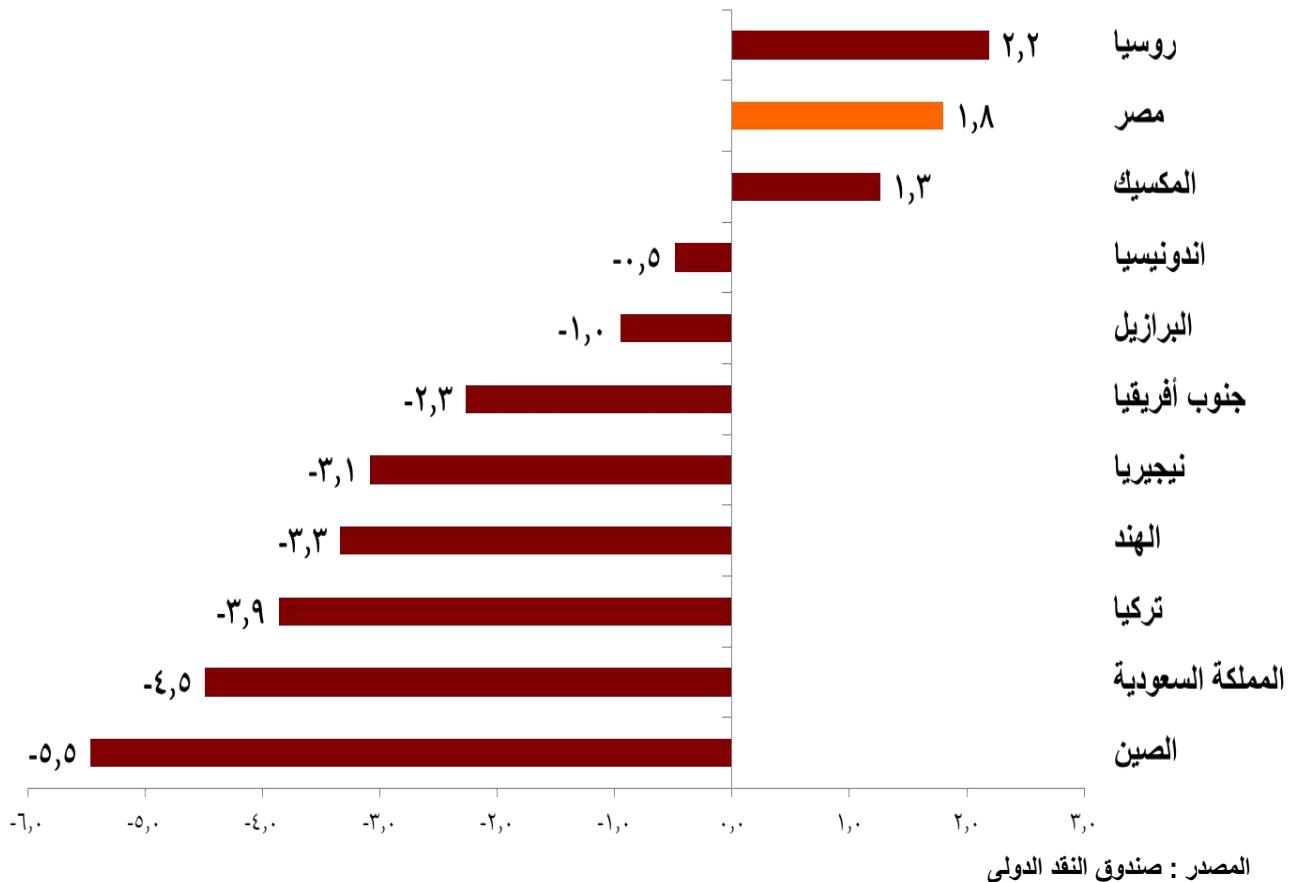
المصدر : صندوق النقد الدولي

التغير في نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي خلال عام ٢٠٢٠



المصدر : صندوق النقد الدولي

الميزان الأولي للحكومة العامة (نسبة للناتج المحلي)



ثالثاً: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن

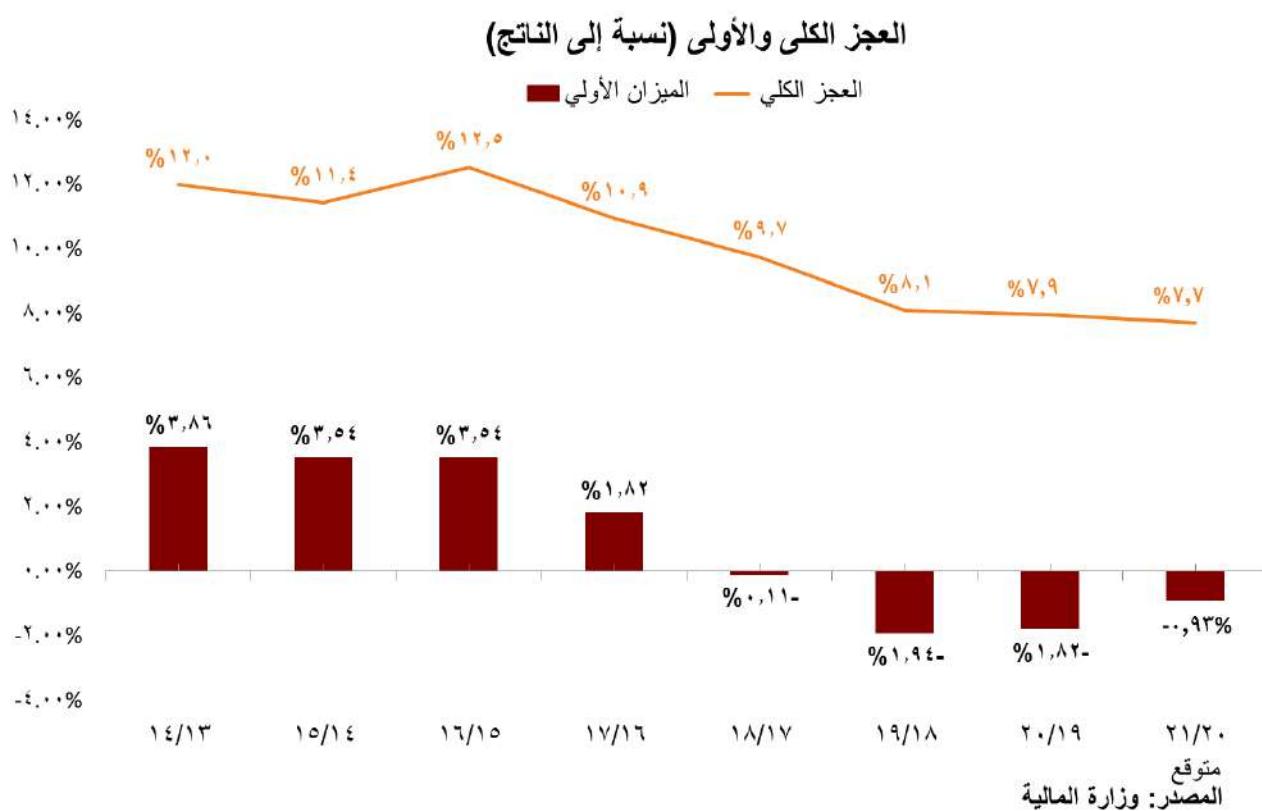
تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظراً لأهميتها في تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق الضبط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين على المدى المتوسط بالإضافة إلى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الاقتصادي ومعدلات التشغيل وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين جودة وكفاءة وإتاحة الخدمات الأساسية لقطاع عريض من المواطنين.

وفي هذا الإطار يعتبر خفض معدلات الدين أجهزة الموازنة العامة للناتج المحلي الهدف الرئيسي للسياسة المالية على المدى المتوسط، حيث تستهدف وزارة المالية خفض نسبة الدين أجهزة الموازنة العامة والوصول بها إلى معدلات أكثر استدامة تتراوح عند حوالي أقل من ٨٥٪ من الناتج المحلي مع نهاية العام المالي ٢٣/٢٤/٢٠٢٤، مقارنة بنسبة مديونية بلغت ١٠٨٪ من الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٦/٢٠١٧. وأضمن تحقيق ذلك تستهدف السياسة المالية معاودة تحقيق فائض أولى سنوي قدره ٢٪ بدأية من عام ٢٢/٢٣/٢٠٢٣ مقارنة بفائض أولى بلغ ١,٨٪ من الناتج المحلي خلال ٢٠١٩/٢٠٢٠ وفائض أولى قدره ٠٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

وتستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع وتنمية قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، واستمرار إصلاح هيكل الإنفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من استمرار زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية بدلاً من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الاقتصادي أو جودة الحياة للمواطن مثل فاتورة خدمة الدين. لذا فتستهدف السياسة المالية معدلات نمو للمصروفات العامة مستدامة تقل عن معدلات نمو الإيرادات العامة.

التقديرات المالية المحدثة المتوقعة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

لقد أكدت الحكومة التزامها وحرصها على الحفاظ على وثيرة الإصلاح الاقتصادي والاستمرار في تنفيذ الإجراءات المالية والاجتماعية المستهدفة لتحقيق مستهدفات الموازنة وبأقل قدر من الانحراف على الرغم من التداعيات الكبيرة والمؤثرة لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي و الإيرادات الموازنة. ولكن في ضوء التعامل المرن والمتوزن للسياسة المالية فستهدف تحقيق فائض أولى مستدام يبلغ نحو ٩,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وخفض عجز الموازنة إلى ٧,٧٪ من الناتج والعمل على الحفاظ على استدامة معدل الدين أجهزة الموازنة العامة عند ٨٩,٨٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢١.



كما تستهدف الحكومة زيادة الإيرادات الضريبية لتصل إلى نحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ من خلال استمرار تطوير المنظومة الضريبية وتتوسيع مصادر الإيرادات. وتعكس النتائج المحققة حتى نهاية مارس ٢٠٢١ إرتفاع ونمو جملة الإيرادات الضريبية خلال الشهور التسع الأولى من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٣,٥٪ لتحقق ٥٣٩ مليار جنيه مقابل نحو ٤٧٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق والتي سبقت فترة الجائحة. وتأكد تلك النتائج على نجاح جهود وزارة المالية في تنفيذ برنامج إصلاح السياسة الضريبية وتعظيم إيرادات الدولة من خلال التوسيع في مجالات الميكنة وضبط وحصر المجتمع الضريبي وكذلك العمل على تحسين منظومة التطبيق الفعلي لقانون الضريبة العقارية، وتطوير أداء مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك.

كما يستهدف برنامج الإصلاح المالي الاستمرار تدريجياً في خفض معدلات نمو الإنفاق العام ليبلغ نحو ١٢,٥٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٠ كنتيجة لاستمرار جهود إصلاح هيكل الإنفاق والحد من زيادة أعباء فاتورة خدمة الدين. كما تتوقع أن يحقق العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ استمرار النمو الجيد لفاتورة الأجور لتصل نسبتها للناتج المحلي إلى ١,٥٪ من الناتج المحلي.

كما أنه من المتوقع أن ترتفع قيمة مخصصات دعم السلع التموينية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٣٪ لتصل إلى ٨٢,٨ مليار جنيه وكذلك مخصصات الدعم النقدي (دعم بطاقات التموين + معاش الضمان + تكافل وكرامة) في ضوء زيادة قيمة الدعم النقدي لأصحاب البطاقات التموينية بنحو ١٣٨٪ مقارنة بما كان سائداً في بداية ٢٠١٨/٢٠١٧. كما أنه من المتوقع أن تشهد الإستثمارات الحكومية استمرار النمو المرتفع خلال العام المالي الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى نحو ٢٣٢ مليار جنيه، منها نحو ١٧٧ مليار جنيه إستثمارات ممولة بعجز (افتراض حكومي) بمعدل نمو سنوي سينمائي ٤٪. كما أنه من المتوقع ارتفاع مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو ٢١٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية في جميع المحافظات وكذلك زيادة الإنفاق على شراء الأدوية والمستلزمات الطبية لتلبية احتياجات المواطنين خاصةً للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا.

تطور حصيلة الإيرادات العامة

(مليون جنيه)

٢٠٢١/٢٠ تقديرى	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	٢٠١٧/١٦	
١,١١٧,١٣٠	٩٧٥,٤٢٩	٩٤١,٩١٠	٨٢١,١٣٤	٦٥٩,١٨٤	إجمالي الإيرادات العامة
%١٤,٥	%٣,٦	%١٤,٧	%٢٤,٦	%٣٤,١	معدل النمو %
٨٣٠,٧٨٤	٧٣٩,٦٣٢	٧٣٦,١٢١	٦٢٩,٣٠٢	٤٦٢,٠٠٧	الإيرادات الضريبية
%١٢,٣	%٠,٥	%١٧,٠	%٣٦,٢	%٣١,١	معدل النمو %
٢,٢٠٩	٥,٢٦٣	٢,٦٠٩	٣,١٩٤	١٧,٦٨٣	المنح
%٥١,٠٠	%١٠١,١	%١٨,٣	%١١,٩	%٣٩٩,١	معدل النمو %
٢٨٤,١٣٧	٢٣٠,٥٣٤	٢٠٣,١٨١	١٨٨,٦٣٩	١٧٩,٤٩٤	الإيرادات الأخرى
%٢٣,٣	%١٣,٥	%٧,٧	%٥,١	%٣٢,٣	معدل النمو %

تطور المصروفات العامة

(مليون جنيه)

٢٠٢١/٢٠ تقديرى	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	٢٠١٧/١٦	
١,٦١٤,٣١٢	١,٤٣٤,٧٧٣	١,٣٦٩,٨٧٠	١,٢٤٤,٤٠٨	١,٠٣١,٩٤١	إجمالي المصروفات العامة
%١٢,٥	%٤,٧	%١٠,١	%٢٠,٦	%٢٦,٢	معدل النمو (%)
٣٢٤,٠٠٠,٠	٢٨٨,٧٧٣,٢	٢٦٦,٠٩١,١	٢٤٠,٠٥٣,٩	٢٢٥,٥١٢,٦	أجور وتعويضات العاملين
%١٢,٢	%١,٥	%١٠,١	%٦,٤	%٥,٥	معدل النمو %
٨٤,٢٥٦,٠	٦٩,٨٧٠,٩	٦٢,٣٦٥,٤	٥٣,٠٨٨,٤	٤٢,٤٥٠,١	شراء السلع والخدمات
%٢٠,٦	%١٢,٠	%١٧,٥	%٢٥,١	%١٩,٠	معدل النمو %
٥٦٦,٠٠٠	٥٦٨,٤٢١	٥٣٣,٠٤٥	٤٣٧,٤٤٨	٣١٦,٦٠٢	 مدفوعات الفوائد
%٠,٤	%٧,٧	%٢١,٩	%٣١,٢	%٢٩,٩	معدل النمو %
٣٠٥,٣٤٥	٢٢٩,٢١٤	٢٨٧,٤٦٢	٣٢٩,٣٧٩	٢٧٦,٧١٩	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
%٣٣,٢	%٢٠,٣	%١٢,١	%١٩,٠	%٣٧,٧	معدل النمو %
١٠٢,٩٢٢	٨٦,٨٠٣	٧٧,٥٦٥	٧٤,٧٥٨	٦١,٥١٧	المصروفات الأخرى
%١٨,٧	%١١,٩	%٣,٨	%٢١,٥	%١٢,١	معدل النمو %
٢٣١,٧٨٩	١٩١,٦٤٢	١٤٣,٣٤٢	١٠٩,٦٨٠	١٠٩,١٤١	الاستثمارات
%٢٠,٩	%٣٣,٧	%٣٠,٧	%٥,٥	%٥١,٧	معدل النمو %

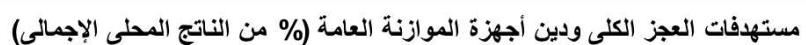
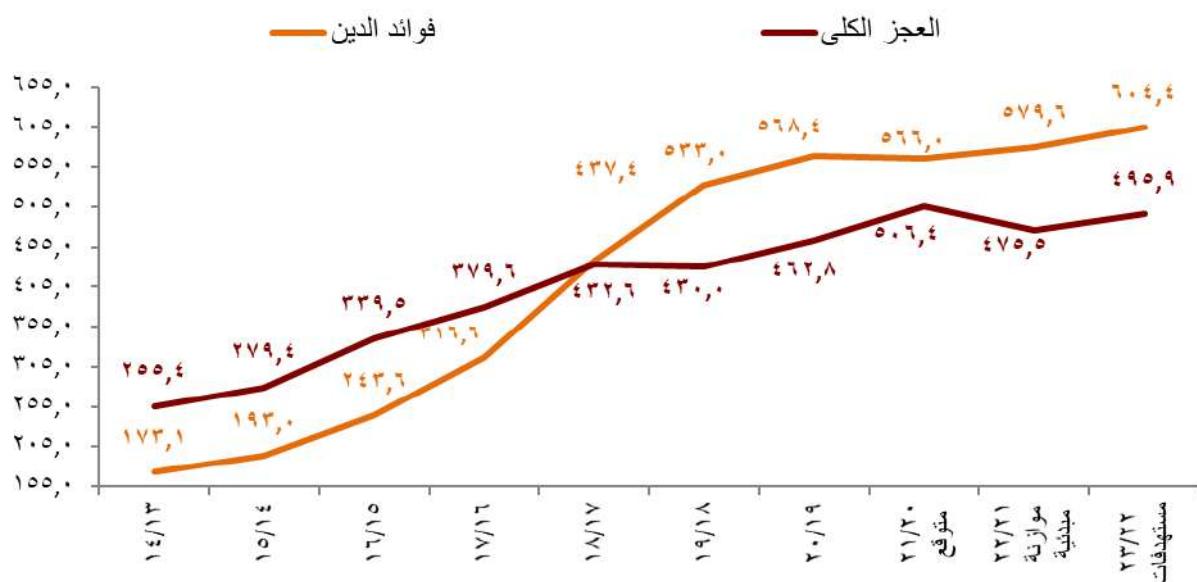
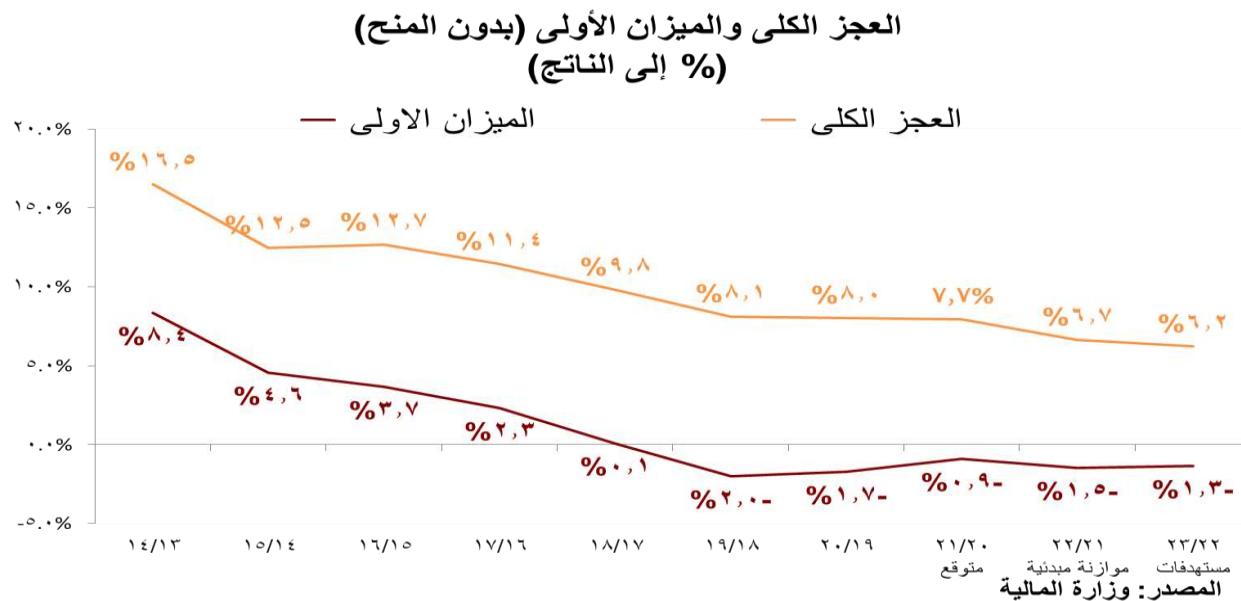
رابعاً: التقديرات المالية المستهدفة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢

على الرغم من أن الاقتصاد المصري أصبح أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الإقتصادية العالمية، وامتصاص الصدمات الخارجية، إلا أن تغير الإفتراضات والمؤشرات الإقتصادية والمالية واستمرار حالة عدم اليقين السائدة يتولد عنها صعوبة كبيرة في وضع تصور يقيني لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ وتحديث التقديرات السائدة بشكل دقيق .

لذلك تستهدف وزارة المالية في ضوء المؤشرات الفعلية والتقديرات المحدثة والمتحدة لأداء الاقتصاد القومي الاستمرار في تحقيق نسبة معدل الدين أجهزة الميزانية العامة نحو ٨٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠٢٢ ، وهو ما يتطلب تحقيق فائض أولي قدره ١,٥٪ من الناتج المحلي ، وبافتراض تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره ٤,٥٪ وهو ما تم تقاديره وقت إعداد وتقديم الموازنة إلى مجلسكم الموقر. وستسمح تلك التقديرات في خفض العجز الكلى للميزانية إلى ٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من ٧,٧٪ متوقع بنهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وعجز كلى بلغ ١٢,٥٪ من الناتج في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ . وتأكد تلك المستهدفات أننا نستطيع بمساندة كافة الشركاء وعلى رأسهم مجلس النواب الموقر الاستمرار في تحقيق تحسن في مؤشرات أداء المالية العامة إستكمالاً لما تم تحقيقه بشكل اتسم بالإستدامة خلال السنوات الأربع الماضية.

كما نستهدف خلال الأعوام القادمة ومع انحسار وباء كورونا وأثاره السلبية الاستمرار في جهود الضبط المالي المتوازن والداعم للنمو والنشاط الإقتصادي فضلاً عن المساهمة في الخفض التدريجي لأعباء خدمة الدين أجهزة الميزانية العامة من خلال خفض نسبة الفوائد المسددة إلى إجمالي مصروفات ويرادات الميزانية.

ويوضح الشكل التالي تطور العجز الكلى والميزان الأولي ودين أجهزة الميزانية:



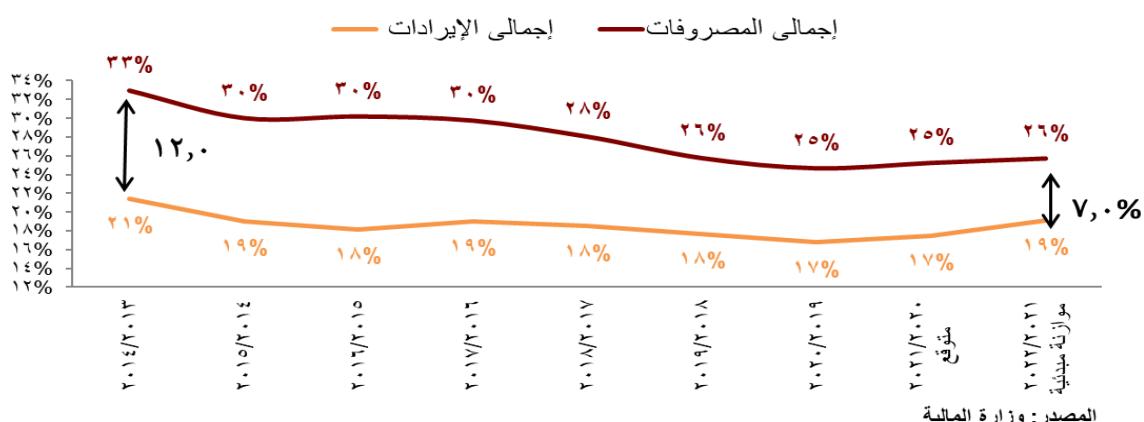
جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

مليار جنيه	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	
موازنة	١,٣٦٥,٢	١,١١٧,١	٩٧٥,٤	٩٤١,٩	٨٢١,١	٦٥٩,٢	٤٩١,٥	إجمالي الإيرادات (%)
% ٢٢,٢	% ١٤,٥	% ٣,٧	% ١٤,٧	% ٢٤,٧	% ٣٤,١	% ٣٥,٧	معدل النمو (%)	
٩٨٣,٠	٨٣٠,٨	٧٣٩,٦	٧٣٦,١	٦٢٩,٣	٤٦٢,٠	٣٥٢,٣	الضرائب	
٣٨٢,٢	٢٨٦,٣	٢٣٥,٨	٢٠٥,٨	١٩١,٨	١٩٧,٢	١٣٩,٢	إيرادات غير ضريبية	
١,٦٣٧,٧	١,٦١٤,٣	١,٤٤٤,٧	١,٣٦٩,٩	١,٢٤٤,٤	١,٠٣١,٩	٨١٧,٨	إجمالي المصروفات (%)	
% ١٣,٨	% ١٢,٥	% ٤,٧	% ١٠,١	% ٢١	% ٢٢	% ١٢	معدل النمو (%)	
٤٧٥,٥	٥٠٦,٤	٤٦٢,٨	٤٣٠,٠	٤٣٢,٦	٣٧٩,٦	٣٣٩,٥	العجز الكلي المستهدف	
% ٦,٧	% ٧,٧	% ٨,٠	% ٨,١	% ٩,٧	% ١٠,٩	% ١٢,٥	نسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)	
-١٠٤,١	-٥٩,٦	-١٠٥,٦	-١٠٣,١	-٤,٩	٦٣,٠	٩٥,٩	العجز أو الفائض الأولي المستهدف	
% ١,٢	% ٠,٩	% ١,٦	% ١,٢	% ٠,١	% ١,١	% ٦٣,٥	نسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)	

المصدر: وزارة المالية

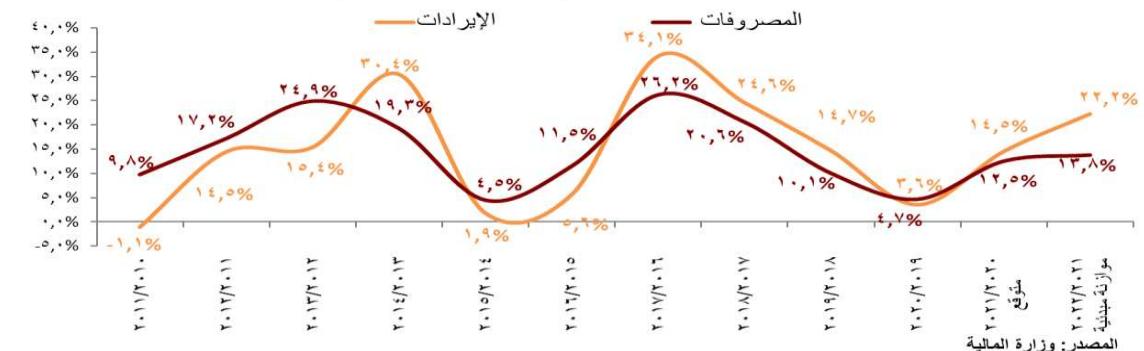
ويوضح الشكل التالي تحسن مؤشرات المالية العامة والتي ترجع إلى زيادة معدلات النمو السنوية للإيرادات عن معدل نمو المصروفات وهو ما ساهم في خفض الفجوة بين الإيرادات والمصروفات وفي تحقيق فائض أولى بالموازنة وفي خفض معدلات العجز الكلي. كما ساهمت الاجراءات والاصلاحات الداعمة للنمو والنشاط الاقتصادي في تحسن اوضاع المالية العامة.

تطور نسبة الإيرادات والمصروفات العامة إلى الناتج المحلي (%)



المصدر: وزارة المالية

الإيرادات والمصروفات (معدل النمو السنوي)



المصدر: وزارة المالية

أهم الإجراءات التي يتضمنها مشروع موازنة العام المالي الجديد:

يهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى استكمال إجراءات الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام من خلال الالتزام بإجراءات الضبط المالي التي تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة، بالإضافة إلى العمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وزيادة المنافسة والإستثمار في الغنر البشري من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم إلى جانب العمل على زيادة الإنتاجية بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى دون أثر تضخمي.

الأسس والأطر الحاكمة لإعداد موازنة العام المالي الجديد:

١. الاستمرار في جهود الحفاظ على الإستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فستهدف خفض العجز الكلي إلى نحو ٦,٧٪ من الناتج المحلي وتحقيق فائض أولى قدره ١,٥٪ من الناتج المحلي لضمان استقرار مسار دين أجهزة الموازنة عند ٨٩,٥٪ كنسبة من الناتج المحلي مع نهاية عام ٢٠٢١.
٢. الاستمرار في دعم ومساندة النشاط الاقتصادي ومساندة القطاعات الإنتاجية والفنان الأكثير تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق.
٣. نستهدف دعم مبادرات محددة وإجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة أنحاء الجمهورية.

٤. تبني مبادرات تعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين مثل مبادرة إحلال السيارات المتقادمة بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي والتي تمنح حافز مادي لمالكي السيارات المتقادمة لإحلالها بأخرى جديدة تعمل بالوقود المزدوج «البنزين والغاز الطبيعي» مما يساعد في تخفيف الأعباء عن المواطنين، إضافة إلى ترشيد استهلاك البنزين والعمل بالطاقة النظيفة.

٥. يتضمن مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٢,١ مليار جنيه لإستكمال تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع القومى لتأهيل وتبطين الترع، ليصبح إجمالي ما تم تخصيصه منذ العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وحتى نهاية يونيو ٢٠٢٢ نحو ١٧,٥ مليار جنيه وذلك لتأهيل ٧٠٠٠ كم^٢ ويساعد هذا المشروع القومى على توفير فرص عمل، أراضى زراعية مكتسبة وتحقيق العدالة فى توزيع المياه وتوفير نحو ٥ مليار م^٣ سنوياً.

٦. الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والإستدامت.

٧. التوسع في إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.

٨. تحقيق الاستقرار المالي والنقدى بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات والتمويل وزيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعزيز المكون المحلى وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصري دولياً.

٩. تهيئة مناخ الإستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول إلى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.

١٠. التنسيق مع مؤسسات التقييم الدولية وإظهار الجهد المبذولة لحفظ على بل وتحسين درجة التصنيف والجذارة الانتمانية وتنافسية الاقتصاد المصري في التقارير الدولية.

أهم الاصلاحات والافتراضات التي تعكسها تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

- يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ زيادة مخصصات الباب الأول "الأجور وتعويضات العاملين" بنحو ٣٧ مليار جنيه مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام الحالى لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول العاملين بأجهزة الموازنة ومع استهداف توجيه الجزء الأكبر من تلك الزيادة لتحسين أجور موظفي الدرجات الوسطى وكذلك دخول العاملين بقطاعي الصحة والتعليم. كما تتضمن الموازنة المخصصات المالية الكافية لمنح حواجز للعاملين المنقولين للعاصمة الإدارية بتكلفة تقدر بنحو ١,٥ مليار جنيه. كما تستهدف زيادة المعاشات بنحو ١٣% لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول أكثر من ١٠ مليون من أصحاب المعاشات. كما تم إعداد تقديرات الموازنة لتتضمن مخصصات كافية لسداد القسط السنوى المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بقيمة ١٨٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- كما يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الإستمرار في تمويل مجموعة من المزايا المالية للعاملين بالقطاعات الوظيفية الحيوية خاصة العاملين بقطاع التعليم (التعليم ما قبل الجامعى، التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى)، وكذلك العاملين بقطاع الصحة.
- ويتضمن مشروع الموازنة أيضاً مخصصات مالية لدعم السلع التموينية بنحو ٨٧,٢ مليار جنيه مقابل نحو ٨٢,٧ مليار جنيه فاتورة دعم السلع التموينية المقدرة للعام المالى الحالى. كما تعكس تقديرات الموازنة وجود مخصصات بقيمة ١٩ مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة وبما يسمح بتقديم دعم نقدى شهري لنحو ٣,٦ مليون اسرة من الأسر الأقل دخلاً.
- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية إلى ٣٥٨ مليار جنيه منها ٢١٠ مليار جنيه تمويل من الخزانة ضمن الباب السادس ونحو ١٤٨ مليار تمويل ذاتي، بالإضافة إلى نحو ١٠ مليار جنيه مساهمات لهيئات اقتصادية لتمويل موازناتها الاستثمارية وذلك بهدف الإسراع في تنفيذ المشروعات القومية المستهدفة وتحسين البنية التحتية ودفع النشاط الاقتصادي.
- زيادة المخصصات الاستثمارية للصحة والتعليم بشكل كبير مع التركيز على تحسين البنية التحتية لقرى الريفية المستهدفة ضمن المرحلة الأولى لمبادرة الريف المصرى.
- تستهدف بدء تمويل برنامج تطوير المشروع القومى لتنمية القرى والريف المصرى من خلال إعادة توجيه مخصصات بالموازنة بنحو ٧٥ مليار سنوياً (من خلال اعتمادات الموارنة الاستثمارية) جنيه لتمويل هذا المشروع.
- تتضمن الموازنة مخصصات إضافية لتمويل البرنامج الجديد للمصدرين وبما يسمح بسداد جميع المبالغ المستحقة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات من دعم الدولة للمصدرين.
- كما تتضمن الموازنة نحو ٥,٠ مليار جنيه تمويل جديد للمساهمة في تمويل تكلفة السنة الأولى من المبادرة الجديدة المقترحة لمساندة تصدير السيارات من خلال المصانع العاملة بجمهورية مصر العربية.
- استمرار تحمل الموازنة للأعباء المالية المترتبة عن خفض أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي للصناعة وذلك بدلًا من وزارتي الكهرباء والطاقة المتقدمة والبترول والثروة المعدنية بتكلفة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ١٠ مليار جنيه (حسب الاستهلاك الفعلى).
- تتضمن تقديرات الموازنة مخصصات بقيمة ٢,٠ مليار جنيه لتمويل السنة الأولى من المشروع القومى لإحلال المركبات (٧٠ ألف سيارة أجرة ميكروباص وملوكى) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلًا من السولار والبنزين وبما يحقق وفر للمستفيد يقدر بنحو ٥% من تكلفة السيارة خلال فترة عمر سداد المركبة بالمبادرة.
- إستكمال منظومة التامين الصحى الشامل لتغطى محافظات الأقصر والاسماعالية وجنوب سيناء وأسوان والسويس، بالإضافة إلى إثابة الأطقم الطبية ومعاونיהם والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصة العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة) بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.

الإيرادات العامة:

الضرائب العامة:

تستهدف الحكومة في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إستمرار استهداف تعزيز ارتباط ايرادات الدولة العامة بالنشاط الاقتصادي وبما يتاسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد في الاقتصاد المصري، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمع والعمل على تحسين الادارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً.

من المتوقع أن تشهد الحصيلة الضريبية في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ زيادة ٢٠٢٢٪ مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. ويعكس ذلك في الأساس مجهودات تنمية الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية بالإضافة إلى تطبيق إجراءات هيكلية في إطار الإصلاح المؤسسي للمنظومة الضريبية في مصر. وتعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب العامة، ومن المستهدف أن تنمو حصيلة ضريبة الدخل من الجهات غير السيادية (بدون البنك المركزي والبنوك وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسنداط) في ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ١٩,١٪ لتصل الحصيلة من تلك الجهات إلى ٢٩٧,١ مليار جنيه وذلك في ضوء استمرار تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي والجهود المبذولة من قبل مصلحة الضرائب في تطوير الأداء وبالأخص تحسين ورفع كفاءة الإدارة الضريبية وتوسيع العمل بالميكنة لكافة الإجراءات الضريبية والتحصيل الإلكتروني. ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير الأداء وزيادة القدرة على تحقيق إيرادات إضافية بشكل سليم والتحسين التدريجي في أداء الاقتصاد المصري في أعقاب جائحة كورونا، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ١٧,٢٪ عن التقديرات المتوقعة للعام المالي السابق ٢٠٢١/٢٠٢٠، لتصل الحصيلة إلى ٤٤٩,٦ مليار جنيه.

الضرائب العقارية:

من المتوقع أن تحقق حصيلة نحو ٦,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهو ما يمثل نحو ٠٠٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتتأتى هذه الحصيلة المستهدفة نتيجة العمل على تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السكنية والتي سيتم استخدامها في الحصر للمباني لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، بالإضافة إلى التوسيع في العمل بنظام التحصيل الإلكتروني للضريبة العقارية والذي تم تفعيله في أبريل ٢٠١٧.

الضرائب الجمركية:

من المتوقع أن ترتفع جملة الحصيلة بنحو ١٢,٣٪ مقارنة بالنتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ لتصل إلى ٤٢,٤ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. ومن المتوقع أن تستمر مصلحة الجمارك المصرية خلال هذا العام في التطوير المؤسسي الشامل والذي بدأ من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، ومن أهم الاصلاحات الهيكلية في منظومة الجمارك:

► تفعيل قانون الجمارك الجديد رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ الذي يهدف إلى معالجة سلبيات التشريع السابق، وتوحيد المفاهيم الجمركية في قانون واحد، وتبسيط الإجراءات الجمركية، واستحداث نظم جمركية جديدة، وتطوير أساليب العمل بمصلحة الجمارك باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتوافق مع الممارسات العالمية وتحقيق التزامات مصر الدولية واعتماد مستحدثات التجارة الدولية، وتحسين مناخ الاستثمار في مصر وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ورفع ترتيب مصر في المؤشرات الدولية.

► تعديل فات التعرية الجمركية المفروضة على بعض السلع الواردة من الخارج لتشجيع الاستثمار والصناعة المحلية والحفاظ على البيئة، وضمان التوافق مع التزامات مصر بمنظمة التجارة العالمية.

► تنفيذ المشروع القومى لتحديث ومكانة منظومة الإدارة الجمركية الذى يحظى بدعم كبير من القيادة السياسية، بما يُسهم فى تبسيط الإجراءات، وتقليل زمن الإفراج الجمرکى، وخفض تكلفة السلع والخدمات بالأسواق المحلية، والتى كان من أهمها:

- مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية والربط الشبكي لأجهزة المسح بالأشعة للحد من حالات التهريب الجمرکي، وإحكام الرقابة على العمليات الجمركية بالموانئ المصرية. وقد قطعت وزارة المالية شوطاً كبيراً في مراحل تنفيذ هذا المشروع حيث تم توريد ٨٧ جهاز فحص متعدد للأفراد والأمتعة والبضائع، وأجهزة كشف عن المتفجرات والمخدرات وجميعها تم توزيعها على المنافذ الجمركية على مستوى الجمهورية وتشغيلها. كما تم تقدير الاحتياجات المستقبلية للمراحل التالية بـ ٩٩ جهازاً تم التعاقد على توریدها خلال الفترة المقبلة.
- مشروع النافذة الواحدة القومية للتجارة الذى يشمل إنشاء وتجهيز المراكز اللوجستية في المنافذ الجمركية بغرض تيسير الإجراءات الجمركية ومكانتها لسد ثغرات التهريب الجمرکي وإحداث الربط الإلكتروني بين المنافذ، وتقديم حزمة من الخدمات المميزة تصب جميعها في التيسير على المتعاملين مع الجمارك من يمتلكون بمتاعاً الفاعل الاقتصادي (القائمة البيضاء)، بحيث يستطيعون سرعة إنهاء الإجراءات الالزامية للإفراج عن شحنهما في أي ميناء دون الحاجة للانتقال إليه من خلال استيفاء المستندات والموافقات المطلوبة عنها بهذا المركز. وقد تم الوصول بمنظومة النافذة الواحدة إلى نسبة تغطية ٩٥٪ تقريباً من إجمالي البضائع التي ترد إلى مصر.
- مشروع نظام الفاعل الاقتصادي المعتمد، والذى يتضمن إصدار قائمة بالشركات ذات السمعة الطيبة والصحيحة الخالية من المخالفات في التجارة الدولية بعد استيفاء موافقة الجهات الأمنية لتفعيل نظام الإفراج المسبق على معظم الرسائل المستوردة، حيث تم تصنیف القائمة المعتمدة بالشركات التي بلغ عددها ١٨٩ شركة في مجال الاستيراد، وفي مجال التصدير، وفي مجال التخلص الجمرکي.

▪ مشروع نظام التسجيل المسبق للمشحونات قبل الوصول للموانئ المصرية، ونظام إدارة المخاطر، ونظام الإفراج المسبق، وتهدف هذه الأنظمة إلى الاستغناء عن المستندات الورقية تماماً بالاستفادة بآليات ربط منظومة النافذة الواحدة إلكترونياً مع شبكات سلاسل الإمداد الدولية التي تعمل بالเทคโนโลยيا الحديثة والمؤمنة للحصول على بيانات الشحنات ومستنداتها الإلكترونية من المصدر والخط الملاحي مباشرة قبل التحميل والشحن من ميناء التصدير، كما توفر آليات الإنذار المبكر للإدارات الجمركية المعنية والقضاء على المهمل والرواكد بالموانئ وإتاحة بيانات الشحنة لجهات الفحص.

أهم اجراءات الاصلاح المؤسسى والادارى والهيكلى لمنظومة الضريبة:

- ✓ فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في منظومة ضرائب الدخل والقيمة المضافة، فقد تم إعادة هندسة الإجراءات الضريبية طبقاً للمعايير الدولية بالاشتراك مع بيوت الخبرة المتخصصة من خلال ميكنة الإجراءات الضريبية بالكامل.
- ✓ وكان من أهم هذه التشريعات قانون الإجراءات الضريبية الموحدة الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ الذي يستهدف تبسيط ودمج الإجراءات الضريبية بالنسبة لممولي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، ودعم الثقة بين الممول والمصلحة، وتوفير الآلية القانونية التي تساعد كلاً من الممول ومصلحة الضرائب المصرية على استيداء دين الضريبة بيسر، وتحتاج استخدام التقنيات الحديثة في التعامل بين الممول والمصلحة.
- ✓ كما تضمنت الإصلاحات الهيكلية في المنظومة الضريبية العديد من مشروعات التطوير والميكنة الشاملة لمنظومة الإجراءات الضريبية. وتمثل أهم مشروعات التكنولوجيا في المنظومة الضريبية فيما يلى:
- مشروع التحصيل الإلكتروني للضرائب والذي تم العمل به منذ عام ٢٠١٨.
 - مشروع الإقرارات الضريبية الإلكترونية.
 - مشروع منظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر والذي بدأ العمل التجربى به في عام ٢٠١٩، ثم تم العمل الفعلى بالمشروع في يناير ٢٠٢٠.
 - مشروع الفاتورة الإلكترونية الذي تم تطبيقه بشكل تجربى على عدد من الشركات في نهاية يونيو ٢٠٢٠، وتم الإلزام به في نوفمبر ٢٠٢٠.
 - مشروع ميكنة إجراءات العمل الضريبية الرئيسية الذي تم إطلاقه في ديسمبر ٢٠٢٠.
 - مشروع مراقبة تحصيل الضريبة من خلال الإيصالات الإلكترونية.
 - مشروع ميكنة وتطوير دورة العمل بلجان الطعن الضريبي والذي يستهدف سرعة البت في ملفات الطعون الضريبية.
- ✓ أما فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في منظومة ضرائب العقارية، فقد تم تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ١٩٠٨ وذلك بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ بمد العمل بمتغيرات القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ للتحفيز عن كاهل الممولين بعدم زيادة الضريبة، وبالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠ الذي يستهدف تشجيع الاستثمار والتنمية الصناعية من خلال إعفاء العقارات المستخدمة فعلياً في الأنشطة الإنتاجية والخدمة التي يحددها مجلس الوزراء من الضريبة على العقارات المبنية مثل ما تم بالنسبة لقطاع السياحة من إسقاط الضريبة العقارية عن القطاع لمدة عام ونصف.
- ✓ وكان للجانب التكنولوجي نصيب في عملية تطوير منظومة ضرائب العقارية حيث تم تنفيذ عدد من مشروعات التكنولوجيا بمصلحة ضرائب العقارية، ومن أهم هذه المشروعات ما يلى:
- مشروع ميكنة الدورة المستندية لضرائب العقارية ورفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية للمقارض الضريبية، لتهيئة البيئة الملائمة للعمل بكفاءة والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات بما يضمن تحسين مستوى الخدمات المقدمة للممولين.
 - مشروع الحصر الممكّن للثروة العقارية من خلال إنشاء قاعدة بيانات الثروة العقارية وإدخال بيانات كافة الوحدات العقارية على مستوى الجمهورية، وتصميم الكشف الرسمي الممكّن والإخطارات الضريبية المميكنة، وبرنامج لإدخال وتسجيل بيانات الأصول والخصوم.
 - مشروع تطوير غرف الحفظ بالمحافظات ضمن أعمال الحماية المدنية وكاميرات المراقبة والأرشفة والتوثيق الممكّن تيسيراً على المواطنين وطالبي الخدمة.

وبالرغم من أن كافة تلك الاصلاحات المستهدفة على جانب السياسة والادارة الضريبية تعمل وتستهدف توسيع القاعدة الضريبية وتحصيل مستحقات الخزانة العامة، إلا أن الحكومة أخذت في الاعتبار بالتأكيد الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والظروف العالمية بسبب تداعيات الجائحة حيث قامت باتخاذ العديد من الاجراءات المحددة والمؤقتة والتي تستهدف تقديم المساندة للفئات والقطاعات الأكثر تضرراً بهدف تخفيف العبء الضريبي عليهم مثل تعديل منظومة الضرائب على الاجور والمرتبات مع زيادة حد الاعفاء من الضريبة واستحداث فئة ضريبية مخفضة بقيمة ٥٪ لاصحاب الدخل السنوى الاقل من ٣٠ الف جنيه، بالإضافة إلى استهداف اجراءات أخرى من شأنها التصدي للتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا والحفاظ على الوضاع الاقتصادية للمواطن المصري، وأيضاً تأجيل وتقسيط واسقاط أنواع من الضرائب والغرامات وفوائد التأخير والضريبة الإضافية على قطاعات من الاقتصاد القومى لمساندة ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة في ظل الآثار السلبية لجائحة كورونا على تلك القطاعات.

الإيرادات الأخرى:

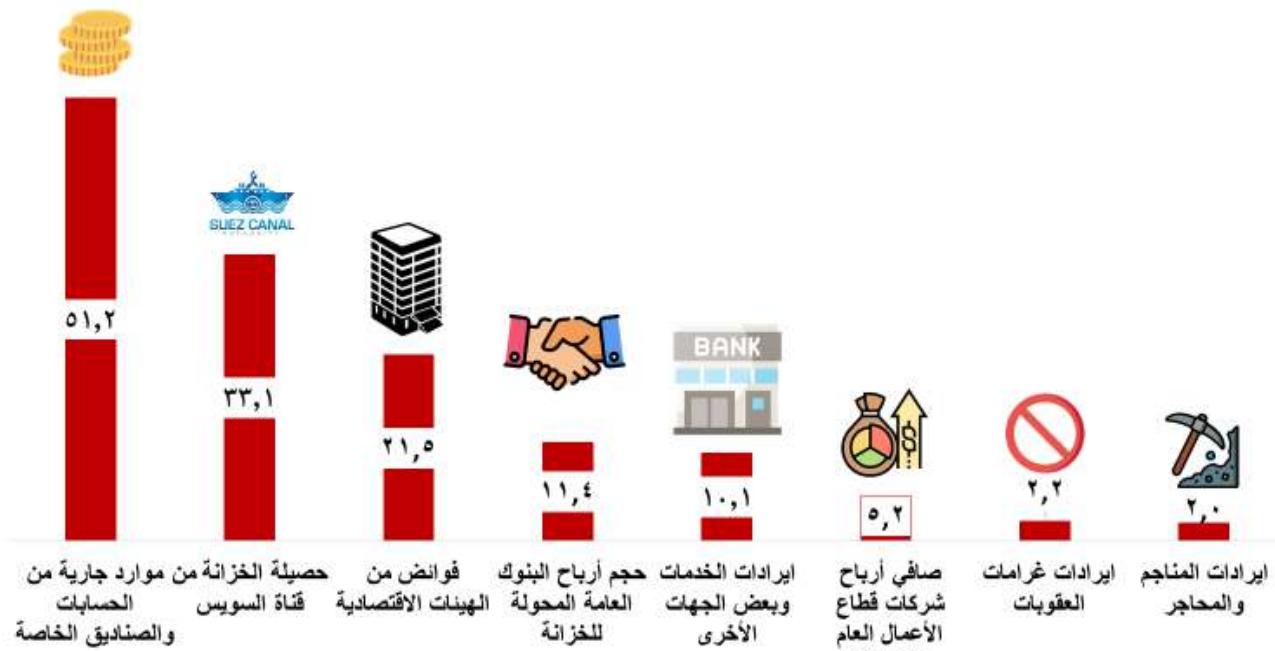
تعمل الحكومة على تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة أو إضافية ولكنها قائمة في الأساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية، واستئداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات هدفها تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية لشركات الدولة.

كما تهدف الحكومة لتعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطي تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة واستمرار التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.

وستهدف الموازنة تحصيل إيرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٣٨٠,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ومن أهم تلك الإيرادات:

- ✓ استهدف تحصيل نحو ٢,٥ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام (بما فيها أرباح الشركة المصرية للاتصالات وغيرها من الشركات المملوكة للدولة) لصالح الخزانة العامة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- ✓ استهدف تحويل نحو ٢١,٥ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض هيئة قناة السويس المحول للخزانة.
- ✓ استهدف تحصيل نحو ١١,٤ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات القطاع العام (والتي تتضمن البنوك العامة مثل بنك مصر والبنك الأهلي) لصالح الخزانة العامة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

أهم بنود الإيرادات غير الضريبية (مليار جنيه) بمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢



وفي هذا السياق، فقد حققت شركات قطاع الأعمال العام نتائج مالية جيدة مؤخراً في ضوء تنفيذ إجراءات إصلاحية هامة في إدارة تلك الشركات، وهو ما يؤكد على إمكانية زيادة حصيلة الإيرادات المحولة لصالح الخزانة العامة من قبل تلك الشركات خلال الفترة القادمة.

وفي ضوء سياسات البنك المركزي المتبعة ونظرأً لأهميتها كمحور اساسي ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري والتي تهدف الى السيطرة على معدلات التضخم، وهو ما سيساهم في خفض أسعار الفائدة وبالتالي التأثير إيجابياً على جهود خفض عجز الميزانية وخفض تكلفة الاقتراض وايجاد حيز مالي إضافي للموازنة، فقد تم اعداد مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ بافتراض استمرار عدم تحصيل الخزانة لأية ايرادات من البنك المركزي.

أهم الإصلاحات الهيكلية المالية:

استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط

- وافق مجلس الوزراء على استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ والتي تستهدف زيادة الإيرادات العامة وتحسين أداء الإدارة الضريبية والجمالية. هذا وتعتمد الاستراتيجية على الإصلاحات المؤسسية المخطط لها من قبل الحكومة المصرية لرفع درجة الالتزام الضريبي وتحسين أداء الإدارة الضريبية والجمالية بهدف إعادة هيكلة العملية الضريبية لضمان رفع كفاءة التحصيل. هذا وتتضمن أيضا تعزيز نظام إدارة المخاطر لتعزيز كفاءة تحصيل الضرائب. والجدير بالذكر وبالرغم من التحديات الناتجة عن أزمة انتشار فيروس كورونا، إلا أن الحكومة المصرية قامت بتطبيق وتنفيذ عدد من الإصلاحات المالية والهيكلية التي تضمنتها النسخة الحالية من الاستراتيجية خلال العام الحالي.

ادارة الدين العام

- التزام الحكومة باستعادة المسار النزولي للدين العام ومواصلة الجهد لاحتواء وخفض الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط.

- التزم الحكومة المصرية بأن لا تقل نسبة صافي الإصدارات ذات استحقاقات طويلة الأجل عن ٧٠٪ بالمانة من إجمالي الإصدارات في خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لمواصلة الجهد المبذول لإطالة عمر الدين بهدف تقليل الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط.

- تم الالتزام بمستهدفات تطويل عمر الدين وإصدار سندات طويلة المدى بنسبة بلغت ١٠٠٪ خلال الشهور التسع الأولى من عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وتم تحديث استراتيجية الدين على المدى المتوسط في ديسمبر ٢٠٢٠ بالتعاون مع البنك الدولي بما يحقق خفض كبير في صافي الاحتياجات التمويلية خلال خمس سنوات.

- جارى الانتهاء من إعداد المنظومة الازمة وتحقيق جميع الالتزامات المطلوبة من وزارة المالية لجعل الدين بالعملة المحلية مؤهل للتسوية من خلال Euroclear بحلول الرابع الأخير من عام ٢٠٢١.

رفع كفاءة إدارة المالية العامة (PFM)

- تم الانتهاء من إعداد قانون جديد لإدارة المالية العامة وقدم إلى مجلس النواب بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بهدف تعزيز عملية إعداد الموازنة العامة، حيث يشمل القانون عدد من الإصلاحات الهامة ياتي على رأسها وضع بند المسؤولية المالية لتجهيز سياسة المالية الكلية، إعداد إطار لمؤشرات الاقتصاد الكلي لاعداد الموازنة على المدى المتوسط، العناصر الرئيسية لدوره إعداد الموازنة العامة، الحد الأدنى من محتويات وثائق الموازنة العامة، أحكام بشأن إعادة تخصيص الاحتياطيات والاعتمادات الإضافية، قواعد محاسبة لجميع الكيانات المعاذنة والهيئات الاقتصادية.

تحديث تقرير المخاطر المالية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

- تم استقبال بعثة فنية من خبراء صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر ٢٠٢٠ لصياغة التقرير وجرى الانتهاء منه بحلول مايو ٢٠٢١ لاعتماده ونشره وذلك لتحسين إدارة المالية العامة وتعزيز عملية إعداد الموازنة العامة.

تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية

- الانتهاء من إجراء الدراسة الخاصة بمراجعة الإنفاق العام بالموازنة على بنود الحماية الاجتماعية بمساعدة البنك الدولي والاتفاق على خطة وألية العمل والمخرجات بين وزارتي التضامن والمالية بحلول أبريل ٢٠٢١ وذلك لرفع كفاءة الإنفاق المخصص لمجال وبرامج الحماية الاجتماعية. هذا وسوف تلتزم الحكومة باستكمال الدراسة الخاصة بمراجعة الإنفاق العام لكل من بنود الصحة والتعليم خلال السنوات القادمة.

الإصلاحات الهيكلية العامة:

تعزيز الشفافية لقطاع الشركات المملوكة للدولة

- استمرار نشر التقرير المحدث للشركات المملوكة للدولة بحيث يتضمن المعلومات المالية التفصيلية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ لجميع الشركات المملوكة للدولة وتقريرا مشابها، ولكن منفصلاً عن الهيئات الاقتصادية وذلك في إطار مواصلة الحكومة تعزيز الشفافية في إدارة عمليات الشركات المملوكة للدولة (SOEs).

- موافقة مجلس النواب الموقر على مشروع قانون الجمارك الجديد والذي يستهدف تحسين مناخ الأعمال عن طريق تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيل حركة التجارة بالإضافة إلى الحد من الحاجز غير الجمركي فيما يتعلق بفحص الشحنات ومتطلبات التوثيق وتقدير البضائع والتسجيل الإلزامي لمصنعي البضائع المستوردة.

تعزيز المنافسة

- تقديم تعديلات إضافية لمشروع قانون المنافسة المصرى تتعلق بسلطة جهاز حماية المنافسة للتدقيق في عمليات الاندماج والاستحواذ إلى البرلمان في ديسمبر ٢٠٢٠ حيث يشمل التعديلات الإضافية التالية:

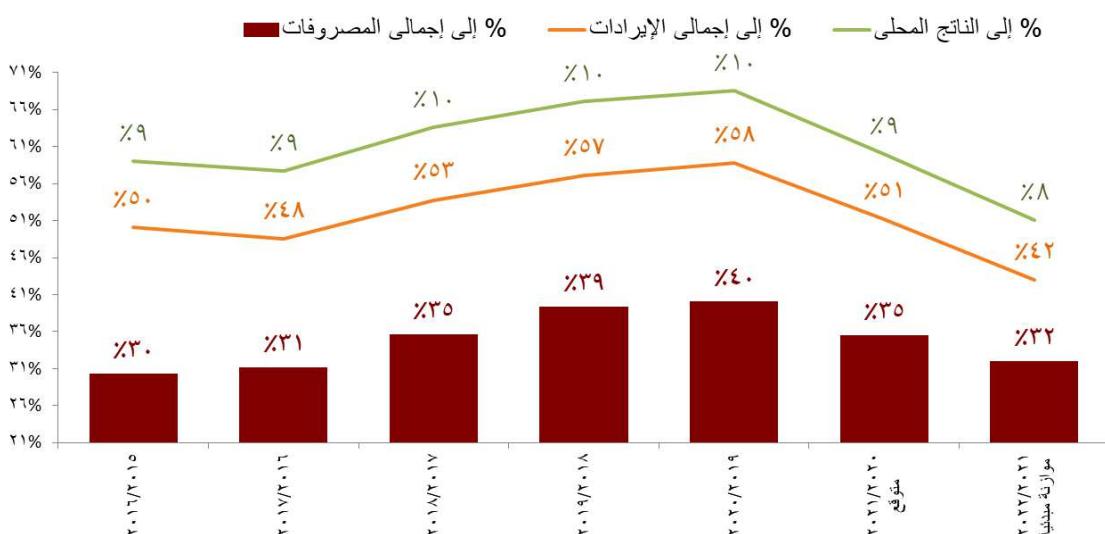
- تعزيز الأحكام التي تمكن جهاز حماية المنافسة من تنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ وفقاً لمعايير محددة؛
- تعزيز أحكام لضمان حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة ضد أشكال معينة من الاستحواذ،
- إضافة تدابير تهدف إلى ضمان مراجعة شفافة ومحاباة تحرّم حقوق جميع الأطراف،
- إضافة أحكام تمكن الشركات من مطالبة جهاز حماية المستهلك بإصدار آراء متخصصة حول التأثير التنافي لبعض اللوائح والقوانين العامة.

الإنفاق العام:

في ضوء المستهدفات والافتراضات الاقتصادية من معدلات نمو ومعدلات تضخم واسعار فائدة متوقعة على إصدارات الحكومة من الأذون والسندات المحلية والدولية، وكذلك أخذًا في الاعتبار الأسعار العالمية لأهم السلع الأولية وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة الإيرادات العامة سواء الإيرادات الضريبية وغير الضريبية المتوقعة تحصيلها، وكذلك في ضوء استهداف خفض نسبة دين أجهزة المخازنة للناتج المحلي الإجمالي لتكون ٨٩,٨% في يونيو ٢٠٢١ و٨٩,٥% في يونيو ٢٠٢٢ بالمقارنة بنسبة ١٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٧، فيجب ألا يتعدى حجم المصروفات العامة عدا مدفوعات الفوائد بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٢٥٨,١ مليار جنيه. وسيسمح هذا الحد الأقصى للإنفاق في تحقيق مستهدف الفائض الأولى والذي يبلغ ١,٥% من الناتج المحلي ومن ثم خفض نسبة دين أجهزة المخازنة للناتج المحلي.

وهذا على الرغم من تحقيق عجز كلى سنوى وتمويل الزيادة الكبيرة جداً في الإنفاق على الاستثمارات العامة لتحسين البنية التحتية وشبكات الطرق والبارى والأنفاق وشبكة المواصلات ومشاريع الكهرباء والمياه والصرف الصحى وهو ما يؤثر على القيمة المطلقة لحجم الدين وتكلفة خدمته، الا أن وزارة المالية قد نجحت في تحقيق نسبة مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة من إجمالي المصروفات ونسبة من إجمالي الإيرادات كما يبين الشكل البياني التالي:

مدفوعات الفوائد (نسبة إلى المصروفات والإيرادات)



المصروفات العامة:

يعتبر اصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة اساسية للإصلاح الاقتصادي والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط واهمها الوصول بدين أجهزة الموازنة لمعدل لا يتعدى ٨٥٪ من الناتج المحلي خلال السنوات القادمة، وهو ما يتطلب تحقيق فائض أولى يبلغ نحو ٢٪ من الناتج المحلي في المدى المتوسط.

وفي هذا الإطار فقد تم اعداد تقديرات موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ على أساس استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن معدل النمو السنوي للإيرادات العامة، وهو امر ضروري لتحقيق الضبط المالي المستهدف ولخفض معدلات الدين العام في المدى المتوسط ولخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري القادر على المساهمة في تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقة.

كما تم إعداد تقديرات المصروفات العامة في ضوء الالتزامات الحتمية المتمثلة في سداد الأجر والمعاشات ومحصصات الدعم للسلع التموينية وتوفير رغيف العيش المدعوم والتوسيع في برنامج تكافل وكرامة وأيضاً سداد كافة فوائد خدمة الدين واستيفاء الاستحقاقات الدستورية المتمثلة في زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمي مع العمل على رفع كفاءة هذا الإنفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في مجال الصحة والتعليم وبما يخدم الجميع خاصة الطبقة المتوسطة، وكذلك تم الأخذ في الاعتبار الأثر المالي المترتب على إستكمال تطوير والتوسيع في تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل.

كما يعكس مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ استمرار تنفيذ استراتيجية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها. ومن هنا فتعكس تقديرات الموازنة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ والتي تبلغ ١٥٨,١ مليار جنيه بدون مدفوعات الفوائد، عدد من السياسات الإصلاحية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. نستهدف أن تكون موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ استمرار في دعم ومساندة

القطاعات الإنتاجية والفنان الأكثر تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق، كما نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالاخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة أنحاء الجمهورية.

٢. مساندة النشاط الاقتصادي والتنمية والبشرية والاصلاح الهيكلي من خلال

التركيز على تمويل برامج إصلاح منظومة التعليم وبرامج تحسين الخدمات الصحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، وزيادة مساندة النشاط الاقتصادي بمصر من خلال دعم وإتاحة فرص التنمية للجميع ومساندة المشروعات الإنتاجية، وخاصة المتوسطة منها والصغيرة لزيادة دخول الأفراد والشباب والمرأة وزيادة فرص العمل الحقيقية.

٣. الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات

جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الالخل باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف خفض العجز الكلى إلى نحو ٧,٦٪ من الناتج المحلي وتحقيق فائض أولى قدره ١,٥٪ من الناتج المحلي.

٤. الاستمرار في توجيه موارد إضافية لتمويل الخطة الاستثمارية لتطوير البنية التحتية الازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الاقتصادي من خلال تحسين شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، لذا تستهدف الحكومة زيادة إجمالي استثمارات أجهزة الموازنة العامة (الممولة بعجز الخزانة العامة) بخلاف التمويل الذاتي لتلك الجهات لنحو ٢١٠ مليار جنيه مقابل ١٧٧ مليار جنيه في ٢٠٢١/٢٠٢٠ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مقدارها ٣٣٪، ليصل إجمالي الإستثمارات إلى ٣٥٨٠٠ مليون جنيه (الكافية مصادر التمويل) مقابل تقديرات متوقعة بموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ تبلغ نحو ٢٣٢٠٠ مليون جنيه بنسبة نمو ٤٪ كما تم تخصيص ٧,٨ مليار جنيه بمشروع الموزانة لتمويل مبادرات الاسكان الاجتماعي منها مبلغ ١,٤ مليار جنيه قيمة الدعم النقدي للوحدات السكنية ومبلغ ٣,٧ مليار جنيه قيمة دعم توصيل المرافق لتلك الوحدات، وتوفير ٣,٥ مليون جنيه لتعطية تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعي للمنازل لعدد ١,٢ مليون وحدة سكنية.

٥. كما تستهدف لمساندة النشاط الاقتصادي ولزيادة القدرة التنافسية لمنشآتنا الصناعية والتصديرية استمرار تمويل المبادرات التالية: (١) تحمل الخزانة اعباء خفض وتوحيد سعر الغاز الطبيعي للصناعة عند ٥,٤ دولار لكل وحدة حرارية لمساندة المصانع وزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة إلى خفض اسعار الكهرباء للأنشطة الصناعية على الجهد الفائق والعلى والمتوسط (داخل وخارج اوقات الذروة) بقيمة ١٠ قروش على كل كيلو وات بتكلفة سنوية تقديرية بقيمة ١٠ مليار جنيه (٢) التزام الحكومة برد الأعباء التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات للمصدرين وزيادة دعم تنمية الصادرات.

مساندة النشاط الاقتصادي خاصة قطاعي الصناعة والتصدير (أهم المبادرات والبرامج)

ستتحمل وزارة المالية ٦,٠ مليار جنيه خلال العام المالي القادم في شكل أقساط ستسدد للبنوك مقابل مبادرة السداد النقدي لمحاترات المصدررين، ومن المتوقع أن يصل حجم السداد النقدي للمصدرين نحو ٢٥-٢١ مليار جنيه من خلال هذه المبادرة خلال العام المالي الحالي ٢٠٢١-٢٠٢٠.

تتضمن تقديرات الموازنة مخصصات بقيمة ٢,٠ مليار جنيه لتمويل الجزء الخاص بالسنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات (٧٠ ألف سيارة أجرة وميكروباص وملكي) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبزيون وبما يحقق وفر للمستفيد يقدر بنحو ٥٪ من تكلفة السيارة خلال فترة عمر سداد المركبة بالمبادرة.

٦. إستمرار تطبيق مستهدفات قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجر بالاداء وزيادة مخصصات الاجور الى ٣٦١ مليار جنيه مقابل ٣٢٤ مليار جنيه تقديرات محدثة لختامى العام السابق ويزاده ٣٧ مليار جنيه عن التقديرات المحدثة للعام السابق وذلك لتمويل مبادرات تحسين دخول كافة العاملين وموظفى الجهاز الإداري للدولة من خلال الاتى:

- ٠ منح الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة دورية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بحد أدنى ٧٥ جنيهًا شهريًا ودون حد أقصى ويزاده نسبة العلاوة عما تقرر فى السنوات السابقة .
- ٠ منح العاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة خاصة بنسبة ١٣٪ من المرتب الأساسى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بحد أدنى ٧٥ جنيهًا شهريًا ودون حد أقصى، وليس ١٠٪ كما هو معتمد كل عام.
- ٠ تحسين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الإداري للدولة من خلال اقرار حافز شهر اضافى بفئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٧٥ جنيه الى ٤٠٠ جنيه شهرياً وفق المستويات الوظيفية.
- ٠ تمويل حركة الترقية للمستوفين اشتراطات الترقية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .
- ٠ مراعاة تكلفة تطبيق القانون رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٠ بمنح المعلمين حزمة من المزايا المالية ممثلة فى زيادة بدل المعلم وحافز الأداء ومكافأة الامتحانات بالإضافة لاستفادة الإداريين من مكافأة الامتحانات بتكلفة مالية قدرها ٦,٥ مليار جنيه سنويًا فضلاً عن إنشاء صندوق الرعاية الإجتماعية للمعلمين بالمهن التعليمية ومعاونيه.
- ٠ استكمال تحسين دخول المعلمين وال媿جهين بمرحلة رياض الاطفال والصف الاول والثانى والثالث والرابع الابتدائى (حافز تطوير التعليم قبل الجامعى) فى موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ١,٠ مليار جنيه إضافية عما هو مدرج والبالغ ١,٥ مليار جنيه لتصبح إجمالي المبالغ المخصصة لهذا الغرض ٢,٥ مليار جنيه.

٧. توفير المخصصات المالية لسداد التزامات الخزانة بالكامل لصالح صناديق المعاشات بقيمة ١٨٠ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ والتى ستسمح بتمويل زيادة المعاشات بـ ١٣٪ اعتباراً من أول يوليو القادم وبشكل سيستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش وكذلك المستحقين عنهم. وتجدر الإشارة إلى أن الخزانة تحملت التكلفة المالية للفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الاجر المتغير وإضافة نسبة ٨٪ من العلاوات الخاصة غير المنظمة (العلاوات الخمس) للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١١ و حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ والتي بلغت تكلفتها للعام المالي الحالى نحو ٣٥ مليار جنيه وسوف تستمر تكلفتها السنوية في حدود ٨ مليار جنيه تتزايد سنوياً.

٨. ونود التأكيد بأنه تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة والتعليم الجامعى وقبل البحث العلمى، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٦٢٧٥,٦ مليون جنيه بزيادة ١٧,١ مليار جنيه عن العام الحالى. كما تمت زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعى بـ ١٤,٦ مليار جنيه لتصل الى ٢٥٦ مليون جنيه، والتعليم العالى والجامعى بنحو ١٠ مليار جنيه لتصل الى ١٣٢ مليون جنيه، والبحث العلمي بنحو ٤ مليارات جنيه لتصل الى ٦٤ مليارات جنيه.

وقد تم زيادة مخصصات التأمين الصحى والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل الى ١٠,٧ مليار جنيه مع استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحى الشامل والتوسيع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات، حيث تتضمن الميزانية ٢٠٠ مليون جنيه مخصصات لدعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعى و مبلغ ٥٣٨٧ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية.

هذا بالإضافة إلى الاستمرار في دعم ومساندة المبادرات في مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيرس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضاً إطلاق المبادرة الرئيسية لدعم وزيادة عدد أسرة العناية المركزية وأيضاً زيادة حضانات الأطفال.

٩. تستهدف زيادة مخصصات الأغذية بالموازنة (تتضمن الأغذية المدرسية) إلى ٦,٢ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٣٥,٥٪ عن النتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومخصصات الأدوية إلى ١٣,١ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ١١,٠٪، ومخصصات المياه إلى ٢,٣ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٢٪، ومخصصات النقل والانتقالات إلى ٤,٨ مليار جنيه وذلك كله لمواجهة الزيادات التي تتم في أسعار تلك السلع ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منظم للجهات الحكومية التي توفر تلك الخدمات لضمان الاستدامة المالية لتلك الجهات، وكذلك لتحمل الخزانة اعباء بعض هذه الخدمات عن الفئات غير القادرة.

١٠. وفي مجال الحماية الاجتماعية فسيتم الحفاظ على توفير مخصصات مالية كافية و المناسبة لدعم السلع التموينية لضمان توافر كل من رغيف العيش والسلع التموينية الأساسية لنحو ٧٠ مليون مواطن بتكلفة مقدارها ٨٧,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. كما سيتم ضخ ٧٥ مليار جنيه لتمويل مبادرة تطوير القرى الريفية وبما يحقق نقلة نوعية و شاملة في مستوى الخدمات وجودى الحياة لكافة سكان الريف المصرى. كما تستهدف زيادة الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعي، والدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعي و تكافل وكرامة) حيث تم تخصيص ١٩ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١.

١١. تستهدف وزارة المالية تنوع مصادر تمويل عجز الموازنة بين الأدوات والأسوق المحلية والخارجية، ومع بدء انخفاض أسعار الفائدة محلياً أصبح هناك إمكانية أكبر في التوسيع في استبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل من السوق المحلي والخارجي بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة.

١٢. تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق التوسيع في تطبيق موازنة البرامج والأداء لمراقبة فاعلية الأداء وبهدف تعظيم العائد على المصاروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع، مع قيام كافة الوزارات بتطبيق موازنة البرامج والأداء على موزانتها وكافة مديريات الخدمات التابعة لكل منها مع استمرار هذا التوجه وتعزيزه خلال الأعوام القادمة.

التعليم والصحة

تضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مجموعة من المزايا المالية لبعض القطاعات الوظيفية الحيوية خاصة العاملين بقطاع التعليم (التعليم ما قبل الجامعي، التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي)، وكذلك العاملين بقطاع الصحة. وتتمثل مجموعة المزايا المالية المقررة للعاملين بهذين القطاعين فيما يلى:

أولاً: التعليم ما قبل الجامعي:

- ١- مراعاة زيادة حافز تطوير المعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعي بالتعليم العام والأزهر والسابق إعتماد مبلغ ١,٥ مليار جنيه له للمراحل السنية (رياض الأطفال، الصفوف الأول والثاني والثالث الإبتدائي) بتكلفة إضافية قدرها ١,٠ مليار جنيه لإضافة الصف الرابع الإبتدائي لتصل التكلفة الكلية مبلغ ٢,٥ مليار جنيه. ومن المقدر أن تصل متوسط إستفادة المعلم إلى نحو ٦٧٠ جنيه شهرياً (صافي إستفادة بنحو ٥٥٠ جنيه شهرياً).
- ٢- تطبيق القانون رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٠ على المخاطبين بقانون التعليم وكذلك التعليم الأزهرى والهيئات التي يشملها والإداريين بقطاع التعليم قبل الجامعي سواء بالتعليم العام والتعليم الأزهرى وذلك من خلال زيادة بدل المعلم، حافز الأداء، مكافأة إمتحانات النقل مع تقرير حافز للإدارة المدرسية وذلك بتكلفة مالية كلية قدرها ٦,٥ مليار جنيه سنوياً وتشمل معلمى التربية والتعليم والتعليم العام والأزهر الشريف.
- ٣- جدير بالذكر أن إستفادة العاملين بقطاعي التعليم والصحة من المزايا المقررة لهم بالإضافة لما هو مقرر لجموع العاملين بالجهاز الإداري للدولة.

ثانياً: التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي:

زيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهما بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية المخاطبين بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

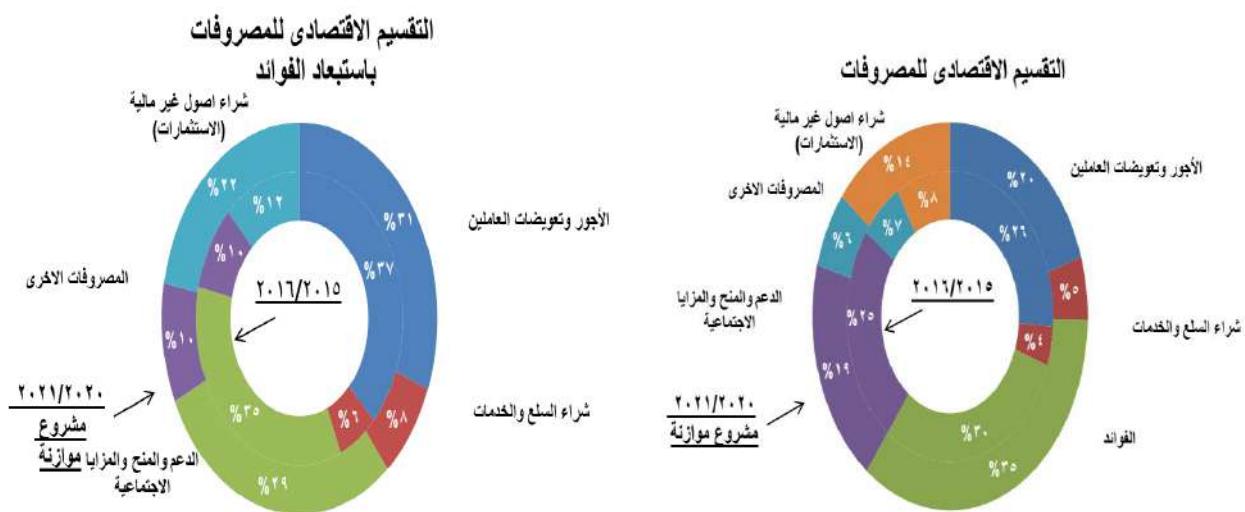
ثالثاً: قطاع الصحة:

تكلفة إثابة الأطقم الطبية والتمريضية والمساعدة العاملة في المبادرات المختلفة بقطاع الصحة لمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة) بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.

تكليف الأطباء المكلفين بقطاع الصحة بتكلفة قدرها نحو ٥,٠ مليار جنيه.

هذا مع الأخذ في الاعتبار بإستفادة كافة العاملين المشار إليهم بعاليه مما تقرر لجموع العاملين بالدولة من علاوات وحافز إضافي.

١٣. استمرار جهود تحسين هيكل الإنفاق الحكومي:

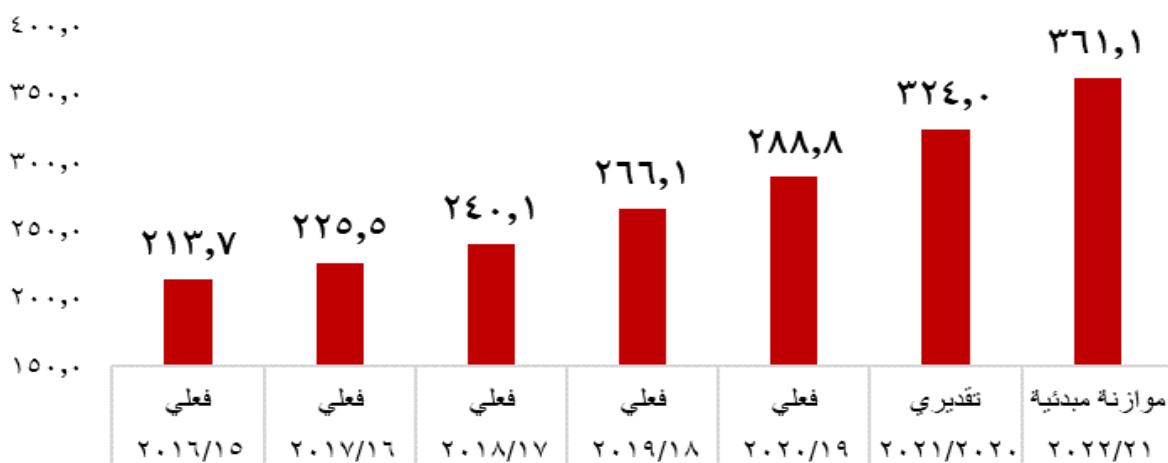


الأجور وتعويضات العاملين:

تستهدف الحكومة تخفيف أثر تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية على المواطنين، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية فقد تم استهداف تنفيذ بعض الإجراءات لتحسين منظومة الأجور والمعاشات حيث تستهدف زيادة فاتورة الأجور بنحو ٣٧ مليار جنيه مقارنة بتقديرات المحدثة لختامى العام السابق.

تستهدف موازنة العام القادم زيادة باب الأجور وتعويضات العاملين بشكل يحقق زيادة حقيقة في دخول العاملين باجهزه الموازنة من خلال استهداف معدل نمو سنوي للاجور يفوق معدل التضخم مع التركيز على تحقيق معدل نمو سنوي أعلى لاجمالي الاجر المستحق للعاملين بالدرجات الوسطى وللعاملين بقطاع الصحة والتعليم.

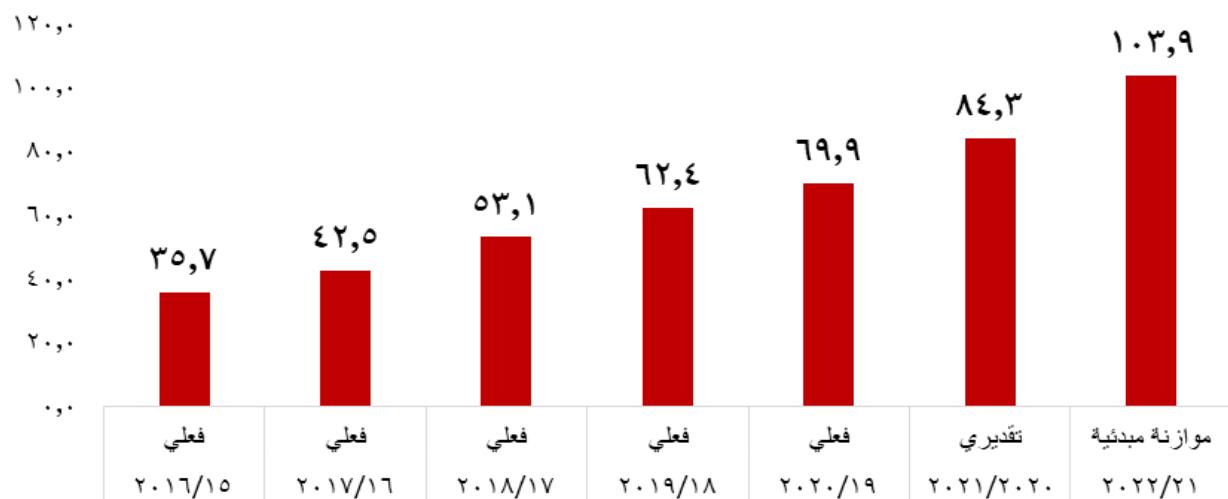
الأجور و تعويضات العاملين (مليار جنيه)



شراء السلع والخدمات:

تشمل موازنة العام المالي القادر سداد كافة مستحقات أجهزة الموازنة العامة لصالح قطاع الكهرباء (فاتورة الكهرباء والانارة) ومخصصات تكفي لسداد مخصصات المياه والادوية والتغذية المدرسية بالإضافة الى تخصيص مخصصات لصيانة تناوب زيادة الانفاق الرأسمالي وتوفير المخصصات المستحقة على أجهزة الموازنة لشركة العاصمة الإدارية وبقى المدن الجديدة.

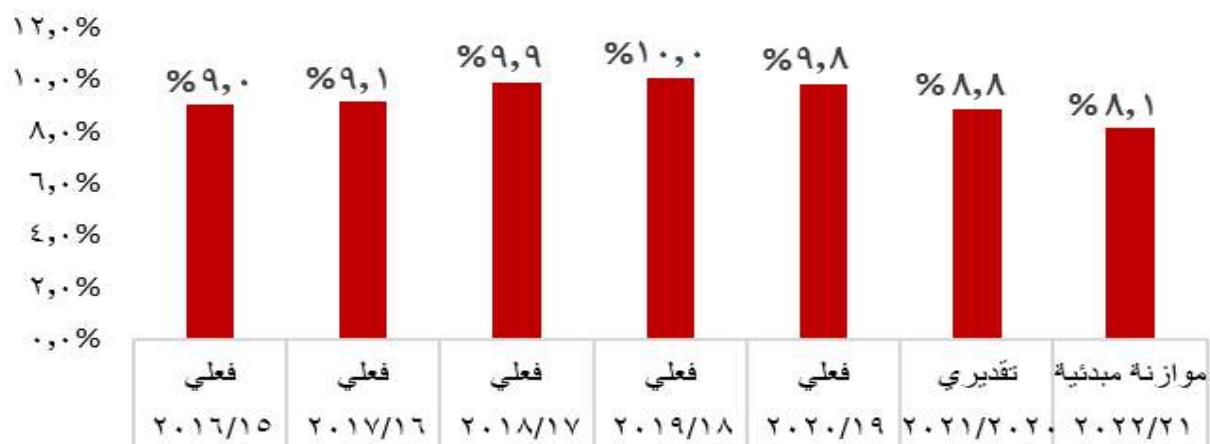
شراء السلع والخدمات (مليار جنيه)



مدفوعات الفوائد:

سيشهد العام المالي القادر استمرار السيطرة على فاتورة مدفوعات الفوائد وبما يساهم في استمرار تحسن وانخفاض نسبة مدفوعات الفوائد للناتج المحلي والإجمالي مصروفات الموازنة.

مدفوعات الفوائد (نسبة للناتج المحلي الإجمالي %)



الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:

تعتزم الحكومة استمرار التحول التدريجي إلى الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

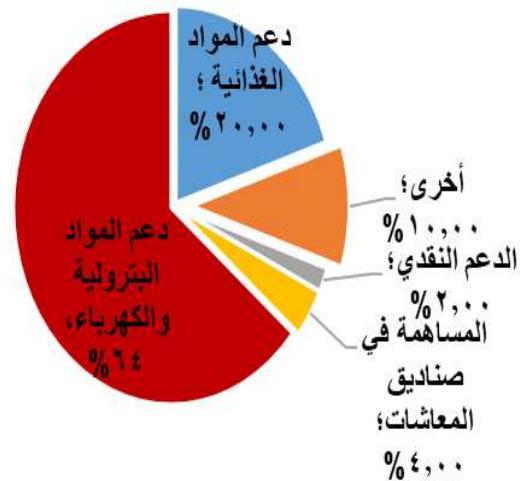
كما تستهدف الحكومة إصلاح منظومة الدعم واتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام موارد الدولة. وفي ذات السياق، يتم تحديث بيانات المستفيدين من الدعم للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين حيث تشير التقديرات لمنظومة دعم السلع التموينية إلى أن منظومة دعم الخبز تغطي نحو ٧١ مليون مستفيد بينما منظومة دعم البطاقات التموينية تغطي نحو ٦٣,٦ مليون مستفيد.

وتعمل الموازنة على توفير مخصصات مالية كافية لسداد التزامات الخزانة لصالح صناديق المعاشات وفقاً للالتزامات الواردة بالقانون الجديد وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة والإسكان الاجتماعي ومستحقات برنامجي تكافل وكرامة.

موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١



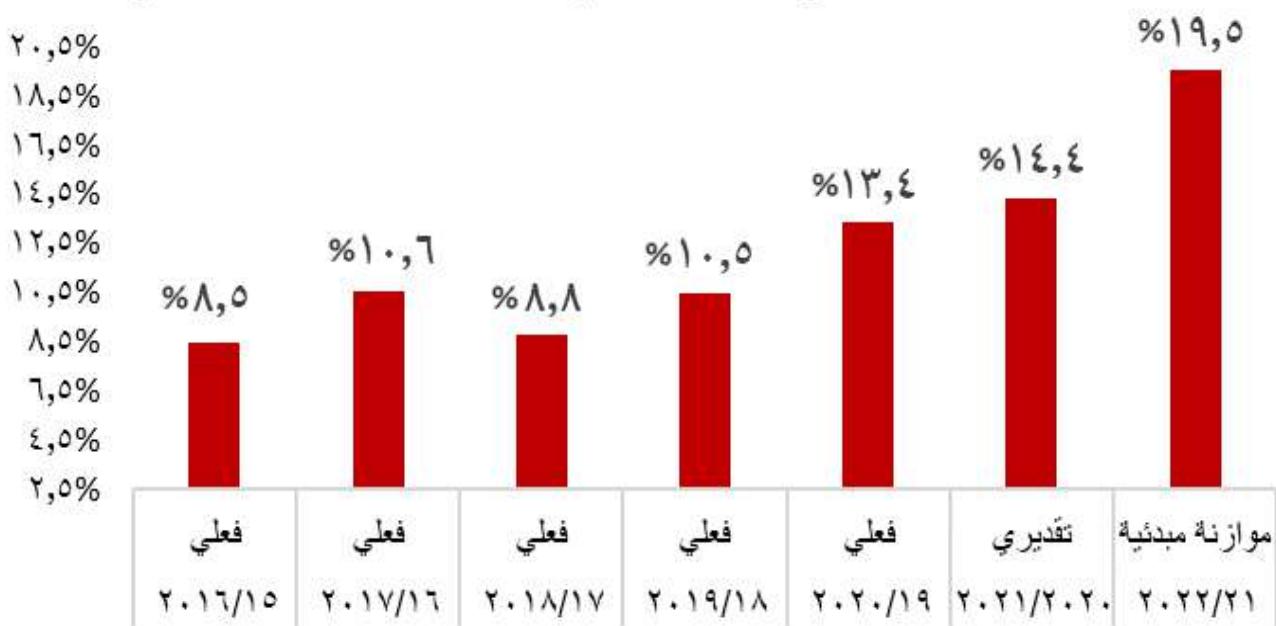
العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١



الاستثمارات:

تعتزم الحكومة استغلال ما يتم توفيره من الإجراءات الإصلاحية لزيادة مخصصات الاستثمار المملوكة من قبل الخزانة بشكل كبير يفوق معظم بنود المصاروفات العامة لضمان تحسين البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث من المتوقع أن ترتفع جملة الاستثمارات المدرجة بمشروع الميزانية متضمنة الاستثمارات المملوكة ذاتياً من قبل جهات الميزانية العامة للدولة في ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٤٥% مقارنة بتقديرات العام المالي الحالي (٢٠٢١/٢٠٢٠) لتصل جملة المخصصات إلى ٣٥٨ مليار جنيه مقابل تقديرات محدثة لاجمالي مصاروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ والتي تقدر بنحو ٢٣٢ مليار جنيه.

الاستثمارات العامة (نسبة لاجمالي مصاروفات الميزانية %)



خامساً: تنوع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام

- تقوم وزارة المالية باتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، ومع انخفاض أسعار الفائدة أصبح هناك امكانية للتوسيع واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل سواء من السوق المحلي أو المُحلي وهو ما نستهدفه خلال مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢. ويعكس الجدول التالي افتراضات تمويل احتياجات الموازنة سواء من السوق المحلي أو الاقتراض الخارجي:

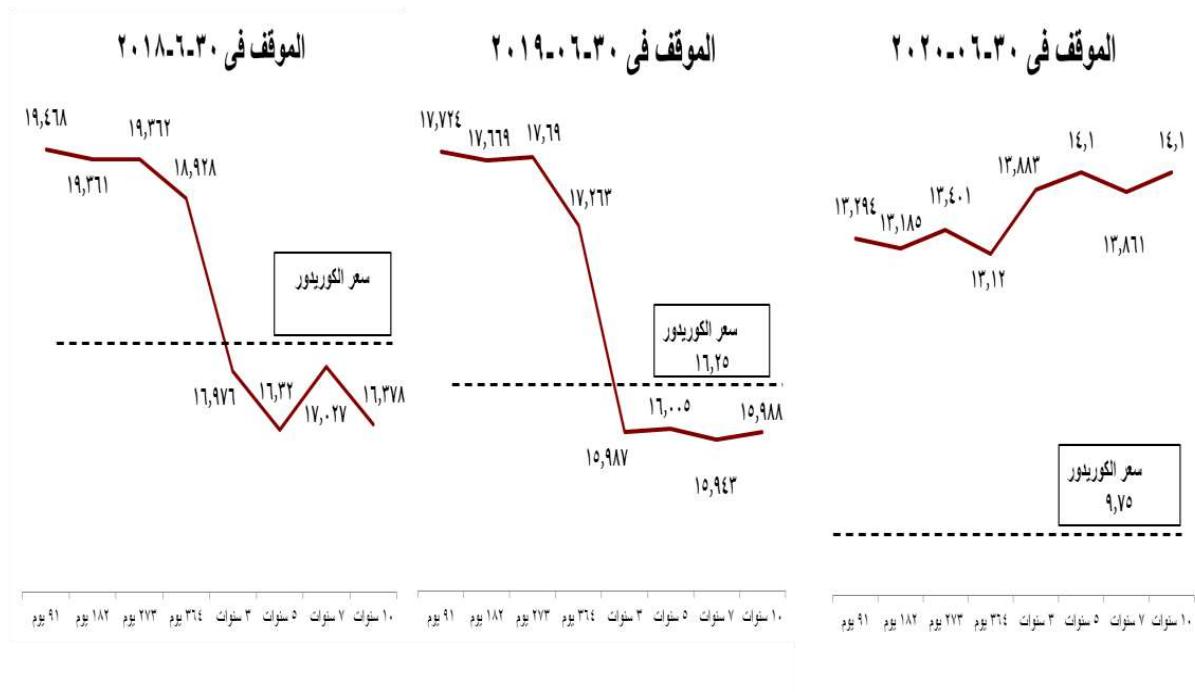
الاحتياجات التمويلية للعام المالي للمدى المتوسط

بالمليون چنيہ

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
موازنة مبدئية	متوقع	ختامي	
١٠٦٨٥٠٨	٩٩٧٧٣٣	٩١٨٣٠٨	الاحتياجات التمويلية للعام المالى
٤٧٥٠٨	٥٠٦٣٥٢	٤٦٢٧٧٥	العجز الكلى
٤٧٧٦٧٣	٤٥٥٤٨٥	٤٢٦٩٥٢	سداد القروض المحلية
١١٥٣٢٧	٣٥٨٩٦	٢٨٥٨١	سداد القروض الأجنبية
١٠٦٨٥٠٨	٩٩٧٧٣٣	٩١٨٣٠٨	مصادر التمويل
٧٨٣٧٥	١٦٥٤٤٠	١٨٩١٧٨	التمويل الخارجى
١٢٣٧٥	٤٢٢٤٠	٠	قرص من مؤسسات دولية
٠	٥١٢٠٠	٧٦٩٥٤	صندوق النقد الدولى
٦٦٠٠٠	٧٢٠٠٠	١١٢٢٢٤	اصدار سندات دولية
٠	٠	٠	قرض من دولة ألمانيا
٠	٠	٠	قرض من دولة فرنسا
٠	٠	٠	قرض من المملكة المتحدة
٩٩٠١٣٣	٨٣٢٢٩٣	٧٢٩١٣٠	التمويل المحلى

المصدر: وزارة المالية

- وبمراجعة تطور أسعار الفائدة في السوق المحلي فنجد أن الأسعار ارتفعت خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بسبب تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ وهو ما تطلب اتباع سياسة نقدية تقييدية لکبح جماح الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع سعر الصرف للمحافظة على رفوس أموال البنوك، وبالتالي تأثر متوسط سعر الفائدة على الدين المحلي سلباً. ومع نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي وانخفاض معدلات المديونية والاقتراض الحكومي وانخفاض معدلات التضخم المحلي بدأت أسعار الفائدة في السوق المحلي في التراجع تدريجياً مما سمح لوزارة المالية بالتوسيع في إصدار السندات متوسطة وطويلة الأجل بدلاً من الأذون قصيرة الأجل بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة.



وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الدين المحلي من حوالي ١٧,٨ % في يونيو ٢٠١٧ إلى حوالي ١٤,٨ % في يونيو ٢٠٢٠. أما بالنسبة لسعر الفائدة على الدين الخارجي فهناك ثبات نسبي خلال فترة المشاهدة؛ حيث كان قد وصل لحوالي ١٧,١ % في يونيو ٢٠١٧ ثم انخفض لحوالي ٦ % في يونيو ٢٠١٨ وعاد الارتفاع مجدداً إلى نحو ٦,٦ % في يونيو ٢٠١٩ وواصل ارتفاعه نحو ٧ % في يونيو ٢٠٢٠.

وبالنسبة لارتفاع معدلات الفائدة على الدين الخارجي خلال فترة المشاهدة، فيُعزى ذلك إلى التقلبات الخارجية وخاصة تلك المتعلقة بأزمات الأسواق الناشئة؛ حيث عانت الأسواق الناشئة منذ عام ٢٠١٨ من أزمات طاحنة نتيجة لزيادة عجز الموازنين الجارية لديها، وزادت جائحة كورونا من حدة الأزمات حيث وضعت ضغوطات على صانعي السياسات لإيجاد وسائل وسبل لتحفيز الاقتصادات، ولكن بشكل متوازن حتى لا تأتي بنتائج عكسية.

▪ ويلاحظ تراجع استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الحكومية بحوالي ١٨ مليار دولار في الفترة من منتصف فبراير حتى منتصف يونيو ٢٠٢٠ بسبب زيادة عنصر الخطر المتعلق بعدم اليقين (uncertainty) بشأن تبعات جائحة كورونا.

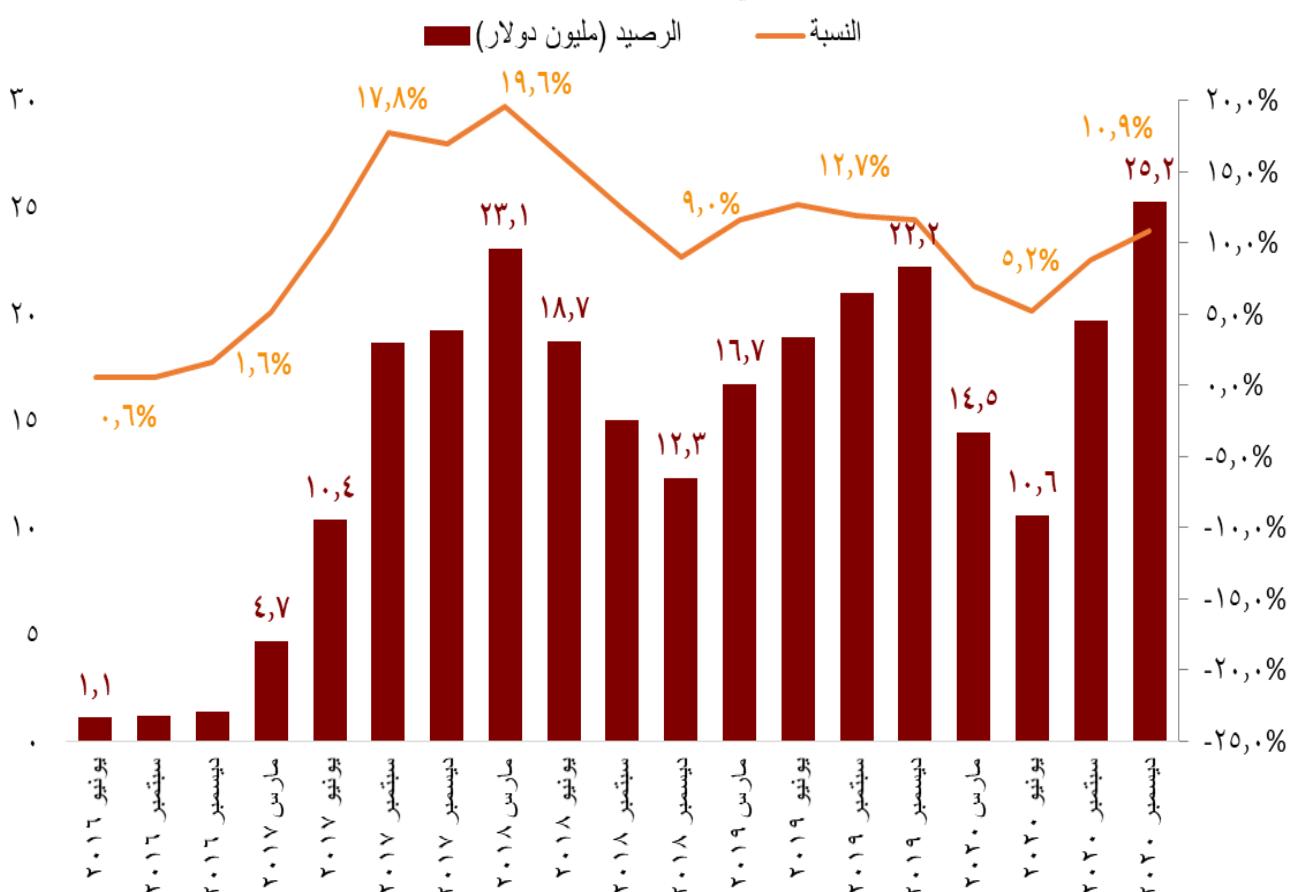
▪ وتعمل وزارة المالية بجهد متواصل على تحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال عدة قنوات رئيسية:

- خفض أعباء الدين،

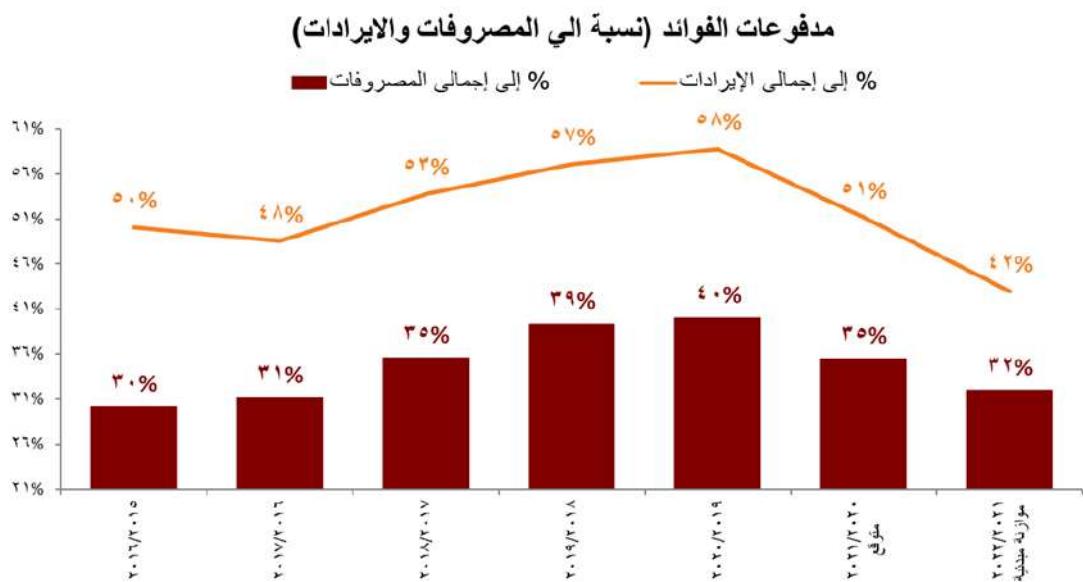
- إطالة عمر الدين،

- وتطوير سوق الأوراق المالية.

استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الحكومية المصرية

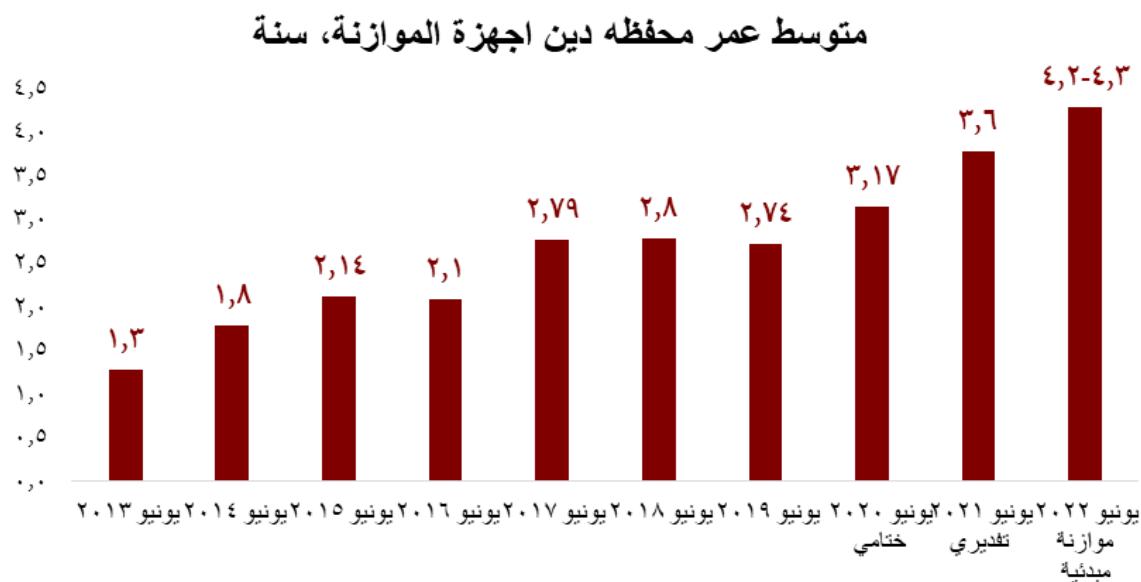


▪ وبالنسبة للهدف الخاص بخفض أعباء الدين، تعمل وزارة المالية على شقين، الأول متعلق بخفض مدفوعات الفوائد من خلال استمرار تحقيق الضبط المالي وتحقيق فوائض أولية وكذلك إتباع سياسة تنوع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق الداخلية والخارجية.



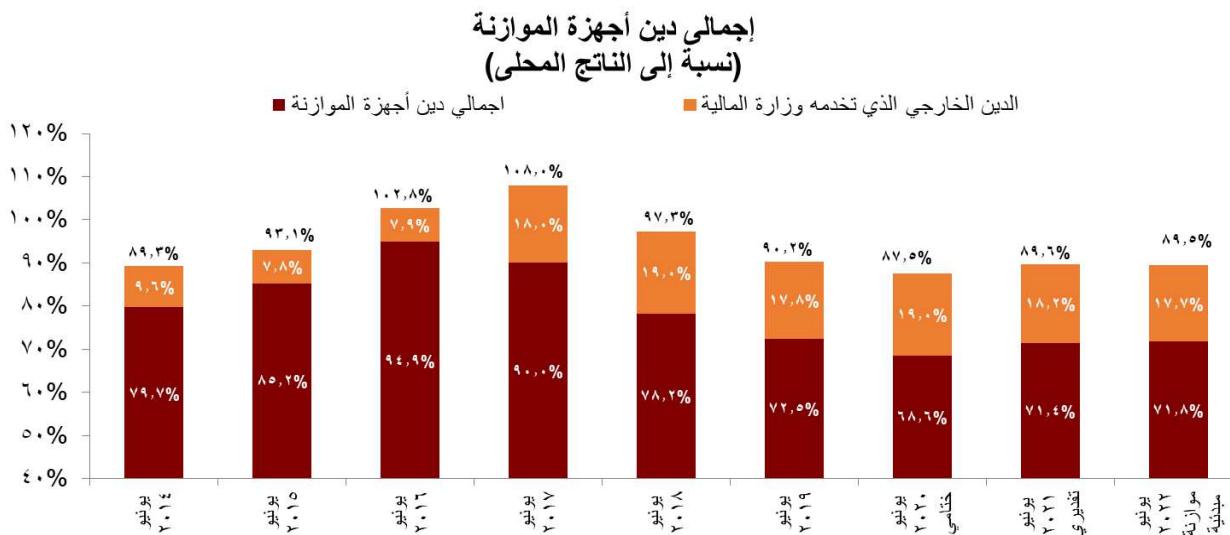
▪ وفي هذا الإطار فتعمل وزارة المالية بالتنسيق مع المجموعة الاقتصادية على تحسين كفاءة توجيه الموارد وبحث بدائل تمويلية تتناسب مع احتياجات كل مرحلة. فنجمت وزارة المالية مؤخراً خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ في إصدار أول سندات سيادية خضراء في تاريخ مصر والمنطقة ككل، وتم توجيه التمويل الذي تم توفيره من هذه السندات للاستثمار في مشروعات ذات بعد بيئي وتراعي الاستدامة البيئية مما يحفظ حقوق الأجيال القادمة. كما يجري العمل حالياً على إصدار قانون الصكوك.

- أما الشق الآخر فهو متعلق بخفض الاحتياجات التمويلية والتي تكون من العجز وسداد أقساط الديون السابقة والتي يتم خفضها عن طريق مد آجال أدوات الدين والعمل على خفض نسب العجز الكلى للموازنة للناتج المحلي وتحقيق فوائض مالية أولية تساهم في الحد من معدلات الاقتراض الحكومي.



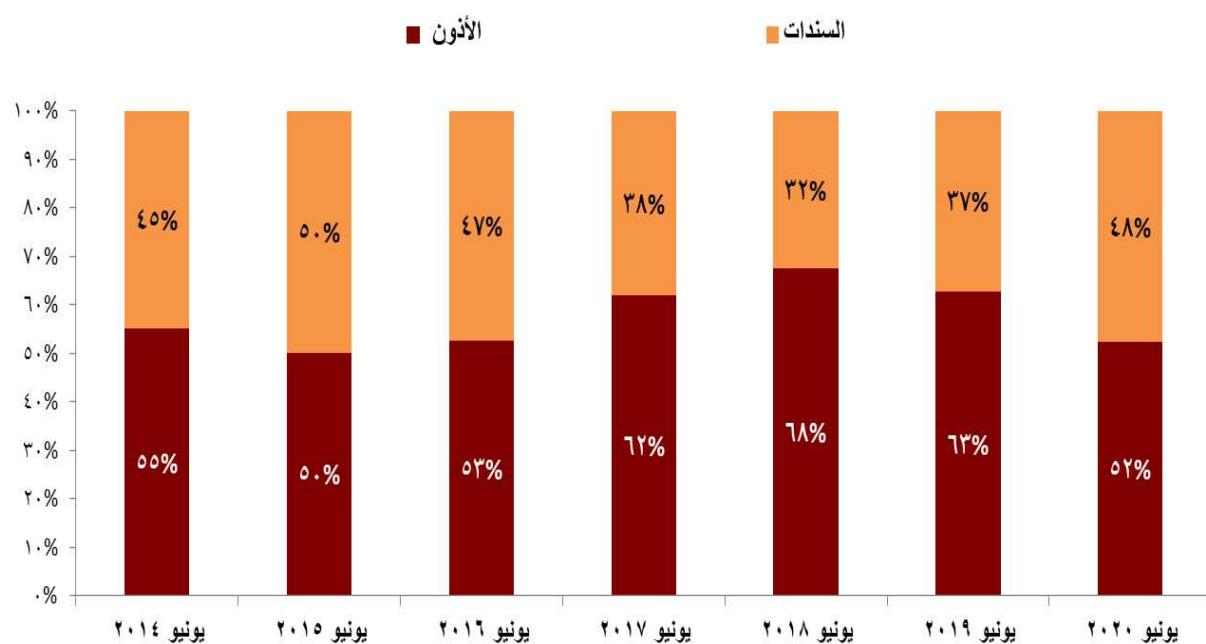
وتُجدر الإشارة إلى أنه في وقت ارتفاع أسعار الفائدة في أعقاب تحرير سعر صرف الجنيه، تم اختيار أدوات الدين قصيرة الأجل عن عمد من قبل وزارة المالية لتفادي تحمل القيمة العالية لمدفو عات الفوائد لفترات طويلة. ولكن مع انخفاض أسعار الفائدة أصبح هناك امكانية للتوسيع واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلي، وهو ما يصب مباشرة في الهدفين الثاني والثالث المتعلقين بإطالة عمر الدين وتطوير السوق المحلي للأوراق المالية الحكومية.

■ ونجحت وزارة المالية في تحقيق مستهدفات استراتيجية إدارة الدين في نسختها الأولى والتي تم نشرها خلال عام ٢٠١٩، وكانت أهم أهدافها خفض نسبة مديونية أجهزة الموزانة العاملة واطالة عمر الدين وكذلك العمل على الاتخاذ نسبية الدين المحلي قصير الأجل والقابل للتداول والأدوات القابلة لنقلبات أسعار الفائدة حاجز الـ ٥٪ من إجمالي الدين المحلي القابل للتداول.

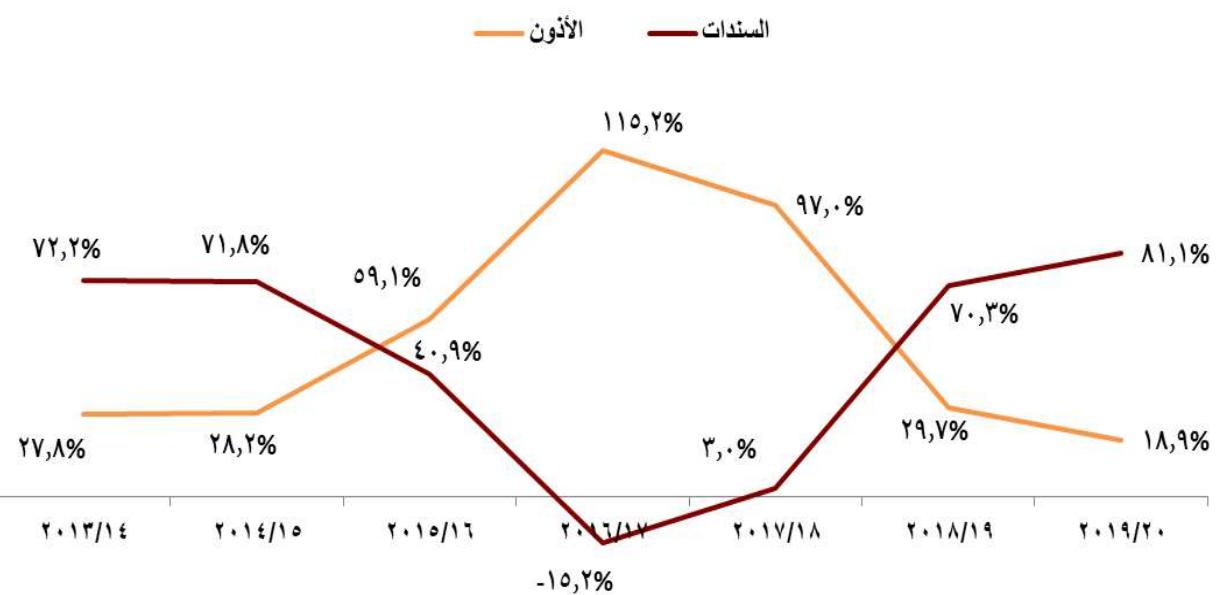


■ وقد تطور رصيد السندات بمعدلات أعلى من معدلات تطور رصيد الأذون حيث وصل رصيد السندات في يونيو ٢٠٢٠ إلى ٤٨٪ من إجمالي الرصيد القائم للأوراق المالية مقارنة بـ ٣٧٪ في يونيو ٢٠١٩، و ٣٢٪ في يونيو ٢٠١٨. ويرجع ذلك إلى تطور معدلات صافي إصدارات الأذون والسندات حيث وصل صافي إصدارات الأذون إلى ١٨.٩٪ من إجمالي صافي الإصدارات مقابل ١١.١٪ للسندات في يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩.٧٪ للأذون و ٣٪ للسندات في يونيو ٢٠١٨. كما بلغت صافي إصدارات السندات الحكومية نحو ١٠٠٪ من إجمالي الإصدارات خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠٢١/٢٠٢٠.

نسبة الأذون والسنادات لـ إجمالي رصيد الأوراق المالية



تطور صافي الإصدارات



نظرة تحليلية عن الإصدار الدولي للسندات المصرية "فبراير ٢٠٢١"

- شهد الطرح الدولي منذ بدايته تزايداً مستمراً وقوياً لطلبات الشراء من قبل المستثمرين الأجانب من جميع المناطق والدول حيث وصل حجم طلبات الاكتتاب من قبل المستثمرين الأجانب إلى أكثر من ١٦,٥ مليار دولار (بمعدل تغطية تدعى ٤٠٠٪ لقيمة الطرح الأصلي).
- طلبات الشراء جاءت من قبل مستثمرين من جميع المناطق الجغرافية بما فيها الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط وأفريقيا والدول الآسيوية بحسب ٤٩٪، ٤٢٪، ١٥٪ على التوالي.
- الطلب القوى والمتتنوع من جانب المستثمرين على الاكتتاب في السندات الدولية المصرية أدى إلى وجود طلبات شراء من قبل ما يقرب من ٤٠٠ مستثمر منهم ٤٠ مستثمراً جديداً يكتتبون للمرة الأولى في السندات الدولية المصرية.
- اجمالي حجم الطلبات للشراء بالسندات المصرية المطروحة جاء بالكامل من خارج البلاد، بينما تلاحظ ان إصدارات بعض الدول الأخرى مثل المملكة العربية السعودية وتركيا تتضمن طلبات شراء كبيرة من مستثمرين ومؤسسات محلية او تعمل داخل اسواقهم المحلية، وبالتالي فإن وجود طلب كبير ومتتنوع وقوى على السندات المصرية الدولية ومن خارج البلاد يؤكد على ثقة المجتمع الدولي في أداء وسياسات الحكومة والسلطات المصرية، وكذلك تحسن مؤشرات الاقتصاد المصري.
- نجحت وزارة المالية من خلال الطرح الدولي الأخير في الحصول على أكبر قدر وقيمة من صافي طلبات الشراء من المستثمرين الأجانب لكافية الطرادات من قبل الأسواق الناشئة.
- وحرصت وزارة المالية على استقطاب شرائح جديدة من المستثمرين بغرض توسيع قاعدة المستثمرين في أدوات الدين المصرية الدولية، فكان الإتجاه بتنويع أدوات الدين الدولية كالسندات الخضراء "فكان لمصر دورها الريادي لأول إصدار حكومي دولي بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، كما تعمل وزارة المالية حالياً في الإجراءات التنفيذية لإصدار قانون الصكوك السيادية خطوة إضافية نحو استراتيجيةها لتنوع أدوات الدين وتوسيع قاعدة المستثمرين خلال الفترة القادمة وذلك حتى يتسعى للمستثمرين الدخول باعداد وبنسب أكبر من محفظتهم المالية.

- استطاعت وزارة المالية اختيار التوقيت المناسب للعودة إلى الأسواق الدولية والذي يتأكّد من تحقيق معدل عائد منخفض مقارنة بكافة إصداراتها الدوليّة السابقة، ويُعتبر نجاح كبير خاصّةً ان الأولويّة الأولى للسياسة الماليّة تتمثل في اختيار أفضل البدائل المتاحة لتمويل الموازنة العامّة للدولة مع خفض تكلفة خدمة الدين والذي انعكس على تسعير السندات الدوليّة المصريّة. وفيما يلي عرض لآخر نتائج الإصدار المصري من السندات الدوليّة "فبراير ٢٠٢١" :
 - شريحة ذات اجل زمني خمس أعوام (استحقاق فبراير ٢٠٢٦)، وبقيمة ٧٥٠ مليون دولار، وبلغ سعر العائد ٣,٨٧٥ % "أقل اسعار عائد لذات الأجل الزمني للسندات الدوليّة المصريّة على الاطلاق".
 - شريحة ذات اجل زمني عشر أعوام (استحقاق فبراير ٢٠٣١)، وبقيمة ١٥٠٠ مليون دولار، وبلغ سعر العائد ٥,٨٧٥ %.
 - شريحة ذات اجل زمني اربعون عام (استحقاق فبراير ٢٠٦١)، وبقيمة ١٥٠٠ مليون دولار، وبلغ سعر العائد ٧,٥ % "أقل اسعار عائد لذات الأجل الزمني للسندات الدوليّة المصريّة على الاطلاق".
- تستهدف وزارة المالية تحقيق التواصّل المستمر مع المستثمرين الدوليين وهو ما يتم بشكل دوري وبانتظام شديد بهدف تغطية كافة المناطق الجغرافية واستقطاب شرائح جديدة من المستثمرين بالأسواق العالميّة مثل أمريكا الجنوبيّة والدول الاسكندريّة ودول شرق آسيا وذلك بعد انحسار انتشار الوباء العالمي وفتح خطوط الطيران الدولي، وذلك لاطلاعهم على مستجدات الاقتصاد المصري وتحسين مؤشرات التصنيف الائتمانى للدولة لجذبهم إلى سوق الأوراق الماليّة المصريّة الحكومية.

تعمل وزارة المالية المصرية على إعداد منظومة متكاملة وعصيرية لإدارة ومتابعة والتعامل مع أهم المخاطر المالية بشكل فعال ومرن وكفاءة وبما يساهم في تحقيق استدامة المالية العامة وزيادة القدرة على تحقيق مستهدفات الموازنة وذلك من خلال:

- اعداد تقرير نصف سنوي يتضمن تحديد وتوصيف لأهم المخاطر المالية المؤثرة على إمكانية تحقيق المستهدفات المالية للعام المعني وبالتالي اقتراح وتنفيذ الإجراءات الاحترازية او التصويبية المطلوبة للتعامل مع اهم التحديات المالية.
- استخدام آليات التحوط لحماية الموازنة من مخاطر تغير وانحراف الأسعار العالمية للسلع الأساسية مقارنة بافتراضات الموازنة الأصلية والتي يتم أيضا اعدادها وتقديرها في ضوء أحدث التقديرات المتاحة وقت اعداد الموازنة.
- انشاء وحدة مستقلة للمراجعة الداخلية في عام ٢٠١٨ تابعة بشكل مباشر لوزير المالية حيث تقوم تلك الوحدة بمساعدة وزير المالية والإدارة العليا بوزارة المالية على مراجعة أداء القطاعات والمصالح التابعة لوزارة المالية وتحديد أية مخاطر او نقاط تتطلب تصويب او تحسين في منظومة العمل وكفاءته.
- اعداد مستهدفات شهرية للموازنة بشكل دقيق وشهري لضمان تحديد وبشكل سريع أية مخاطر مرتبطة بالقدرة على تحقيق المستهدفات المالية ومستهدفات الدين.
- تطبيق آلية التسعيير التقائي للمواد البترولية بشكل يسمح بوجود مرونة في تسعير المنتجات البترولية وحماية الموازنة والهيئة العامة المصرية للبترول من تقلبات تغير أسعار سعر الصرف وأسعار برنت العالمية.
- العمل على اعداد استراتيجية التعامل والحد من الضمانات الحكومية بما يضمن بأن الاقتراض الذي يتم بضمانات حكومية سيتم توجيهه لتمويل مشروعات ذات جدوى وقدرة المقرض على خدمة هذا الدين بشكل سليم.

(أ) تغير الافتراضات الاقتصادية:

أدت التقلبات والصدمات التي واجهها الاقتصاد العالمي بسبب تداعيات جائحة كورونا إلى نتائج كبيرة ومؤثرة على النشاط الاقتصادي العالمي ومعدلات التوظيف مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو وتراجع أسواق المال والبورصات وزيادة معدلات البطالة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عوامل النمو الرئيسية مثل الاستهلاك والإنفاق الرأسمالي وال الصادرات بشكل إثرا سلباً على أداء الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء. وقد أدت الازمات المرتبطة بجائحة كورونا إلى قيام الحكومات بإعداد وتنفيذ حزم تحفيز مالية ضخمة وهو ما سيؤدي إلى تزايد عجز الميزانيات ومستوى المديونية بكافة الاقتصاديات مما قد يؤدي إلى تراجع وتدحرج المسارات المالية للدول وهو ما قد يكون له تبعات اقتصادية غير مواتية في المستقبل مثل ارتفاع معدلات تضخم وارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي قد يكون له تبعات سلبية على الاقتصاد العالمي.

ويشكل إحتمال تغير الافتراضات الاقتصادية الداخلية والخارجية القائمة عليها الميزانية أحد أهم مصادر المخاطر المالية، لذا فقد تم إعداد الافتراضات الاقتصادية الرئيسية لموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أي إنحرافات عن التقديرات المستهدفة، ولكن تظل المستهدفات المالية قد تتأثر بوجود تغيرات كبيرة في الافتراضات التالية:

١. معدلات النمو:

يعد معدل النمو أحد أهم الافتراضات الرئيسية التي تبني عليها العديد من بنود الميزانية العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمالية والإيرادات الأخرى. وبالتالي فخطر تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي عن المعدلات المقدرة في الميزانية العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الاقتصادي مما له من إثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلى والفائض الأولي وبالتالي مستهدفات دين أجهزة الميزانية.

ومن المتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي مع بدء حملات التطعيم في مختلف البلدان للسيطرة على تفشي الجائحة حيث أنه من المتوقع أن يرتفع معدل نمو النشاط الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢١ إلى نحو ٦٪ مقارنة بـ انكماش قدره ٣٪ في عام ٢٠٢٠، وهو ما قد ينعكس إيجابياً على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الاقتصادي خاصاً في حالة تحسن وارتفاع معدلات التمو العالمية والمحلية بشكل يفوق تقديرات الموازنة الأصلية.

٢. التجارة العالمية:

وفي نفس السياق، فمن المتوقع أن تتحسن معدلات نمو التجارة العالمية من انكماش بقيمة ٨,٥٪ في ٢٠٢٠ إلى نمو بقيمة ٨,٤٪ في ٢٠٢١، ومقارنةً بنمو محدود بلغ ٠,٩٪ عام ٢٠١٩ وذلك استناداً بأحدث التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي المصدرة في أبريل ٢٠٢١. وهو ما يتوقع أن يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناعة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالي السلبي لكل انخفاض (ارتفاع) بمقدار ١٪ في النمو السنوي لحركة التجارة العالمية على إجمالي ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناعة السويس بنحو ٢٪ مما يؤدي إلى انخفاض (ارتفاع) حصيلة ما يؤول للخزانة من قناعة السويس بنحو ٢ مليار جنيه.

٣. سعر الصرف:

من المقدر أن يؤدي أي تحرك في سعر الصرف (صعوداً أو هبوطاً) أنتاء تنفيذ الموازنة مقارنة بتقديرات سعر الصرف السائدة وقت إعداد الموازنة إلى مخاطر على عدة بنود أساسية في الموازنة العامة للدولة على جانب الإيرادات والمصروفات مثل حصيلة الجمارك والتجارة الدولية وبند دعم المواد البترولية والسلع الغذائية وكذلك حصيلة الضرائب على القيمة المضافة على السلع المستوردة.

فمثلاً في حال افتراض تراجع (انخفاض) قيمة الجنيه أمام الدولار بمتوسط قدره ٥٪ خلال العام المالي فإن ذلك سيؤثر سلباً (إيجاباً) على الفائض الأولي المستهدف بالموازنة العامة للدولة بقيمة ٢ مليار جنيه أي بنحو ٤٠٪ من الناتج المحلي.

٤. أسعار الفائدة:

مع تزايد التوقعات العالمية بارتفاع معدلات التضخم وإنعكاس ذلك في حدوث توقعات بارتفاع عوائد الأذون والسنادات في الأسواق العالمية فمن المهم التأكيد على أن ارتفاع (انخفاض) في أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (%) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً (إيجابياً) على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة (انخفاض) فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ١٢-١٠ مليارات جنيه سنوياً.

٥. الأسعار العالمية للنفط:

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢١ لتسقى عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٥-٦٠ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات العديد من المؤسسات المالية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للافتراضات الإقتصادية لوزارة المالية فإن متوسط سعر برميل برنت / (دولار / برميل) بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ يقدر بنحو ٦٠ دولار للبرميل. إلا أنه في حالة ارتفاع (انخفاض) سعر النفط العالمي ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدي ذلك إلى تدهور (تحسن) صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي زيادة (انخفاض) العجز الكلى المستهدف.

(ب) الالتزامات المحتملة (الضمادات والالتزامات المالية):

تعتبر الالتزامات المحتملة من مصادر المخاطر المالية وهي تمثل في التزامات مالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشأ نتيجة أحداث ماضية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة في حال وقوع أو عدم وقوع حدث في المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

١. القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة:

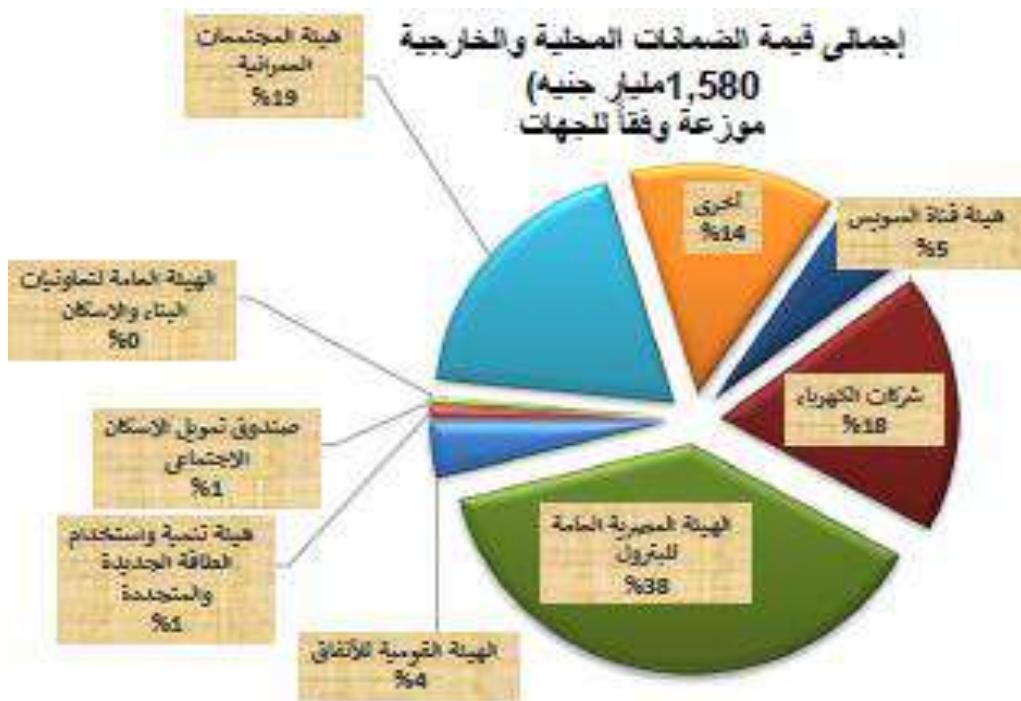


➢ تقوم وزارة المالية بإصدار الضمادات التي تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.

➢ حيث قد لا يرغب المقرض أو الشريك التجاري في تحمل درجة المخاطرة في حال عدم وجود ضمانة من وزارة المالية، كما تخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزانة العامة للقرض.

➢ تمثل التقديرات المبدئية لصافي الديون المضمونة القائمة على الخزانة العامة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٣٪ من الناتج المحلي، حيث تمثل الضمادات المحلية نحو ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل الضمادات الخارجية ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

► ومن الملاحظ تركز إصدار الضمانات لقطاعات الطاقة (الهيئة العامة للبترول وشركات الكهرباء) والنقل وهيئة قناة السويس والهيئة القومية للأنفاق والإسكان ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية، حيث بلغت الضمانات الصادرة لتلك الجهات نحو ٨٤ % تقريباً من إجمالي الضمانات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. يوضح الشكل التالي قيمة الضمانات (المحلية والخارجية) في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ وفقاً للجهات:



٢. التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولي:

► قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل في قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها ودياً. ويدرج عند إعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمطالبة بالسداد أثناء العام.

► وبالرغم من وجود بعض قضايا التحكيم الدولي مقامة ضد جمهورية مصر العربية متداولة حالياً طرف عدد من الجهات المختلفة، إلا أنه خلال الخمس سنوات الماضية قد انتهى النزاع في معظمها لصالح الدولة المصرية أو من خلال التفاوض على التسوبيات بين الجانبين. وهو ما يشير إلى أن احتمالات اضطرار الحكومة لسداد تعويضات كبيرة قد تعتبر محدودة إلى حد كبير وذلك في ضوء عدد القضايا التي صدر لها أحكام في صالح الدولة المصرية في السنوات السابقة.

سابعاً: المشاركة المجتمعية والشفافية:

فى إطار حرص وزارة المالية الدائم على تطوير أطر الشفافية والإفصاح المالى والتواصل المجتمعى فقد قامت الوزارة خلال العام السابق بالعديد من الجهد فى مجال رفع الوعي بالثقافة المالية لتعريف اطياف المجتمع بأحدث توجهات وزارة المالية خاصة فى ظل تفشي جائحة كورونا وإشراك كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية وفئات الجمهور المختلفة وخاصة الشباب فى روية الاصلاح وذلك باستخدام عدة أدوات منها الموقع الالكتروني التفاعلى budget.gov.eg لوزارة المالية وأليات الموازنة التشاركية فى عدد من المحافظات.

وفي ظل حالة عدم اليقين التي صاحبت الأزمة كان من الضروري تكثيف جهود وزارة المالية للإفصاح عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للتصدى للجائحة وهو ما قامت به بالفعل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية من خلال نشر وإتاحة على الموقع الرسمي للوزارة عدد من التقارير المالية الهامة حول دورة اعداد الموازنة بالإضافة الى نسخ مبسطة للجمهور والتى قد تناولت عرض للمخصصات المقررة للقطاعات الاقتصادية وقطاع الصحة والتعليم وكافة القطاعات الأخرى المتضررة ولمساندة المواطنين.

وتتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية تراقب عن كثب الوضع الحالى فى حالة وجود موجة أخرى من الجائحة حيث يتم متابعة الموقف كل شهرين ل الوقوف على أهم المستجدات وحصر الاحتياجات، ويتم بشكل دوري نشر أهم الإجراءات المالية التي تتخذها الوزارة للتصدى للجائحة من خلال قسم خاص ضمن الموقع التفاعلى budget.gov.eg يوضح التدابير المالية لمواجهة الأزمة والتعاقدات المبرمة لتوريد الأجهزة الطبية.

وترتكز مهام الوحدة على ٣ محاور رئيسية وهي زيادة الإفصاح والشفافية، وتعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية، واستحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية. كما تهدف الوحدة إلى خلق وتطوير أدوات الموازنة التشاركية، وتعزيز مصداقية الحكومة فيما يخص الموازنة، وفي رؤية الإصلاح الاقتصادي بشكل عام، والسياسات المالية والضرورية الحاكمة لإعداد الموازنة بشكل خاص، والمكافحة والمصارحة بأوضاع الاقتصاد المصري الذي يمر بمرحلة إصلاح هيكلية شامل، بما يسهم في تفهم المواطنين للإصلاحات الهيكلية وتضمين آرائهم في دورة إعداد الموازنة العامة للدولة:

١. المحور الأول: تعزيز الشفافية

نشر عدد من التقارير المالية الدورية الهامة ضمن دورة إعداد الموازنة ولمتابعة تنفيذ الأداء المالي وفقاً للمستهدفات، مثل تقرير متابعة الأداء المالي نصف السنوي، التقرير المالي الشهري، البيان المالي ما قبل التمهيدي، وموازنة المواطن. بالإضافة إلى إصدار نسخة المواطن المبسطة لعدد من التقارير المالية، بهدف إشراك المواطن في رؤية وأهداف وزارة المالية بمصطلحات اقتصادية بسيطة يمكن للمواطن العادي فهمها بسهولة، كما تحتوى على توضيح لمستويات الدين، ومصادر التمويل المختلفة ومدفووعات الفوائد وهي معلومات تفصيلية يتم الإعلان عنها لأول مرة للمواطن، بالإضافة إلى توضيح المخاطر المالية المحلية والعالمية للموازنة المقبلة. وتم إصدار التقارير باللغتين العربية والإنجليزية وذلك لتوضيح الرؤية بمنتهى الشفافية.

٥. نسخة المواطن من التقرير نصف السنوي ٢٠٢١/٢٠٢٠

<http://bit.ly/3f2VH5I>

٦. دليل الموازنة

<http://bit.ly/2OTzBaw>

٧. البيان التمهيدي ما قبل الموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

<http://bit.ly/https://bit.ly/2Eflcji>

٨. نسخة المواطن من البيان التمهيدي ما قبل الموازنة

<https://bit.ly/3hHtSxv>

١. تقرير مخصصات الإنفاق على مواجهة كوفيد-١٩ في

الموازنة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

<http://bit.ly/3c8NF8S>

٢. تقرير مخصصات الأطفال في الموازنة

<http://bit.ly/3f2VH5I>

٣. موازنة المواطن للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

<http://bit.ly/3c8NF8S>

٤. التقرير نصف السنوي للأداء الاقتصادي ٢٠٢١/٢٠٢٠

<http://bit.ly/2QvD3Zx>

أدت هذه الجهدات لتدعم أطر الشفافية خلال السنوات الخمس الماضية إلى تحسن ترتيب مصر بخطى ثابتة في مؤشر الشفافية الذي تصدره شراكة المعاونة الدولية «IBP» كل عامين لعام ٢٠١٩ الصادر في أبريل ٢٠٢٠ بحوالي ٢٧ درجة بشكل تراكمي، خلال الدورتين السابقتين في عامي «٢٠١٧، ٢٠١٩» لتحقق ٤٣



نقطة مؤوية خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٦ نقطة خلال عام ٢٠١٥؛ وهو ما يقترب من المتوسط العالمي البالغ ٤٥ نقطة مؤوية، وهو ما يتعدى متوسط منطقة الشرق الأوسط البالغ ٤٢ نقطة مؤوية.

وارتفع مؤشر الشفافية الخاص بهذه التقارير ليصل إلى ٦١ نقطة مئوية من أصل ١٠ نقاط، وسوف تستمر الوزارة في العمل على اصدار باقى الـ٧ تقارير الدورية، ومنها تقارير شهرية، وربع سنوية، وسنوية؛ لضمان زيادة شمولية البيانات التي نسعى أن تتضمن في المستقبل استحداث موازنات البرامج والأداء، والموازنة المستجيبة للنوع، وتطوير أدوات الإفصاح المالي، وذلك بالتعاون المثمر مع مختلف قطاعات الوزارة مثل: قطاع الموازنة، وقطاع الحسابات والمديريات المالية، وقطاع الموازنات المحلية، ووحدة موازنة البرامج والأداء واللجنة التيسيرية للموازنة المستجيبة للنوع، ويستفيد من هذه التقارير العديد من المؤسسات الدولية والباحثين وشركات التقييم السيادي.

٢. المحور الثاني: تطوير المشاركة المجتمعية

يشمل أدوات مشاركة المواطنين، ومن أهم المبادرات الحالية هي مبادرة الموازنة التشاركية والتي تسعى لتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح المالي وإشراك المواطنين والتعاون مع الجهات الحكومية ومنظomas المجتمع المدني لتطوير وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للمال العام، وللعمل على رفع مؤشرات الشفافية العالمية ومشاركة الجمهور. وتمثل الجهد في هذا الشأن كما يلي:

- تنظيم ورش عمل للإعلان عن توجهات السياسة المالية مع التركيز على إشراك الشباب بشكل فعال من خلال التعاون مع أكبر خمس جامعات مصرية لربط مشروعات تخرج الطلاب خاصة في كليات الإعلام والتجارة والعلوم السياسية والاقتصاد بمواضيع خاصة بالموازنة التشاركية والمشروعات القومية العملاقة وزيارتها بحيث يصبح الشباب سفراء لترويجية الجمهور بهذه المشروعات.
- استغلال مراكز الشباب وتنفيذ مشروعات الرياضة من أجل التنمية للتعامل مع كل فئة عمرية على حدة بالطرق المناسبة لها وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- المنصات الرقمية. مثل الموقع الرسمي للوزارة، والموقع التفاعلي وبواحة إحصاءات وزارة المالية www.budget.gov.eg www.mofdigitalgate.gov.eg
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك ويوتيوب وتويتر وإنستاجرام وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي، وعرض فيديوهات توعوية، وتوزيع كتب إرشادية ونشرات مبسطة.

- تنظيم فعاليات وندوات عن الموازنة التشاركية في محافظات الاسكندرية والفيوم لمعرفة أولويات المواطنين للتنمية المحلية، حيث تمت المشاركة في عقد جلسات استماع جماهيري في محافظة الفيوم لمناقشة الأولويات التنموية مع القادة المجتمعيين في مراكز المحافظة، وجارى الإعداد لها في الاسكندرية. بالإضافة إلى التنسيق لبدء فعاليات الموازنة التشاركية في محافظة الدقهلية.

<https://drive.google.com/drive/folders/1ERE8fm7ywiH87Jmv01-vRYkCbq6P7Hec>

<https://www.youtube.com/watch?v=e4-el-EnJ08>

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Media/Pages/release-a-4-12-2020.aspx>

- التعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة في تنفيذ عدد من البرامج التي تهدف لإشراك الشباب في عملية إعداد الموازنة مثل: لعبة محاكاة كيفية إعداد الموازنة للشباب في سن ما قبل الجامعي وجرى الإعداد محاكاة على غرار الأمم المتحدة للشباب الجامعي، وتدريب بناء القدرات حول أهداف التنمية المستدامة SDGs، وتدريبات رفع الوعي المالي.

https://drive.google.com/file/d/1BRcKwCQnGg9OVDII9KOUj_RhzQNdYZ4x/view

- عقد ورشة عمل حول الموازنة التشاركية في فبراير ٢٠٢٠ في محافظة الاسكندرية للحكوميين وغير الحكوميين والقادة المجتمعيين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الاسكندرية، وأعقبها تقديم جلسة تعريفية حول الموازنة التشاركية استضافتها جامعة الاسكندرية في سبتمبر ٢٠٢٠.

<https://www.facebook.com/MOF.Egypt/posts/3346426072051088>

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Press/Pages/news-b-3-9-2020.aspx>

وفي سياق هذه المجهودات، ارتفع مؤشر مشاركة الجمهور والتواصل المجتمعي إلى ١٥ نقطة مقارنة بـ ١١ نقطة عام ٢٠١٧؛ لتعود مصر بذلك المتوسط العالمي المقدر بـ ١٤ نقطة.

٣. المحور الثالث: المساءلة والرقابة على الموازنة

حيث تستمر جهود وزارة المالية في التواصل المجتمعي من خلال العديد من المبادرات و منصات التفاعل الإلكتروني والرقمي، بالإضافة إلى جهود البرلمان لمراقبة الموازنة وإشراك المواطنين، فضلاً عن التعاون المثمر بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية وأعضاء مجلس النواب، حيث سيتم إدماج عنصر "الموازنة العامة كأداة للتواصل بين البرلمان والمواطنين" ضمن عناصر البرنامج التدريبي لمبادرة الموازنة التشاركية لدعم وتوطيد العلاقة بين المواطنين ومجلس النواب.

وقد ارتفع المؤشر الفرعي للرقابة على الموازنة بشكل ملحوظ في ٢٠١٩ ليحقق ٥٥ نقطة مقارنة بـ ٣٩ نقطة في ٢٠١٧.

معدلات التنفيذ	تاريخ الاصدار	التقرير
يصدر كل عام	(خلال شهر نوفمبر)	منشور إعداد الموازنة العامة للدولة
تم إصداره في مارس ٢٠٢٠ للعام الرابع على التوالي	(منتصف شهر فبراير) في موعد لا يتجاوز شهرين ونصف من بعد شهر ديسمبر (فترة قياس الأداء المالي والاقتصادي خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي).	التقرير النصف سنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي
يتم إصداره في ابريل من كل عام لمرة السادسة على التوالي	(خلال شهر مارس) على أن يكون هناك مدى زمني لا يقل عن شهر يحول ما بين تاريخ إصدار البيان المالي التمهيدى (ما قبل الموازنة) والبيان المالي	البيان المالي التمهيدى ما قبل الموازنة
يصدر كل عام، وتم إصداره باللغة الانجليزية لمرة الأولى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩	(خلال شهر ابريل) بعد شهر من نشر البيان المالي التمهيدى ما قبل الموازنة وقبل عرضه على مجلس النواب واعتماد الموازنة العامة للدولة	البيان المالي

معدلات التنفيذ	تاريخ الاصدار	التقرير
	<p>(نهاية شهر سبتمبر)</p> <p>نسخة موازنة المواطن عن الموازنة المعتمدة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إعتماد الموازنة العامة للدولة</p> <p>كما تم لأول مرة اعداد نسخة موازنة المواطن عن التقرير النصف سنوي للأداء المالي للموازنة، ونسخة موازنة المواطن للبيان التمهيدى ما قبل الموازنة</p>	<p>نسخة موازنة المواطن عن كل تقرير</p>
<p>تم إصدارها في سبتمبر ٢٠٢٠ للعام السابع علي التوالي، كما تم اصدار نسخة المواطن لمحافظة الاسكندرية للمرة الاولى عام ٢٠١٩</p>	<p>(نهاية شهر سبتمبر)</p> <p>في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إعتماد الموازنة العامة للدولة</p>	<p>موازنة المواطن</p>
	<p>يصدر بصورة دورية كل شهر</p>	<p>التقرير المالي الشهري (باللغتين العربية والإنجليزية) للتنفيذ الفعلي لأداء الموازنة عن كل شهر</p>

الفصل الثاني
البيانات التحليلية
مشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

أتشرف أن ألقى الضوء على أهم جوانب وتفاصيل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

<u>مليون جنيه</u>	
١،٨٣٧،٧٢٣	▪ قدر إجمالي المصروفات بمبلغ
١،٣٦٥،١٥٩	▪ وقدر إجمالي الإيرادات بمبلغ
<hr/> ٤٧٢،٥٦٤	▪ ومن ثم فإن العجز النقدي للموازنة قدر بمبلغ
<hr/> ٢،٩٤٤	▪ وبإضافة صافي الحيازة المقدر بمبلغ
<hr/> ٤٧٥،٥٠٨	▪ وبالتالي يكون العجز الكلى المقدر بالموازنة

ويشكل العجز الكلى المشار إليه نسبة ٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في السنة المالية المقبلة.

ويوضح الجدول التالي تقديرات المصروفات والإيرادات والعجز وفقاً لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

جدول رقم (١)
المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	الوزن النسبي %	التغير		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
				(٣-١)	(٢-١)			
١,٢٤٤,٤٠٨	١,٣٦٩,٨٧٠	١,٤٣٤,٧٢٣		٢٢٣,٤١١	١٢٤,٥٤٥	١,٦١٤,٣١٢	١,٧١٣,١٧٨	المصروفات
٢٤٠,٠٥٤	٢٦٦,٠٩١	٢٨٨,٧٧٣	١٩,٦	٣٧,٠٥٠	٢٦,٠٥٠	٣٢٤,٠٠٠	٣٣٥,٠٠٠	١- الأجور وتعويضات العاملين
٥٣٠,٠٨٨	٦٢,٣٦٥	٦٩,٨٧١	٥,٧	١٩,٦٣٣	٣,٦٨٩	٨٤,٢٥٦	١٠٠,٢٠٠	١٠٣,٨٨٩
٤٣٧,٤٤٨	٥٣٣,٠٤٥	٥٦٨,٤٢١	٣١,٥	١٣,٥٨٢	١٣,٥٨٢	٥٦٦,٠٠٠	٥٧٩,٥٨٢	٣- القوائد
٣٢٩,٣٧٩	٢٨٧,٤٦١	٢٢٩,٢١٤	١٧,٥	١٥,٩٥٦	٤,٩٧٩-	٣٠٥,٣٤٥	٣٢٦,٢٨٠	٣٢١,٣٠١
٧٤,٧٥٨	٧٧,٥٦٥	٨٦,٨٠٢	٦,٢	١٠,٨٦٥	٨,٧٨٧	١٠٢,٩٢٢	١٠٥,٠٠٠	٤- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
١٠٩,٦٨٠	١٤٣,٣٤٢	١٩١,٦٤٢	١٩,٥	١٢٦,٣٢٤	٧٧,٤١٥	٢٣١,٧٨٩	٢٨٠,٦٩٨	٥- المصروفات الأخرى
٨٢١,١٣٥	٩٤١,٩١٠	٩٧٥,٤٤٢		٢٤٨,٠٣٠	٧٦,٤٠٦	١,١١٧,١٣٠	١,٢٨٨,٧٥٣	٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٦٢٩,٣٠٢	٧٣٦,١٢١	٧٣٩,٦٣٣	٧٢,٠	١٥٢,٢٢٧	١٨,٢٣٣	٨٣٠,٧٨٤	٩٦٤,٧٧٧	١- الضرائب
٣,١٩٤	٢,٦٠٩	٥,٢٦٣	٠,١	٦٦٨-	٦٦٨-	٢,٢٠٩	٢,٢٠٩	٢- المنح
١٨٨,٦٣٩	٢٠٣,١٨١	٢٣٠,٥٣٤	٢٧,٩	٩٦,٤٧١	٥٨,٨٤٢	٢٨٤,١٣٧	٣٢١,٧٦٦	٣- الإيرادات الأخرى
٤٢٣,٢٧٣	٤٢٧,٩٦٠	٤٥٩,٢٩٤		٢٤,٦١٩-	٤٨,١٣٩	٤٩٧,١٨٣	٤٢٤,٤٢٥	العجز (الفائض) النقدي
٩,٣٠٦	١,٩٩١	٣,٤٨١		٦,٢٢٤-	٦,٧٢٤-	٩,١٦٩	٩,٦٦٩	صافي حيازة الأصول المالية
٤٣٢,٥٨٠	٤٢٩,٩٥١	٤٦٢,٧٧٥		٣٠,٨٤٣-	٤١,٤١٥	٥٠٦,٣٥٢	٤٣٤,٠٩٤	العجز (الفائض) الكلى
٤,٨٦٩-	١٠٣,٠٩٤-	١٠٥,٦٤٦-		٤٤,٤٢٥-	٢٧,٨٣٢	٥٩,٦٤٨-	١٣١,٩٠٦-	١/ العجز (الفائض) الأولى
%١٨,٥	%١٧,٧	%١٦,٨				%١٧,٥	%١٨,٨	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي
%٢٨,٠	%٢٥,٧	%٢٤,٧				%٢٥,٢	%٢٥,٠	نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي
%٩,٥	%٨,٠	%٧,٩				%٧,٦	%٦,٢	نسبة العجز (الفائض) النقدي إلى الناتج المحلي
%٩,٧	%٨,١	%٨,٠				%٧,٧	%٦,٣	نسبة العجز (الفائض) الكلى إلى الناتج المحلي
%٠,١-	%١,٩-	%١,٨-				%٠,٩-	%١,٩-	نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلي
%٩٧,٣	%٩٠,٢	%٨٧,٥				%٨٩,٨	%٨٩,٨	نسبة إجمالي الدين للناتج المحلي

^١ موازنة معدلة بالاعتماد الإضافي الصادر بالقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢١

^٢ يمثل العجز الكلى مطروحاً منه القوائد

الاستخدامات

تبلغ تقديرات الاستخدامات في مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٢٠٢٢،٤٦٠٠١٥ مليون جنيه (٣٤،٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هي:

- المصروفات وتبعد ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه بنسبة ٢٥،٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- حيازة الأصول المالية وتبعد ٣٠،٢٩٢ مليون جنيه بنسبة ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- سداد أقساط القروض وتبعد ٥٩٣،٠٠٠ مليون جنيه بنسبة ٨،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول التالي تفاصيل الاستخدامات المشار إليها بعاليه:

جدول رقم (٢)
الاستخدامات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير (٢-١)	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان		
فعلي			متوقع	نسبة ٪	قيمة	وزن النسبة ٪	موازنة معدلة (٢)	وزن النسبة ٪	مشروع موازنة (١)
المصروفات									
٢٤٠٠٥٤	٢٦٦٠٩١	٢٨٨٠٧٧٣	٣٢٤٠٠٠	٧,٨	٢٦٠٥٠	١٤,٦	٣٣٥٠٠٠	١٤,٧	٣٦١٠٥٠
٥٣٠٠٨٨	٦٢٠٣٦٥	٦٩٠٨٧١	٨٤٠٢٥٦	٣,٧	٣٠٦٨٩	٤,٤	١٠٠٠٢٠٠	٤,٢	١٠٣٠٨٨٩
٤٣٧٠٤٤٨	٥٣٣٠٤٥	٥٦٨٠٤٢١	٥٦٦٠٠٠	٢,٤	١٣٠٥٨٢	٢٤,٦	٥٦٦٠٠٠	٢٣,٦	٥٧٩٠٥٨٢
٣٢٩٠٣٧٩	٢٨٧٠٤٦١	٢٢٩٠٢١٤	٣٠٥٠٣٤٥	١,٥-	٤٠٩٧٩-	١٤,٢	٣٢٦٠٢٨٠	١٣,١	٣٢١٠٣٠١
٧٤٠٧٥٨	٧٧٠٥٦٥	٨٦٠٨٠٢	١٠٢٠٩٢٢	٨,٤	٨٠٧٨٧	٤,٦	١٠٥٠٠٠	٤,٦	١١٣٠٧٨٧
١٠٩٠٦٨٠	١٤٣٠٣٤٢	١٩١٠٦٤٢	٢٣١٠٧٨٩	٢٧,٦	٧٧٠٤١٥	١٢,٢	٢٨٠٠٦٩٨	١٤,٦	٣٥٨٠١١٣
١٠٢٤٤٤٤٠٨	١٣٦٩٠٨٧٠	١٤٣٤٠٧٢٣	١٠٦١٤٠٣١٢	٧,٣	١٢٤٠٥٤٥	٧٤,٥	١٠٧١٢٠١٧٨	٧٤,٧	١٠٨٣٧٠٧٢٣
جملة المصروفات									
٪٢٨,٠	٪٢٥,٧	٪٢٤,٧	٪٢٥,٢				٪٢٥,٠	٪٢٥,٩	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٩٠٥٧٢	١٨٠٥٦٦	٢١٠٩٢	٢٧٠٢٥٠	١,٥-	٤٥٨-	١,٣	٣٠٠٧٥٠	١,٢	٣٠٠٢٩٢
٢٦٧٠٦٣٢	٢٤٢٠٦٣١	٤٥٥٠٥٣٣	٤٩١٠٣٨١	٦,٧	٣٧٠٤٣١	٢٤,٢	٥٥٥٠٥٦٩	٢٤,١	٥٩٣٠٠٠
١٠٥٣١٠٦١٢	١٠٦٣١٠٦٧	١٠٩١١٠٣٤٨	٢٠١٣٢٠٩٤٣	٧,٠	١٦١٠٥١٨	١٠٠,٠	٢٠٢٩٩٠٤٩٧	١٠٠,٠	٢٠٤٦١٠٠١٥
٪٣٤,٥	٪٣٠,٦	٪٣٢,٨	٪٣٣,٣				٪٣٣,٦	٪٣٤,٦	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: المصاروفات:

تبلغ تقديرات المصاروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه (٢٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ١،٧١٣،١٧٨ مليون جنيه بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ (٢٥,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ١٢٤،٥٤٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣,٧٪.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصاروفات ترجع في الأساس إلى الزيادات المرتبطة بتحميات الأجور وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئيسية لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإداري للدولة والمدرسين وأعضاء المهن الطبية ومتطلبات إدارة دوّلاب العمل الحكومي من سلع وخدمات وكذلك الزيادة الكبيرة في حجم الإستثمارات والوجهة الأساسية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة فرص العمل.

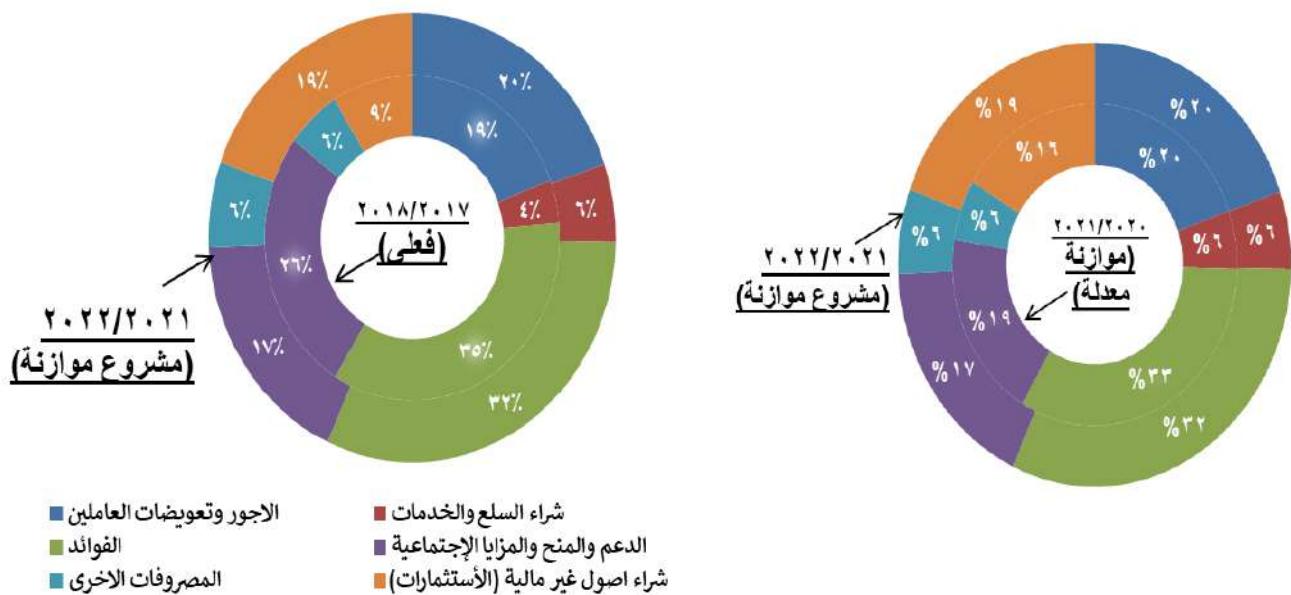
وفيما يلي عرض لمصاروفات الموازنة العامة للدولة:

(أ) المصاروفات وفقاً للتصنيف الاقتصادي:

وتتمثل عناصر المصاروفات وفقاً للتصنيف الاقتصادي فيما يلى:

- الأجر وتعويضات العاملين.
- شراء السلع والخدمات.
- الفوائد.
- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية.
- المصاروفات الأخرى.
- شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات".

ويوضح الشكل التالي مقارنة لنسب عناصر المصاروفات حسب التصنيف الاقتصادي إلى إجمالي المصاروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بنسوب الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وكذلك مقارنة بنسوب الفعلي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧:



كما يوضح الجدول التالي المصاروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ و حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩:

**جدول رقم (٣)
المصروفات**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	متوقع	التغير (٢-١)	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
						نسبة ٪	قيمة ٪	الوزن النسبة ٪	موازنة معدلة (٢)	
٢٤٠٠٥٤	٢٦٦٠٩١	٢٨٨،٧٧٣	٣٢٤،٠٠٠	٧,٨	٢٦،٠٥٠	١٩,٦	٣٣٥،٠٠٠	١٩,٦	٣٦١،٠٥٠	* الأجور وتعويضات العاملين
%٥,٤	%٥,٠	%٥,٠	%٥,١				%٤,٩		%٥,١	النسبة للناتج المحلي الإجمالي
٥٣٠٨٨	٦٢٠٣٦٥	٦٩،٨٧١	٨٤،٢٥٦	٣,٧	٣،٦٨٩	٥,٨	١٠٠،٢٠٠	٥,٧	١٠٣،٨٨٩	* شراء السلع والخدمات
%١,٢	%١,٢	%١,٢	%١,٣				%١,٥		%١,٥	النسبة للناتج المحلي الإجمالي
٤٣٧،٤٤٨	٥٣٣٠٤٤	٥٦٨،٤٢١	٥٦٦،٠٠٠	٢,٤	١٣،٥٨٢	٣٣,٠	٥٦٦،٠٠٠	٣١,٥	٥٧٩،٥٨٢	* الفوائد
%٩,٩	%١٠,٠	%٩,٨	%٨,٨				%٨,٣		%٨,٢	النسبة للناتج المحلي الإجمالي
٣٢٩،٣٧٩	٢٨٧،٤٦١	٢٢٩،٢١٤	٣٠٥،٣٤٥	١,٥-	٤،٩٧٩-	١٩,٠	٣٢٦،٢٨٠	١٧,٥	٣٢١،٣٠١	* الدعم والمنع والمزايا الاجتماعية
%٧,٤	%٥,٤	%٣,٩	%٤,٨				%٤,٨		%٤,٥	النسبة للناتج المحلي الإجمالي
٧٤،٧٥٨	٧٧،٥٦٥	٨٦،٨٠٢	١٠٢،٩٢٢	٨,٤	٨،٧٨٧	٦,١	١٠٥،٠٠٠	٦,٢	١١٣،٧٨٧	* المصروفات الأخرى
%١,٧	%١,٥	%١,٥	%١,٦				%١,٥		%١,٦	النسبة للناتج المحلي الإجمالي
١٠٩،٦٨٠	١٤٣،٣٤٢	١٩١،٦٤٢	٢٣١،٧٨٩	٢٧,٦	٧٧،٤١٥	١٦,٤	٢٨٠،٦٩٨	١٩,٥	٣٥٨،١١٣	* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
%٢,٥	%٢,٧	%٣,٣	%٣,٦				%٤,١		%٥,٠	النسبة للناتج المحلي الإجمالي
١،٢٤٤،٤٠٨	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٦١٤،٣١٢	٧,٣	١٢٤،٥٤٥	١٠٠,٠	١،٧١٣،١٧٨	١٠٠,٠	١،٨٣٧،٧٢٣	<u>الإجمالي</u>
%٢٨,٠	%٢٥,٧	%٢٤,٧	%٢٥,٢				%٢٥,٠		%٢٥,٩	النسبة للناتج المحلي الإجمالي
%٨١,٢	%٨٤,٠	%٧٥,١	%٧٥,٧				%٧٤,٥		%٧٤,٧	نسبة إلى إجمالي الموازنة

(الوزن النسبي) : يمثل نسبة كل باب من أبواب المصروفات إلى إجمالي المصروفات

الأجور وتعويضات العاملين

تُقدّر "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٣٦١,٠٥ مليون جنيه (٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) لتمويل أجور ومكافآت وحوافز العاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية) مقابل نحو ٣٣٥,٠٠٠ مليون جنيه (٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٢٦,٠٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٨٪ وزيادة قدرها نحو ٣٧,٠٥ مليون جنيه مقارنة بالنتائج المتوقعة لذات السنة المالية بنسبة زيادة قدرها ١١,٤٪.

ويلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ١٩,٦٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ البالغة نحو ١,٨٣٧,٧٢٣ مليون جنيه.

وقد روعى في تقدير الأجور بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ التزام كافة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية صرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادلة والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التي يحصل عليها الموظف بفاتحات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة، إلا أن الزيادة في هذا العام ترجع إلى تأكيد الحكومة المصرية على استمرار تحسين الأوضاع الوظيفية لجموع العاملين بالجهاز الإداري بصفة عامة مع إستهداف الفئات المتوسطة منهم من خلال إقرار حزمة من العلاوات والزيادات في بعض الحوافز والبدلات وإقرار حركة ترقى للمستوفين اشتراطات الترقية في ٢٠٢١/٦/٣٠ وكذلك تحسين أجور العاملين ببعض القطاعات الوظيفية الهامة مثل (التعليم - الصحة) على النحو السابق إياضًا تفصيلًا بالفصل الأول.

ويوضح الجدول التالي توزيع الأجور وتعويضات العاملين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٢٠١٩/٢٠٢٠:

جدول رقم (٤)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	متوقع	التغير (٢-١)	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
						نسبة ٪	قيمة	وزن النسبة ٪	موازنة معدلة (٢)	
٦٥,٦٦١	٧٧,٩٠٤	٨٢,٢٠٥	٨٦,٩٢٣	٤,٠	٣,٤١٦	٢٥,٨	٨٦,٣٢٥	٢٤,٩	٨٩,٧٤٠	* الوظائف الدائمة
٤,٨٧٢	٥,٤٣٢	٦,١٦٥	٦,٩٠٩	١٢,١	٧٢٩	١,٩	٦٠,٣٦	١,٩	٦,٧٦٥	* الوظائف المؤقتة
٨٠,٢٨٤	٨٥,٤٣٥	٩٩,٨٤٢	١١٩,٤٧٧	١٣,٦	١٤,٢٦٩	٣١,٤	١٠٥,١٢٩	٣٣,١	١١٩,٣٩٩	* المكافآت ^١
٢٧,٢٨٣	٢٩,٧٨٠	٢٨,٤٨٠	٣٢,٥٥٣	٢,٤	٧٧٣	٩,٨	٣٢,٦٥٨	٩,٣	٣٣,٤٣١	* البدلات النوعية ^٢
١١,٤٥٤	١٢,١٠٦	١٢,٠٩٤	١٢,٠٩٨	١,٧-	٢١٨-	٣,٨	١٢,٨٨٨	٣,٥	١٢,٦٧٠	* المزايا النقدية
٥,٨٠٥	٦,٩٣٦	٧,٧٧٥	٨,٣٣٦	٩,١	٧٣٠	٢,٤	٨,٠٠٨	٢,٤	٨,٧٣٨	* المزايا العينية
٢٦,٧٤٢	٣٠,٥٢٠	٣٢,٩٨١	٣٤,٧٧٥	٦,٨	٢,٤٨٥	١١,٠	٣٦,٧١٦	١٠,٩	٣٩,٢٠٢	* المزايا التأمينية ^٣
١٧,٩٥٢	١٧,٩٧٩	١٩,٢٣١	٢٢,٩٢٩	٨,٢	٣,٨٦٥	١٤,١	٤٧,٢٣٩	١٤,٢	٥١,١٠٥	* باقي أنواع الأجور والاحتياطي
٢٤٠٠٥٤	٢٦٦,٠٩١	٢٨٨,٧٧٣	٣٢٤,٠٠٠	٧,٨	٢٦٠٥٠	١٠٠	٣٣٥,٠٠٠	١٠٠	٣٦١,٠٥٠	الإجمالي
%٥,٤	%٥,٠	%٥,٠	%٥,١				%٤,٩		%٥,١	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
%١٩,٣	%١٩,٤	%٢٠,١	%٢٠,١				%١٩,٦		%١٩,٦	نسبة إلى إجمالي المصروفات
%١٥,٧	%١٦,٣	%١٥,١	%١٥,٢				%١٤,٦		%١٤,٧	نسبة إلى إجمالي الموازنة

^١ مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حواجز العاملين بالكادرات الخاصة، مكافآت الامتحانات، تكاليف حافز اثابة إضافي ، الحافز الإضافي والحفز التكميلي للحد الأدنى .

^٢ مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مخاطر مهن طيبة.

^٣ مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل.

شراء السلع والخدمات

تشمل إعتمادات شراء السلع والخدمات متطلبات إدارة دوّلاب العمل الحكومي بما في ذلك شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية للمستشفيات، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسي وتوفير التغذية للطلبة بالمدارس، كما تحتوي على نفقات الصيانة والمقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً إعتمادات المياه والإنارة وبمراجعة مقتضيات ترشيد الإنفاق.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٠٣،٨٨٩ مليون جنيه (١٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل نحو ١٠٠،٢٠٠ مليون جنيه (١٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبزيادة قدرها نحو ٣،٦٨٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣,٧٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٥,٧٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالي توزيع إعتمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠/٢٠٢١.

جدول رقم (٥)
شراء السلع والخدمات

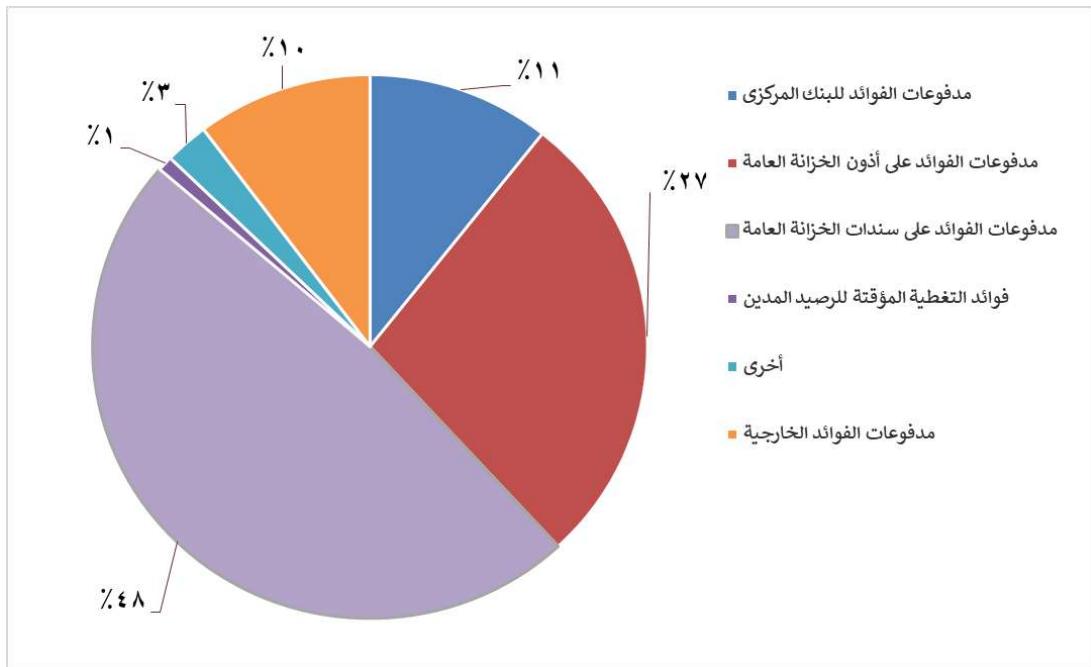
(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير (٢-١)	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان	
					متوسط	نسبة %	قيمة	وزن النسبي %	موازنة معدلة (٢)	
٧٠٠٥٩	٨٠٢١٣	٩٠٠٤٩	١١٠٠٣٦	١٩,٧	٢٠١٦١	١١,٠	١٠٠,٩٨٦	١٢,٧	١٣٠١٤٧	* الأدوية
٢٠٢٦٥	٣٠٣٤٠	٣٠٣٨٦	٤٠٥٤١	١٥,٧	٨٣٥	٥,٣	٥٠٣١٧	٥,٩	٦٠١٥٢	* الأغذية
٠	٠	٠	١٠٥١٢	٠,٠	٢٠٥٨٢	٠,٠	٠	٢,٥	٢٠٥٨٢	* المستلزمات الطبية
٦٠٥٥١	٨٠٣٠٤	٩٠٦٩٩	٨٠٠٧٧	١٦,٤	١٠٧٥٥-	١٠,٧	١٠٠,٧١٩	٨,٦	٨٠٩٦٤	* مواد خام أخرى
٢٠٥٩٣	٢٠٤٦١	٣٠٢٧٩	٤٠٦٤٩	١٩,٧	٩٣٥	٤,٧	٤٠٧٤٧	٥,٥	٥٠٦٨٢	* وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل
٣١٢	٣٩٧	٥٢٠	٥٧٠	٦,٧	٤١	٠,٦	٦٠٨	٠,٦	٦٤٩	* وقود وزيوت لسيارات الركوب
١٠٨٤٨	٢٠٣٠٩	٢٠٠٥٩	٢٠٤٨٧	٢,٦-	٧٥-	٢,٨	٢٠٨٥٤	٢,٧	٢٠٧٧٩	* قطع غيار ومهام
٤٠٠٦٦	٤٠٨١١	٥٠٣٢٨	١١٠٠٣٣	٧,٢-	٨٦٥-	١٢,١	١٢٠٠٨٨	١٠,٨	١١٠٢٢٢	* الإنارة
١٠١٤٩	١٠٣٥٣	٢٠٢٨٨	٢٠٠٨٢	١٢,٢	٢٥٦	٢,١	٢٠٠٨٨	٢,٣	٢٠٣٤٤	* المياه
٧٠٤٢٦	٨٠٠٤٥	٩٠٨٠٧	١٠٠٢٥١	١١,٨-	١٠٦٧٤-	١٤,١	١٤٠١٣٤	١٢,٠	١٢٠٤٦٠	* الصيانة
٢٠٩٧٦	٣٠٠٩٧	٣٠٥٩٢	٣٠٧٦٣	١,٠	٣٦	٣,٧	٣٠٧٤٦	٣,٦	٣٠٧٨٢	* نفقات الطبع
٣٠١٨٣	٣٠٧٠١	٤٠١٤٣	٤٠٥٣٦	٣,٤	١٦١	٤,٧	٤٠٦٦٠	٤,٦	٤٠٨٢١	* النقل والانتقالات
٣٢٢٣	٣٥٦	٣٨٦	٥٧٣	١٢,٦-	٨١-	٠,٦	٦٤٣	٠,٥	٥٦١	* البريد والاتصالات
٨١٩	٢٦٩	٣٣٤	٦٧٤	١٤١,١	٤٥٨	٠,٣	٣٢٥	٠,٨	٧٨٣	* نفقات تنفيذ أحكام قضائية
١٢٠٥٢١	١٥٠٧٠٩	١٦٠٠٠١	١٨٠٤٧٣	٣,٤	٧٦٢	٢٢,٣	٢٢٠٣٦٢	٢٢,٣	٢٣٠١٢٣	* باقى بنود الباب الثاني
٠	٠	٠	٠	٠,٠	٨٩-	٤,٩	٤٠٩٢٤	٤,٧	٤٠٨٣٦	* إحتياطيات عامة
٥٣٠٠٨٨	٦٢٠٣٦٥	٦٩٠٨٧١	٨٤٠٢٥٦	٣,٧	٣٠٦٨٩	١٠٠	١٠٠,٢٠٠	١٠٠,٠	١٠٣٠٨٨٩	<u>الإجمالي</u>
%١,٢	%١,٢	%١,٢	%١,٣				%١,٥		%١,٥	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
%٤,٣	%٤,٦	%٤,٩	%٥,٢				%٥,٨		%٥,٧	نسبة إلى إجمالي المصروفات
%٣,٥	%٣,٨	%٣,٧	%٤,٠				%٤,٤		%٤,٢	نسبة إلى إجمالي الموازنة

الفوائد

تُقدر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بمبلغ ٥٧٩,٥٨٢ مليون جنيه (٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٥٦٦,٠٠٠ مليون جنيه (٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بزيادة قدرها ١٣,٥٨٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢,٤٪.

ويوضح الشكل التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢:



وتمثل اعتمادات الفوائد نسبة ٣١,٥٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١,٨٣٧,٧٢٣ مليون جنيه، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

ويوضح الجدول التالي توزيع اعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠٢١ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

جدول رقم (٦)
الفوائد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	النسبة (%)		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
				متوسط	التغير (%)			
				فعلى	متوقع	نسبة (%)	قيمة	وزن النسبي (%)
								وزن النسبي (%)
								مشروع موازنة (%)
(أ) - الفوائد الخارجية								
٢٢,١٠٤	٣٥,١٣٧	٤٢,٦٣٢	٤٨,٥٧٢	٢٢,١	١٠,٧٢١	٨,٦	٤٨,٤١٩	١٠,٢
٩٥	٧٢	١١٧	٣٥٠	١٧,٠-	٦٠-	٠,١	٣٥٢	٠,١
٢٢,١٩٩	٣٥,٢٠٩	٤٢,٧٤٩	٤٨,٩٢٢	٢١,٩	١٠,٦٦١	٨,٦	٤٨,٧٧١	١٠,٣
								جملة (أ)
(ب) - الفوائد المحلية								
١٠٩,٧٧٨	١١٨,٤١١	١٠١,٥٣٩	٧٠,٧٠٣	١٢,٥-	٨,٨٢٢-	١٢,٥	٧٠,٧٠٣	١٠,٧
١٦٤,٣١٦	٢٠٨,٢٣٣	٢٣١,٨٨٧	٢١٥,٧٨٧	٢٦,٢-	٥٦,٥٧٨-	٣٨,١	٢١٥,٧٨٧	٢٧,٥
١١٠,١٤٠	١١٢,٨٨٩	١٤٠,٩٨٤	٢٠٦,٧٢٢	٣٥,٠	٧٢,٤٠٤	٣٦,٥	٢٠٦,٧٢٢	٤٨,٢
٣,٥٦٤	٧,٤٤٤	٨,٨٣٤	٥,٠٠٠	٣,٥	١٧٣	٠,٩	٥,٠٠٠	٠,٩
٢٢,٣٢٤	٤٠,٨٧٢	٣٣,١٧٩	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠
٥,١٢٨	٩,٩٨٧	٩,٢٤٨	١٨,٨٦٧	٢٢,٤-	٤,٢٥٦-	٣,٤	١٩,٠١٧	٢,٥
								فوائد أخرى متنوعة
٤١٥,٢٤٩	٤٩٧,٨٣٦	٥٢٥,٦٧٢	٥١٧,٠٧٨	٠,٦	٢,٩٢٢	٩١,٤	٥١٧,٢٢٩	٨٩,٧
٤٣٧,٤٤٨	٥٣٣,٠٤٥	٥٦٨,٤٢١	٥٦٦,٠٠٠	٢,٤	١٣,٥٨٢	١٠٠	٥٦٦,٠٠٠	١٠٠
%٩,٩	%١٠,٠	%٩,٨	%٨,٨			%٨,٣		%٨,٢
%٣٥,٢	%٣٨,٩	%٣٩,٦	%٣٥,١			%٣٣,٠		%٣١,٥
%٢٨,٦	%٣٢,٧	%٢٩,٧	%٢٦,٥			%٢٤,٦		%٢٣,٦
الإجمالي								
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي								
نسبة إلى إجمالي المصروفات								
نسبة إلى إجمالي الموازنة								

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

—

تُقدّر إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٣٢١،٣٠١ مليون جنيه (٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٣٢٦،٢٨٠ مليون جنيه (٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بخفض قدره ٤،٩٧٩ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٥٪.

وتوزع إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو التالي:

<u>مليون جنيه</u>	
١٠٨,٧٩٨	* الدعم السلعي
١٨١,٧١٥	* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية
٨,٢٩٢	* الدعم والمنح لمجالات التنمية
١٢,١٢٤	* الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية
١٠,٣٧٢	* إعتمادات إجمالية واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة
<hr/>	
٣٢١،٣٠١	الإجمالي

ويوضح الجدول التالي توزيع تلك الإعتمادات على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

جدول رقم (٧)
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

مليون جنيه

البيان									
فعلي			٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		الدعم السلعي: - دعم السلع التموينية - دعم المزارعين - دعم المواد البترولية - دعم الكهرباء - دعم الأدوية والبان الأطفال - دعم شركات المياه		
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	متوقع	نسبة	قيمة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي	موازنة مشروع
٨٠,٥٠٠	٨٧,٠٠٠	٨٠,٤٢٧	٨٢,٧٥٥	%٣,٢	٢,٧٣٥	%٢٥,٩	٨٤,٤٨٧	%٢٧,١	٨٧,٢٢٢
٧٣٣	٥٧٥	١٤٠	٤٠٢	%٠,٠	٠	%٠,٢	٦٦٥	%٠,٢	٦٦٥
١٢٠,٨٠٣	٨٤,٧٣٢	١٨,٦٧٧	٢٨,١٩٣	%٣٤,٧-	٩,٧٨٢-	%٨,٦	٢٨,١٩٣	%٥,٧	١٨,٤١١
٢٨,٥٨٥	١٦,٠٠٠	٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠
٧٠٠	١,٣٧٥	١,٥٣٢	٢,٦٤٦	%٤٢,٩	٧٥٠	%٠,٥	١,٧٥٠	%٠,٨	٢,٥٠٠
١٠٠٠	١,٤٣٥	٩٢٣	٧٥٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠
٢٣٢,٣٢٢	١٩١,٠٣٢	١٠١,٦٩٩	١١٤,٧٤٦	%٥,٥-	٦٤٢٩٧-	%٣٥,٣	١١٥,٠٩٥	%٣٣,٩	١٠٨,٧٩٨
إجمالي الدعم السلعي									
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية:									
١,٨٠٤	١,٨٥٠	١,٨٥٠	١,٨٠٠	%٠,٣-	٥-	%٠,٦	١,٨٠٠	%٠,٦	١,٧٩٥
١١٠	١٠٢	١٣٤	١٥٠	%٠,٠	٠	%٠,١	٢٠٠	%٠,١	٢٠٠
٩٨	٢٥٠	٤٠٠	٣٥٠	%٠,٠	٠	%٠,١	٤٠٠	%٠,١	٤٠٠
٧٩٤	٦٦٤	٥٢٧	٧٠٠	%٦٤٢,٩	٤,٥٠٠	%٠,٢	٧٠٠	%١,٦	٥,٢٠٠
٠	٧٠	٣٠٠	٣٠٠	%٠,٠	٠	%٠,١	٣٠٠	%٠,١	٣٠٠
٨١١	٣٦٦	٣٠٥	٤٧٤	%٤,٣	١٥	%٠,١	٣٥٦	%٠,١	٣٧١
٠	١٥٦	١١٤	١٥٧	%٣٥,٣	٤٧	%٠,٠	١٢٣	%٠,١	١٧٩
٠	٢٢٧	١٨٣	٢٤٣	%٢,٠-	٤-	%٠,١	٢١٤	%٠,١	٢١٠
٠	٧	٨٠	٨٠	%٨١,٤-	٧٠٤-	%٠,٣	٨٦٥	%٠,٠	١٦١
٠	٠	٠	٠	%٩,٩	١٨	%٠,١	١٨٢	%٠,١	٢٠٠
١٧,٥٣٥	١٧,٥١٢	١٨,٥٠٠	١٩,٠٠٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	١٩,٠٠٠	%٥,٩	١٩,٠٠٠
٨	٥٣	٧٠	٧٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٧٠	%٠,٠	٧٠
٧٥	٣٢٢	٢٩٠	١٣١	%٠,٠	٠	%٠,١	١٧٨	%٠,١	١٧٨
٥٢,٥٠٠	٤٨,٥٠٠	٥٥,٠٠١	١٢٣,٠٠٠	%٣,٨	٤,٩٩٨	%٣٩,٨	١٣٠,٠٠٠	%٤٢,٠	١٣٤,٩٩٨
٥,٧٥٠	٦,٨١٤	٩,٠٠٧	٨,٥٣٥	%٠,٠	٠	%٢,٢	٧,٦٠٣٥	%٢,٢	٧,٦٠٣٥
٢٠١٢٩	٢,٨٠١	٢,٣٢٠	٢,٤٤٤	%١٦,٩	٤٢٨	%٠,٨	٢,٥٣٧	%٠,٩	٢,٩٦٥
٦,٧٢٣	٦,٧٣٨	١٠,٢٦٦	١٦,٠٤٠	%٥٠,٩-	٨,٦٥١-	%٥,٢	١٧,٠٠٣	%٢,٦	٨,٣٥٢
٨٨,٣٣٦	٨٦,٣٥٤	٩٩,٠٤٤	١٧٣,٤٧٤	%٠,٤	٦٤٢	%٥٥,٥	١٨١,٠٧٣	%٥٦,٦	١٨١,٧١٥
إجمالي الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية									
* الدعم والمنح لمجالات التنمية:									
٢٠٠	٠	٢٠٠	٢٥٠	%٠,٠	٠	%٠,١	٢٥٠	%٠,١	٢٥٠
١٢٤	١٢٩	٢٨٠	٣٦٠	%٢٢,٢-	٨٠-	%٠,١	٣٦٠	%٠,١	٢٨٠
٠	١,٢٨٢	١,٤٤٣	٢,٢٠٠	%٣٦,٢	٢,٠٦٢	%١,٧	٥,٧٠٠	%٢,٤	٧,٧٦٢
٠	٠	٠	٠	%١٠٠,٠-	١٢٥-	%٠,٠	١٢٥	%٠,٠	٠
٣٢٤	١,٤١١	١,٩٠٣	٢,٨١٠	%٢٨,٩	١,٨٥٧	%٢,٠	٦,٤٣٥	%٢,٦	٨,٢٩٢
إجمالي الدعم والمنح لمجالات التنمية									
* الدعم والمنحك لنشاطات الإقتصادية:									
٢٠٣٠٥	٣٦٥٧	٥٦٨٢	٥٦٠٠	%٤٠,٠-	٢,٨٠٠-	%٢,١	٧,٠٠٠	%١,٣	٤,٢٠٠
١٠٢٧٦	١,٢٣٦	١,٨٥٤	٢,٣٢٥	%٤١,١-	٩٥٦-	%٠,٧	٢,٣٢٥	%٠,٤	١,٣٦٩
١٠٢٠٠	٢,٦٩٦	٣,٤٨١	٣,٥٠٠	%٠,٠	٠	%١,١	٣,٥٠٠	%١,١	٣,٥٠٠
٥	٤	٠	٢٤٥	%٧١٦,٣	١,٧٥٥	%٠,١	٢٤٥	%٠,٦	٢,٠٠٠
٣٨	٠	٧٧	٣٠٠	%٠,٠	٠	%٠,٢	٥٠٠	%٠,٢	٥٠٠
٢٠٥٠١	٨	١٤,٣٩١	١,٢٨٣	%٦٧,٨	٢٢٤	%٠,١	٣٣١	%٠,٢	٥٥٥
٧٠٣٢٥	٧٦٠١	٢٥,٤٨٦	١٢٦٥٤	%١٢,٨-	١,٧٧٧-	%٤,٣	١٣,٩٠١	%٣,٨	١٢,١٢٤
٢٢٨,٣٠٧	٢٨٦,٣٩٧	٢٢٨,١٣٢	٣٠,٣٦٨٤	%١,٨-	٥,٥٧٤-	%٩٧,٥	٢١٦,٥٠٤	%٩٦,٨	٢١٠,٩٢٩
١٠٠٧٣	١٠٠٦٥	١٠٠٨٢	١,٤١٠	%٥,٢	٢٠	%٠,١	٣٨٠	%٠,١	٤٠٠
٠	٠	٠	٥٧٦	%٦,١	٥٧٦	%٢,٩	٩,٣٩٦	%٣,١	٩,٩٧٢
٣٢٩,٣٧٩	٢٨٧,٤٦٢	٢٢٩,٢١٣	٣٠٥,٠٩٤	%١,٥-	٤,٩٧٩-	%١٠٠,٠	٣٢٦,٢٨٠	%١٠٠,٠	٣٢١,٣٠١
الإجمالي									
نسبة إلى الناتج المحلي									
نسبة إلى إجمالي المصرفوفات									

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزایا الاجتماعية فيما يلي:

أولاً: الدعم السمعي

(١) دعم السلع التموينية:

يُقدر دعم السلع التموينية في مشروع الموارنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٨٧,٢٢٢ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ٨٤,٤٨٧ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٢,٧٣٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣,٢٪.

هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقاً للافتراضات التالية: -

- ١- كميات القمح المطلوب توفيرها نحو ٨,٦١٠ مليون طن قمح (١١١,٥ مليون طن قمح مستورد، ٣,٥٠٠ مليون طن قمح محلى) منها كمية ٧,٩٦٠ مليون طن قمح لتوفير نحو ٨٩,٠ مليار رغيف بالإضافة إلى ٦٥١ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات.
- ٢- عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيق المستودعات يبلغ نحو ٧١,٠ مليون فرد (٦٦,٧ مليون فرد مستفيد من دعم رغيف الخبز بواقع ٥ أرغفة للمواطن يومياً، ٣,٤ مليون فرد مستفيد من دعم دقيق المستودعات بواقع ١٠ كجم دقيق للمواطن شهرياً).
- ٣- نسبة سحب رغيف الخبز تبلغ نحو ٧٣,٧٪، ونسبة ما يتم توفيره واستبداله بنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) يتم توفيره تبلغ ٢٦,٣٪ (وذلك من إجمالي الأرغفة المستحقة للمستفيدين البالغة نحو ١٢٠,٨ مليار رغيف في السنة).
- ٤- متوسط سعر طن القمح المحلي يعادل القمح المستورد بخلاف المصارييف الإضافية لكل منهما.
- ٥- أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٣,٦ مليون فرد (٥٠ جنيه شهرياً "لعدد ٥٨,٥ مليون فرد" للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدين على البطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً "١١,٥ مليون فرد").

وقد أسفت تلك الإفتراضات إلى ارتفاع دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ليصل إلى مبلغ ٨٧,٢٢٢ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ موزعاً على

النحو التالي:

مليون جنيه

٤٤,٨٨٤

٢,٥٥٨

٣,١٨٠

دعم رغيف الخبز = ١٠ قروش / رغيف × ٣٢,٥٠٠ مليار رغيف

دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٣,٥ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً

للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدين على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد × ١٢ شهر).

إجمالي الدعم ٨٧,٢٢٢

(٢) دعم المزارعين:

يُقدر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٦٦٥ مليون جنيه.

وذلك تماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من المساهمة في رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلي:

١- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبادات.

٢- تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية.

٣- المساهمة في خفض أسعار التقاوى.

٤- تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك بفارق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ فيما يلي:

مليون جنيه

٦٠٠ دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي (مستحقات البنك الزراعي المصري)

٥٠ مساهمة الدولة في تكاليف مقاومة آفات القطن

١٥ دعم صندوق الموازنة الزراعية

الإجمالي ٦٦٥

(٣) دعم المواد البترولية:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٨,١٩٣ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بخفض قدره ٩,٧٨٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٣٤,٧٪.

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع بعض المنتجات البترولية بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج مثل أنبوبة البوتاجاز والمازوت للمخابز.

(٤) دعم الأدوية وألبان الأطفال:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الإقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة حيث تبلغ تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ٢,٥٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيادة تبلغ ٧٥٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغ ١,٧٥٠ مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ نحو ٤٢,٩٪.

(١) دعم نقل الركاب:

ويتمثل في كل من:

- أ-** الدعم الممنوح لهيئة نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتنغطية جانب من العجز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الإقتصادية، وتبلغ تقديرات دعم نقل الركاب نحو ١،٧٩٥ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- ب-** الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الإشتراك التجارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه (مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر و مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى) وهي ذات المبالغ المخصصة لهذا الغرض بموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- ج-** دعم الإمكانيات الممنوحة للعاملين بالقطاع الحكومي ولبعض الفئات مثل (المعاقين ومصابي الثورة والعمليات الحربية وأسر الشهداء والمحاربين القدماء) وذلك على أسعار ركوب قطارات السكك الحديدية وخطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى وفقاً للبروتوكولات الموقعة بين وزارة المالية ووزارة النقل في هذا الشأن وتبلغ تقديرات دعم تلك الإمكانيات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور (منها ١٠٠ مليون جنيه للهيئة القومية لسكك حديد مصر، و مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لمترو أنفاق القاهرة الكبرى).
- د-** دعم خطوط السكك الحديدية غير الإقتصادية بالمحافظات وذلك في إطار إصلاح الخلل في الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط تحقق إيرادات تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة للدولة في تحمل الفرق بين التكلفة المعيارية المحددة بالبروتوكول الموقع بين وزارة المالية والنقل والتنمية المحلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور، ليصبح بذلك إجمالي المبالغ المخصصة للهيئة القومية لسكك حديد مصر مبلغ ٥٥٠ مليون جنيه وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠/١٢١٣).

(٢) مخصصات دعم التأمين الصحي: -

تبلغ تقديرات دعم البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٠٢٢١ مليون جنيه وتنقسم هذه المخصصات إلى ما يلي: -

- دعم التأمين الصحي على الطلاب:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الطلاب في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٧١ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة التي تحصل على إعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٤,٧ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب.

- دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٧٩ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدات يبلغ نحو ٨٩٦,٤ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

- دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢١٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لـ ١٤,٠ مليون طفل بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طفل.

- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل):

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين الذي تتحمله الخزانة العامة للدولة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٦١ مليون جنيه ويمثل قيمة اشتراك المؤمن عليهم من فئات الغير قادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفدين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين، وتحمل الخزانة العامة للدولة نسبة ٥٪ من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومي شهرياً.

- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي):-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي) في مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٠٠ مليون جنيه وذلك في ضوء ما تضمنه الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمتواقة مع ما جاء بالمادة (١٨) من دستور ٢٠١٤ والتي تنص على أن لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وقد تم صدور القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل، وهو نظام إلزامي، يقوم على التكافل الاجتماعي، وتحظى مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية، كما يقوم هذا النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

- دعم التأمين الصحي على الفلاحين: -

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الفلاحين في مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠٠ ألف فرد بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً.

(٣) مخصصات الأمان الاجتماعي:

تبلغ الإعتمادات المدرجة للأمان الاجتماعي في مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٩،٢٤٨ مليون جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التالي: -

المبلغ بالمليون جنيه	عدد الأسر المستفيدة (بالألف)	بيان
١٩،٠٠٠	٣،٦٠٠	مساعدات الضمان الاجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة برنامج دعم التعليم المجتمعي
٧٠	٥٥	معاش الطفل
١٧٨	٢٣	إعانات الشئون الاجتماعية والبرنامج القومي للتنمية الطفولة المبكرة
١٩،٢٤٨	جمله	

تُمنح مساعدات الضمان الاجتماعي على النحو التالي:

✓ ٣٢٣ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فرد واحد.

✓ ٣٦٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فرددين.

✓ ٤١٣ جنيه شهرياً المكونة من ثلاثة أفراد.

✓ ٤٥٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر.

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نجدي وخدمي على أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة على الكسب كبار السن من سن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل، هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقاً لما يلي:

تكافل: ٤٢٥ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ في مراحل التعليم (ابتدائي - إعدادي - ثانوي) من ٦٠-٨٠-١٠٠ جنيه شهرياً بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٠٠ جنيه.

كرامة: ٤٥٠ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفراد للأسرة الواحدة.

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تُمنح لبعض الفئات من أسر المجندين ١٨,٨ ألف أسرة، وحلالب وشلاتين ٦,٣ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

(٤) المزايا الاجتماعية (مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات):

تنفيذاً لأحكام المادة رقم (١١١) من القانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠١٩ تتحمل الخزانة العامة نحو ١٨٠,٠ مليار جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي مقابل إسقاط كافة المبالغ على الخزانة العامة لصالح الهيئة قبل تاريخ العمل بأحكام القانون المشار إليه، وقد تم تقدير مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات في مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٠٢٢,٩٩٨ مليون ١٣٤,٩٩٨ جنيه مقابل نحو ١٣٠,٠٠٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٩٩٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣,٨٪.

هذا ومن الجدير بالذكر أنه قد تم مراعاة إدراج باقى الأعباء المستحقة للهيئة القومية للتأمين الإجتماعى وفقاً للقانون المشار اليه ضمن الباب الثامن سداد القروض والبالغة نحو ٤ ملليار جنيه بإصدار سندات بسعر الفائدة السائد في السوق.

(٥) نفقات علاج مواطنى جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة):

تبلغ تقديرات نفقات علاج مواطنى جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) في مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧٠٣٥ مليون جنيه.

(٦) المنح والمساعدات:

وهي برامج تمويل للأغراض الإنسانية والإجتماعية مخصص لها نحو ٨،٣٥٢ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ثالثاً: الدعم والمنح ل مجالات التنمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض وتبلغ تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٢٨٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وبخض قدره نحو ٨٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسبة خفض قدرها نحو ٢٢٪.

(مليون جنيه)

الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
١٤٣,٥	١٢٨,٤	<u>قروض بنك الاستثمار القومي</u>
٠,٧	٠,٥	إسكان المحافظات
٠,١	٠,١	شركات الإسكان والتعمير
٦,٠	٦,٠	مشروعات استصلاح الأراضي
٠,٣	٠,٣	المشروعات التصديرية وضمان الصادرات
٦٤,٩	٦٣,٠	المناطق الصناعية بالمحافظات
٣٢,٩	٣٦,١	هيئة المجتمعات العمرانية
٣,٤	٣,٣	تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك الاستثمار القومي)
٢٥١,٨	٢٣٧,٧	<u>جملة قروض بنك الاستثمار القومي</u>
٧٤,٠	٢٨,٣	هيئة تعاونيات البناء والإسكان
٢٥,٠	١٢,٠	(قروض بنك التعمير والإسكان والبنك العقاري المصري العربي)
٩,٢	٢,٠	<u>بنك التعمير والإسكان</u>
٣٦٠,٠	٢٨٠,٠	أخرى
		<u>الاجمالي العام</u>

(٢) دعم برنامج الإسكان الاجتماعي:

تبليغ تقديرات الاعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧,٧٦٢ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٢,٠٦٢ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغ نحو ٥,٧٠٠ مليون جنيه وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرنامج دعم عدد ١٢٠ ألف وحدة سكنية ومن الجدير بالذكر أن هذا الدعم يتضمن نحو ٤,٠٩٢ مليون جنيه قيمة الدعم النقدي الذي يتم منحه للفئات المستفيدة بالإضافة إلى نحو ٣,٦٧٠ مليون جنيه قيمة دعم المرافق.

رابعاً: الدعم والمنح لأنشطة الإقتصادية:

(١) دعم تنشيط الصادرات:

تبلغ تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية في مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٤،٢٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ٧،٠٠٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، وذلك نتيجة قيام وزارة المالية بسداد مبالغ متراكمة من دعم تنشيط الصادرات خلال العامين الماليين السابقيين تقدر بنحو من ٢١،٠ إلى ٢٥،٠ مليار جنيه.

وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم تنشيط الصادرات من كلا من وزارة التجارة والصناعة وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

(٢) دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل:

تبلغ تقديرات برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل نحو ٣،٥٠٠ مليون جنيه في مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ وهو ذات المبلغ المخصص لهذا الغرض بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

ويستهدف مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ الإنتهاء من توصيل الغاز الطبيعي لعدد ١،٢ مليون أسرة بما يؤدي إلى تخفيف دعم المواد البترولية الموجه لأنبوبة البوتاجاز.

(٣) دعم برنامج صندوق تمويل المركبات:

تبلغ تقديرات برنامج دعم إحلال المركبات نحو ٢،٠٠٠ مليون جنيه في مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ لتمويل الجانب المستحق عن السنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات (٧٠ ألف سيارة أجرة وميكروباص وملاكي) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين.

المصروفات الأخرى

تبليغ تقديرات المصروفات الأخرى بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١١٣,٧٨٧ مليون جنيه (١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ١٠٥,٠٠٠ مليون جنيه (١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٨,٧٨٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٪.

ومن أهم هذه التقديرات الاعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومي واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل مجلس النواب والجهاز المركزي للمحاسبات بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات في الهيئات المحلية والدولية.

شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"

تبلغ تقديرات "شراء الأصول غير المالية - الإستثمارات" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٣٥٨،١١٣ مليون جنيه (٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٢٨٠،٦٩٨ مليون جنيه (٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

وتتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة بعجز من الخزانة العامة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ تبلغ نحو ٢٠٢،٠٠ مليار جنيه بخلاف نحو ٨٠٠ مليون جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات.

والإستثمارات المشار إليها هي الإستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الدخلة في الموازنة العامة للدولة.

وتتضمن خطة التنمية البشرية والاجتماعية للإستثمارات العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات في مجالات الزراعة واستصلاح الأراضي، و مجالات النقل، و مجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والصحة والتعليم وغيرها.

وفيما يلي توزيع خطة التنمية البشرية والاجتماعية للإستثمارات موزعة على الجهات المازنية:

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢	الموازنة المعدلة ٢٠٢٠/٢٠٢١
الجهاز الإداري	٢٠٥،٩٩٢	١١٣،١٠١
الإدارة المحلية	٢١،٢٩٣	٢١،٧٤١
الهيئات الخدمية	١١٥،٠٢١	١٣٠،٨٥٦
تعويضات	٦،٠٠٠	٦،٠٠٠
الاحتياطيات	٩،٨٠٧	٩،٠٠٠
الاجمالي	٣٥٨،١١٣	٢٨٠،٦٩٨

هذا ويوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٨)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	التغير	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
				(٣-١)	متوقع (٣)	موازنة معدلة (٢)	مشروع موازنة (١)
			فعلي				
١٤,٦٦٦	١٩,٥٢٠	٢٤,١٣٥	٩,٣٩٠	٢٣,١٣٩	٢٣,٥٧٨	٣٢,٩٦٨	* مبانى وإنشاءات :
١٧,٣٩٨	٢١,٤٧٠	٣٦,٢١٢	٣٠,٨١	٤٦,١٢٢	٥١,٢٩٢	٥٤,٣٧٢	X مبانى سكنية
٤١,٩٥٨	٥٣,٤٧٦	٦٤,٠٨٤	٦٧,٢٠٤	٧٤,٣١٥	١٠٠,٤٩٣	١٦٧,٦٩٦	X مبانى غير سكنية
٧٤,٠٢٢	٩٤,٤٦٦	١٢٤,٤٣١	٧٩,٦٧٤	١٤٣,٥٧٦	١٧٥,٣٦٢	٢٥٥,٠٣٦	X تشييدات
							جملة
							* الات ومعدات ووسائل نقل :
٦١٧	٢٠,٢٨٦	٢٠,٢١٧	١,١٤٧-	٣,٤٩٨	٤,١٥١	٣,٠٠٤	X وسائل نقل
٥١٢	٤٩٨	٥٨٥	٢٨	٥٧٢	٩٥٥	٩٨٣	X وسائل انتقال
١٢,٣١٤	١٤,٦٥٦	٢٢,٤٩٧	٧,٢٠٣-	٥٣,٥٥٢	٥٢,٠٣٧	٤٤,٨٣٤	X الات ومعدات
٠	٠	٠	٢,٥٨٨	٤٨٨	٠	٢,٥٨٨	X الات ومعدات طبية
٣٠٠	٥٢٥	٥٦٢	١١٣	١٠٦٩	١,١٨٦	١,٢٩٩	X عدد وادوات
٢,٢٨٤	٢,٨٨٥	٧,٤٦٩	٣,١٠٧	١٢,٩٧٢	١٤,٥٤٥	١٧,٦٥٢	X تجهيزات
١٦,٠٢٧	٢٠,٨٥٠	٣٣,٣٣١	٢,٥١٤-	٧٢,١٥٠	٧٢,٨٧٤	٧٠,٣٦٠	جملة
							* أصول ثابتة أخرى :
٣٢	٥٧	٦١	٢٢	١٩٩	٢٠٣	٢٢٥	X شروة حيوانية ومانية (أصول زراعية)
٣٢	٥٧	٦١	٢٢	١٩٩	٢٠٣	٢٢٥	جملة
٩٠,٠٨٢	١١٥,٣٧٣	١٥٧,٨٢٣	٧٧,١٨١	٢١٥,٩٢٥	٢٤٨,٤٣٩	٣٢٥,٦٢١	احمالي الأصول الثابتة
							* الاصول الطبيعية :
١,٥٨٦	١,٢٠٠	٢,٩٠٧	٥٨٦-	٥,١٤٢	٢,٢٥٥	١,٦٦٩	X شراء أراضى
٢٥٩	١٢٥	١٨٧	١٦٣-	٢٨٣	٢٩٩	١٣٦	X تمهيد وأستصلاح أراضى
٢	٢	٢	٣	٥	٥	٨	X أصول طبيعية أخرى
١,٨٤٧	١,٣٢٧	٣,٠٩٦	٧٤٦-	٥,٤٢٩	٢,٥٥٨	١,٨١٢	جملة
							X فوائد سابقة على بدء التشغيل
٩٤٩	٤٧٤	٦٢٩	٢٩٠-	١,٣٠٤	١,٤٠١	١,١١١	X البعثات
٣٠٠٢٤	١,٨٨٥	٢,٧٠٦	٥,٣٠٨	٥,٥٦٥	٨,١٤٥	١٣,٤٥٣	X ابحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية
١٣,٤٣٩	٢٣,٧٥٨	٢٦,٨٨٠	٥,١٠١-	٣,٢٦٥	٥,١٢٦	٢٥	X دفعات مقدمة
٢١	٣٧	١٧	٠	٠	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	X التعويضات وتعويضات فروق الأسعار للمقاولين
٢٩٣	٤٤٠	٤٦٤	١٠٩	٢٧٨	٩	١١٧	X الاجور للمشروعات الاستثمارية
٠	٠	٠	٨٠٧	٠	٩,٠٠٠	٩,٨٠٧	X إحتياطيات عامة
١٠٩,٦٨٠	١٤٣,٣٤٢	١٩١,٦٤٢	٧٧,٤١٥	٢٣١,٧٨٩	٢٨٠,٦٩٨	٣٥٨,١١٣	احمالي الاستثمار
%٢,٥	%٢,٧	%٣,٣		%٣,٦	%٤,١	%٥,٠	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
%٨,٨	%١٠,٥	%١٣,٤		%١٤,٤	%١٦,٤	%١٩,٥	نسبة إلى إجمالي المصروفات
%٧,٢	%٨,٨	%١٠,٠		%١٠,٩	%١٢,٢	%١٤,٦	نسبة إلى إجمالي الموازنة

ب) المصاروفات وفقاً للتصنيف الوظيفي

تفصى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة - والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الاقتصادي لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإداري للجهات والوحدات، كما تُعرض المصاروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة.

وقد عرضت على سعادتكم فيما سبق المصاروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وجملتها نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الاقتصادي لأوجه نشاط الدولة، وتم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور وتعويضات العاملين، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح ومزايا اجتماعية، مصاروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الاستثمارات).

وإلتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سعادتكم مصاروفات مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وجملتها نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، الدفاع والأمن القومي، النظام العام، الشئون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان والمرافق، الصحة، الشباب والثقافة والشئون الدينية، التعليم، والحماية الاجتماعية.

وفيما يلى عرض لكتونات التصنيف الوظيفي

١- قطاع الخدمات العامة:

يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات العامة، البحث الأساسية، البحوث والتطوير في مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس التخصصية، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزي للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

٢- قطاع الدفاع والأمن القومي:

يتضمن خدمات الأمن والدفاع، الدفاع المدني وخطط الطوارئ، البحث والتطوير في مجال الدفاع، ومن أهم الجهات الرئيسية: وزارة الدفاع، وزارة الإنتاج الحربي.

٣- قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة:

يتضمن خدمات الشرطة والسجون، الحماية ضد الحريق، المحاكم، البحث والتطوير في مجال النظام العام وشئون السلامة العامة، ومن أهم الجهات الرئيسية: وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية العليا، الهيئات القضائية، دار الإفتاء المصرية، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العيني.

٤- قطاع الشئون الإقتصادية:

يتضمن إدارة الشئون الإقتصادية والتجارية، شئون العمالة الشاملة، الزراعة والرى، الإنتاج الحيوانى والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة البحث والتطوير فى مجال الشئون الإقتصادية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التجارة والصناعة، وزارة التعاون الدولى، مصلحة دمغ المسوغات والموازين، مديريات التموين بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة القوى العاملة، مديريات القوى العاملة بالمحافظات، وزارة الزراعة، مديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والرى، الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

٥- قطاع حماية البيئة:

يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث والبحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

هيئة النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة البيئة، الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى.

٦- قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية:

يتضمن تنمية الإسكان، إدارة شئون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف الصرف الصحى، إنارة الشوارع، البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الإسكان والمرافق، مديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، صندوق تطوير المناطق العشوائية، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى.

قطاع الصحة: -٧

يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكيز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحث والتطوير في مجال الشئون الصحية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الصحة، مديريات الشئون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الدواء المصرية، معهد بحوث أمراض العيون، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان.

قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية: -٨

يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحث والتطوير في مجال الشباب والثقافة والدين، ومن أهم الجهات الرئيسية:

المجلس القومي للشباب، المجلس القومي للرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، المركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، هيئة الاستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

قطاع التعليم: -٩

يتضمن التعليم قبل الجامعي بكافة مراحله، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة التعليم، البحث والتطوير في مجال التعليم، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التربية والتعليم، مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وزارة التعليم العالي، الجامعات، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي لامتحانات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صندوق تطوير التعليم.

١٠- قطاع الحماية الاجتماعية:

يتضمن المساندة الاجتماعية في حالات العجز والشيخوخة، الضمان الاجتماعي، معاش الطفل، الحماية الاجتماعية، الدعم، دعم المعاشات الضمانية والتأمينية الاستثنائية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التضامن الاجتماعي، مديريات الشئون الاجتماعية بالمحافظات، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية.

ويوضح كل من الجدولين رقمي (٩، ١٠) التصنيف الوظيفي لمصروفات الموارنة وفقاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفي على مستوى الأبواب:-

جدول رقم (٩)
التصنيف الوظيفي لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	النغير (٢-١)	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	الأنشطة الوظيفية
				موازنة معدلة (٢)	مشروع موازنة (١)	
٥٠٤,٢١٦	٦١٥,٥١٣	٦٦٤,٢٩٧	٨٠,٨٠٦	٧٧٦,٤٦٢	٨٥٧,٢٦٨	* الخدمات العامة
٦٣,٠٥١	٦٩,٩١١	٧٤,٤٨٦	٧,٦٩٩	٨٠,٤١٩	٨٨,١١٨	* النظام العام وشئون السلامة العامة
٦١,١٧٥	٧٠,٣٩٥	٨٧,٣٦٢	١,٣١٩-	١١١,٧٩٥	١١٠,٤٧٦	* الشئون الاقتصادية
٣,١٩٢	٣,١٨٩	٣,٩٨٨	٥١٩-	٣,٣٢٣	٢,٨٠٤	* حماية البيئة
٤٢,٢٢٩	٤٨,٢٣٢	٥٩,٥٦٨	٦٠٤-	٧٩,٥٢٩	٧٨,٩٢٥	* الإسكان والمرافق المجتمعية
٦٠,٨٣٣	٧٣,٠٦٤	٨٧,٠٦٣	١٥,٢١٨	٩٣,٥٤٤	١٠٨,٧٦١	* الصحة
٣٤,٢٧٥	٤٠,١٨٣	٤٥,٥٠٧	٩٥١	٤٨,٣٩٥	٤٩,٣٤٦	* الشباب والثقافة والشئون الدينية
١٠٩,١٨٨	١٢٢,٩٤٥	١٤٥,١٨٥	١٥,٠٦٦	١٥٧,٥٨٠	١٧٢,٦٤٦	* التعليم
٣١٠,٨٨٧	٢٦٤,٣٧٥	١٩٩,٩٦٩	٢,٥٩١-	٢٨٥,٩٦٩	٢٨٣,٣٧٨	* الحماية الاجتماعية
٥٥,٣٦٢	٦٢,٠٦٢	٦٧,٢٩٨	٩,٨٣٨	٧٦,١٦٤	٨٦,٠٠١	* أنشطة وظيفية متنوعة
<u>١٠٢٤٤,٤٤٠</u>	<u>١٠٣٦٩,٨٧٠</u>	<u>١٠٤٣٤,٧٢٣</u>	<u>١٢٤,٥٤٥</u>	<u>١٠٧١٣,١٧٨</u>	<u>١٠٨٣٧,٧٢٣</u>	<u>الإجمالي</u>
<u>%٧٨,٠</u>	<u>%٧٥,٧</u>	<u>%٧٤,٧</u>		<u>%٢٥,٠</u>	<u>%٢٥,٩</u>	<u>نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي</u>

جدول رقم (١٠) المقص وفاث بالتصنيف المظيف على مسنته، أنه المقص وفاث

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

حيازة الأصول المالية

تمثل حيازة الأصول المالية مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الاقتصادية التي تعانى خللاً في هيكلها التمويلي، وكذلك مساهمات الخزانة في إصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاماً على الخزانة العامة للدولة، وتقدر الاعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية بمشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بنحو ٣٠،٢٩٢ مليون جنيه (بنسبة ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٣٠،٧٥٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢٠/٢١ (بنسبة ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بخفض قدره نحو ٤٥٨ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٥٪.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ فيما يلى:

(بالمليون جنيه)

البيان	جزئي	كلى
<u>مساهمات في هيئات اقتصادية:</u>		١٣،٣٠٤
ـ هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	٤،٨٥٩	
ـ الهيئة الوطنية للإعلام	١،٨٣٣	
ـ المتحف المصري الكبير	٣،٣٠٠	
ـ نقل الركاب (القاهرة والإسكندرية)	٤٩٣	
ـ هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والتجددية	٤٥٣	
ـ وكالة الفضاء المصرية	٥٤٩	
ـ الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب	٢٠٠	
ـ الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضي	١٤٥	
ـ الهيئة القومية للانفاق	١،٣٧٧	
ـ باقى الهيئات الاقتصادية	٩٥	
<u>مساهمات في شركات قابضة:</u>		٢،٦٠٤
ـ الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج	١،٥٧٢	
ـ الشركة القابضة لكهرباء مصر "مديونية هيئة كهربة الريف"	٢٨٢	
ـ الشركة القابضة لكهرباء مصر "مقابل الإعفاءات الضريبية عن المشروعات الخاصة بالخطة العاجلة"	٧٥٠	
<u>مساهمات في شركات قطاع عام</u>		١،٠٠٠
ـ شركات الإنتاج الحربي (مساهمات لتمويل الخطة الاستثمارية)		
<u>استكمال حصة وزارة المالية في رأس المال صندوق مصر</u>		٢،٠٠٠
<u>حصة مصر في رؤوس أموال مؤسسات و هيئات دولية</u>		٣،٨٩٦
<u>باقى البنود</u>		٢،٣٦٠
<u>احتياطي عام</u>		٥،١٢٨
<u>الاجمالي</u>		٣٠،٢٩٢

سداد القروض

يمثل سداد القروض قيمة الأقساط التي يحل موعد سدادها أو إلاتها خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث تبلغ تقديرات اعتمادات سداد القروض التي حل موعد سداد أقساطها أو إلاتها بمشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٥٩٣،٠٠٠ مليون جنيه (٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٥٥٥،٥٦٩ مليون جنيه (٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بزيادة قدرها نحو ٣٧،٤٣١ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٦,٧٪.

وتتمثل أقساط القروض المقدرة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ فيما يلي:

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير
أقساط قروض خارجية معاد إقراضها	٥،٤٦٧	٥،١١٤	٣٥٣
سداد قروض لبنك الاستثمار القومي	١٦٤	٢٠٠	٣٦-
سداد قروض لمصادر أخرى	١٨٩،٣٦٩	١٦٩،١٧٥	٢٠،١٩٤
سندات على الخزانة العامة	٢٨٢،٦٧٣	٣٤٤،٨٠٢	٦٢،١٢٩-
جملة سداد القروض المحلية (١)	٤٧٧،٦٧٣	٥١٩،٢٩١	٤١،٦١٨-
أقساط الدين العام الخارجي	١١٤،٣٨٠	٣٥٠،٥٩	٧٩،٣٢١
أقساط خارجية تسدادها الجهات	٩٤٧	١،٢١٩	٢٧٢-
جملة سداد القروض الخارجية (٢)	١١٥،٣٢٧	٣٦،٢٧٨	٧٩،٠٤٩
الإجمالي (٣+٢+١)	٥٩٣،٠٠٠	٥٥٥،٥٦٩	٣٧،٤٣١

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تتضمن إلاته ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتبع الإشارة إلى أن سداد القروض وإلاته السندات لا يُحسب ضمن مكونات العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد الأثر على الدين العام، ومن الجدير بالذكر أن بند سداد قروض لمصادر أخرى يتضمن مبلغ ٤٥ مليار جنيه مخصصة لسداد باقى القسط المستحق للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والبالغ قيمته نحو ١٨٠،٠ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.

الموارد

يبلغ إجمالي موارد الدولة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٢٤٦١،٠١٥ مليون جنيه (٣٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هي:

- الإيرادات وتبلغ نحو ١٥٩،١٣٥ مليون جنيه بنسبة ١٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- المدخرات من حيازة الأصول المالية وتبلغ نحو ٢٧،٣٤٧ مليون جنيه بنسبة ٤,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- الإقراض وإصدار الأوراق المالية وتبلغ نحو ١٠٦٨،٥٠٨ مليون جنيه بنسبة ١٥,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول التالي الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (١١) الموارد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

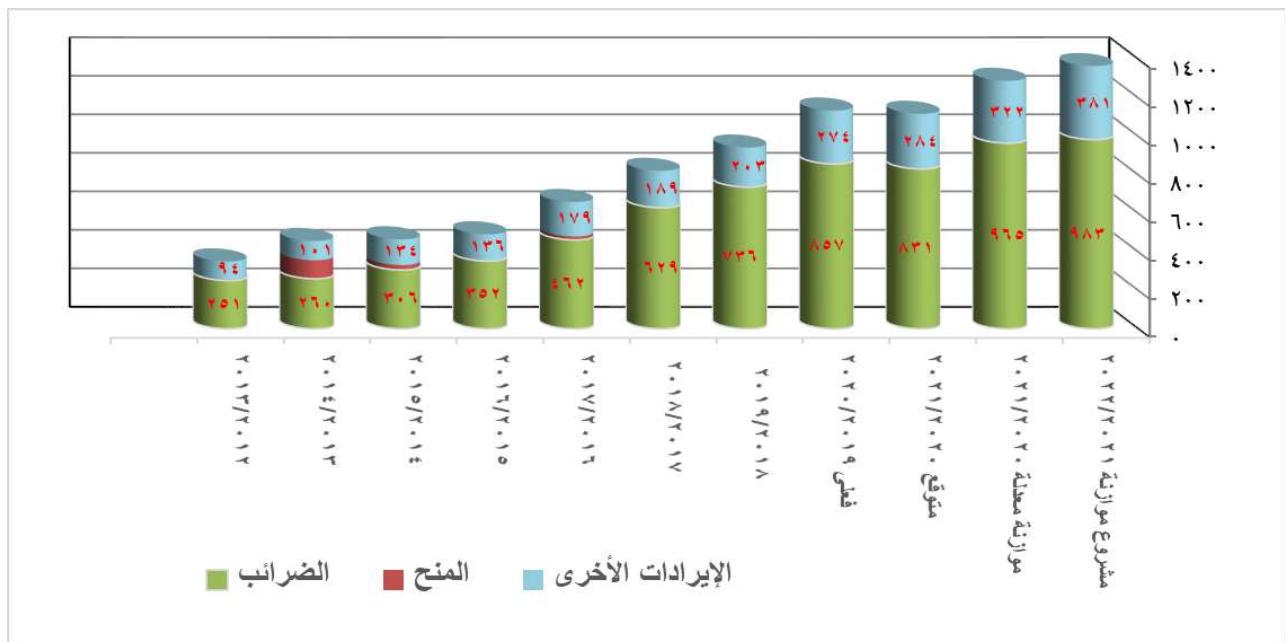
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	الناتج		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
				مالي	العام			
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٪	٪	٪	٪	٢٠٢٢
فعلى	متوقع	نسبة	قيمة	الوزن	موازنة	وزن	موازنة	
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٪	٪	٪	٪	٢٠٢٢
								الإيرادات العامة
٦٢٩٠٣٠٢	٧٣٦٠١٢١	٧٣٩٠٦٣٣	٨٣٠٠٧٨٤	١,٩	١٨٠٢٣٣	٤٢٠	٩٦٤٠٧٧٧	* الضرائب
٣٠٩٤	٢٦٦٠٩	٥٢٦٣	٢٠٢٠٩	٣٠,٢-	٦٦٨-	٠,١	٢٠٢٠٩	المدفوع
١٨٨٠٦٣٩	٢٠٣٠١٨١	٢٣٠٠٥٣٤	٢٨٤٠١٣٧	١٨,٣	٥٨٠٨٤٢	١٤٠	٣٢١٠٧٦٦	* الإيرادات الأخرى
٨٢١٠١٣٥	٩٤١٠٩١٠	٩٧٥٠٤٢٩	١٠١١٧٠١٣٠	٥,٩	٧٦٠٤٠٦	٥٦٠	١٢٨٠٨٧٥٣	حملة الإيرادات العامة
%١٨,٥	%١٧,٧	%١٦,٨	%١٧,٥					نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٠٠٢٦٥	١٦٠٥٧٥	١٤٠٦٩٨	١٨٠٠٨١	٢٩,٧	٦٠٢٦٦	٠,٩	٢١٠٠٨١	* المتاحات من مبيعات الأصول المالية
٧٠٠٠٢١٢	٦٧٢٠٥٨٢	٩٢١٠٢٢١	٩٩٧٠٧٣٣	٨,٠	٧٨٠٨٤٦	٤٣٠	٩٨٩٠٦٦٣	* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية
١٥٣١٦٦١٢	١٦٣١٠٦٧	١٩١١٠٣٤٨	٢٠١٣٢٠٩٤٣	٧,٠	١٦١٠٥١٨	١٠٠,٠	٢٠٢٩٩٠٤٩٧	اجمالي الموارد العامة
%٣٤,٥	%٣٠,٦	%٣٢,٨	%٣٣,٣					نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: الإيرادات:

تتمثل جملة الإيرادات العامة في الإيرادات التي يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر الذي يتم خلال العام المالي، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة منها الضرائب على الدخول والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية والضرائب العقارية، كما تشمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائض والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والخاص فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قدرت الإيرادات العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٥٩٠١٣٦٥ مليون جنيه (١٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ١٠٢٨٨٠٧٥٣ مليون جنيه بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (١٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة تقدر بنحو ٧٦٤٠٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥,٩٪.

ويوضح الشكل التالي تطور عناصر الإيرادات في مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بنسب الأداء الفعلى في السنوات من ٢٠١٣/٢٠١٢.



كما يوضح الجدول التالي الإيرادات في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩:

**جدول رقم (١٢)
الإيرادات**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير (٢-١)		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان		
				موقع	نسبة ٪	قيمة	وزن النسبة ٪	موازنة معدلة (٢)	وزن النسبة ٪	مشروع موازنة (١)
٦٢٩,٣٠٢	٧٣٦,١٢١	٧٣٩,٦٦٣	٨٣٠,٧٨٤	١,٩	١٨,٢٣٣	٧٤,٩	٩٦٤,٧٧٧	٧٢,٠	٩٨٣,٠١٠	* الضرائب
٣٠٤,٣٦٧	٣٥٠,٩٣٨	٣٨٢,٧٥٨	٤١٤,٩٤٧	٧,٨	٣٦,١٠٧	٣٥,٨	٤٦٠,٨٥٨	٣٦,٤	٤٩٦,٩٦٥	- الضرائب العامة
٢٦١,٥١٠	٣٠٨,٩٦٩	٢٩٤,٠١٣	٣٣٧,٢٦٨	٢,٥-	١٠,١٧٠-	٣١,١	٤٠١,١٢٠	٢٨,٦	٣٩٠,٩٥٠	- الضريبة على القيمة المضافة
٣٧,٩٠٨	٤٢٠,٢٠	٣٢٠,٥٧٢	٣٧٠,٤٨٧	٤,٧-	٢,١٠٦-	٣,٥	٤٤,٥٠٤	٣,١	٤٢,٣٩٨	- الضرائب الجمركية
٢٥,٥١٨	٣٤٠,١٩٣	٣٠٠,٢٨٩	٤١٠,٨٢	٩,٦-	٥,٥٩٨-	٤,٥	٥٨,٢٩٥	٣,٩	٥٢,٦٩٧	- باقي الإيرادات الضريبية
%١٤,٢	%١٣,٨	%١٢,٧	%١٣,٠				%١٤,١		%١٣,٨	النسبة للناتج المحلي الإجمالي
٣٦١٩٤	٢٦٦٠٩	٥٠٢٦٣	٢٦٢٠٩	٣٠,٢-	٦٦٨-	٠,٢	٢٠٢٠٩	٠,١	١,٥٤١	* المجموع
%٠,١	%٠,٠	%٠,١	%٠,٠				%٠,٠		%٠,٠	النسبة للناتج المحلي الإجمالي
١٨٨,٦٣٩	٢٠٣٠١٨١	٢٣٠,٥٣٤	٢٨٤,١٣٧	١٨,٣	٥٨,٨٤٢	٢٥,٠	٣٢١,٧٦٦	٢٧,٩	٣٨٠,٦٠٨	* الإيرادات غير الضريبية من الفوائض والأرباح وإيرادات الخدمات وغيرها
%٤,٢	%٣,٨	%٤,٠	%٤,٤				%٤,٧		%٥,٤	النسبة للناتج المحلي الإجمالي
٨٢١,١٣٥	٩٤١,٩١٠	٩٧٥,٤٤٩	١٠١٧,١٣٠	٥,٩	٧٦,٤٠٦	١٠٠,٠	١٠٢٨٨,٧٥٣	١٠٠,٠	١٠٣٦٥,١٥٩	الإجمالي
%١٨,٥	%١٧,٧	%١٦,٨	%١٧,٥				%١٨,٨		%١٩,٢	النسبة للناتج المحلي الإجمالي
%٥٣,٦	%٥٧,٧	%٥١,٠	%٥٢,٤				%٥٦,٠		%٥٥,٥	نسبة إلى إجمالي الموازنة

على الرغم من أن الموارد الضريبية تعد من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخل الأعلى لصالح الخدمات العامة والفنان الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يسهم في تمويل الإنفاق الحكومي المتنامي والذي تضطلع به الدولة في مختلف المجالات مما يساهم في تخفيض الأعباء التمويلية على الخزانة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مراعاة البعد الاجتماعي، إلا أن معدلات الضرائب للناتج المحلي تعد منخفضة نسبياً، خاصة إذا ما تم إستبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزي وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية، وتقوم وزارة المالية بتنفيذ خطة طموحة لزيادة حصيلة الضرائب وربطها بالنشاط الاقتصادي وذلك عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وميكنة الإجراءات الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية بجانب العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية والممولين.

وتبلغ تقديرات الإيرادات الضريبية بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٠٢٢،٠١٠ مليون جنيه (١٣,٨٪ من الناتج المحلي) مقابل نحو ٩٦٤،٧٧٧ مليون جنيه (١٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وبزيادة قدرها ١٨،٢٣٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١,٩٪ مقارنة بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ والتي كان قد تم إعدادها العام الماضي قبل تفشي وباء فيروس كورونا في العالم ومصر وكان من المستحيل تعديل تلك التقديرات وتخفيضها وذلك لحتمية الالتزام بالميعاد الدستوري ٢٠٢٠/٣/٣١ ويتوقع أن يكون المحصل الفعلى بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٨٣٠،٧٨٤ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالي تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها في مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية

.٢٠٢٢/٢٠٢١

**جدول رقم (١٣)
تطور حصيلة الضرائب**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

معدل النمو عن السنة السابقة %	نسبة إلى الناتج المحلي %	قيمة	موازنة		السنوات المالية
			نسبة إلى الناتج المحلي %	القيمة	
١٢,٨	%١٤,١	٧٥,٧٥٩	%١٤,٨	٧٩,٨٤٢	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢٩,١	%١٥,٨	٩٧,٧٧٩	%١٣,٢	٨١,٦٠٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١٦,٩	%١٥,٣	١١٤,٣٢٦	%١٤,٢	١٠٥,٦٤٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٢٠,٠	%١٥,٣	١٣٧,١٩٥	%١٣,٥	١٢٠,٨٢٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١٩,٠	%١٥,٧	١٦٣,٢٢٢	%١٦,٠	١٦٦,٥٧٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٤,٥	%١٤,١	١٧٠,٤٩٤	%١٢,١	١٤٥,٥٤٤	٢٠١٠/٢٠٠٩
١٢,٧	%١٤,٠	١٩٢,٠٧٢	%١٤,٦	٢٠٠,٤٢٤	٢٠١١/٢٠١٠
٨,٠	%١٢,٥	٢٠٧,٤١٠	%١٤,٠	٢٣٢,٢٣٢	٢٠١٢/٢٠١١
٢١,١	%١٣,٦	٢٥١,١١٩	%١٤,٥	٢٦٦,٩٠٥	٢٠١٣/٢٠١٢
٣,٧	%١٢,٤	٢٦٠,٢٨٨	%١٧,١	٣٥٨,٧٢٩	٢٠١٤/٢٠١٣
١٧,٥	%١٢,٦	٣٠٥,٩٥٧	%١٥,٠	٣٦٤,٢٩٠	٢٠١٥/٢٠١٤
١٥,٢	%١٣,٠	٣٥٢,٣١٥	%١٥,٦	٤٢٢,٤٢٧	٢٠١٦/٢٠١٥
٣١,١	%١٣,٣	٤٦٢,٠٠٧	%١٨,٠	٦٢٤,١٩٤	٢٠١٧/٢٠١٦
٣٦,٢	%١٤,٢	٦٢٩,٣٠٢	%١٣,٦	٦٠٣,٩١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
١٧,٠	%١٣,٨	٧٣٦,١٢١	%١٤,٥	٧٧٠,٢٨٠	٢٠١٩/٢٠١٨
٠,٥	%١٢,٧	٧٣٩,٦٣٣	%١٤,٧	٨٥٦,٦١٦	٢٠٢٠/٢٠١٩
	%١٣,٠	٨٣٠,٧٨٤	%١٤,١	٩٦٤,٧٧٧	٢٠٢١/٢٠٢٠ ميزانية معدلة / متوقعة
			%١٣,٨	٩٨٣,٠١٠	٢٠٢٢/٢٠٢١ مشروع

جدول رقم (١٤)
مكونات الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
مالي	مالي	مالي	مالي	مالي	مالي
٣٠٤,٣٦٧	٣٥٠,٩٣٨	٣٨٢,٧٥٨	٤١٤,٩٤٧	٤٦٠,٨٥٨	٤٩٦,٩٦٥
<u>٪٦,٩</u>	<u>٪٦,٦</u>	<u>٪٦,٦</u>	<u>٪٦,٥</u>	<u>٪٦,٧</u>	<u>٪٧,٠</u>
٢٦١,٥١٠	٣٠٨,٩٦٩	٢٩٤,٠١٣	٣٣٧,٢٦٨	٤٠١,١٢٠	٣٩٠,٩٥٠
<u>٪٥,٩</u>	<u>٪٥,٨</u>	<u>٪٥,١</u>	<u>٪٥,٣</u>	<u>٪٥,٩</u>	<u>٪٥,٥</u>
٣٧,٩٠٨	٤٢,٠٢٠	٣٢,٥٧٢	٣٧,٤٨٧	٤٤,٥٠٤	٤٢,٣٩٨
<u>٪٠,٩</u>	<u>٪٠,٨</u>	<u>٪٠,٦</u>	<u>٪٠,٦</u>	<u>٪٠,٧</u>	<u>٪٠,٦</u>
٢٥,٥١٨	٣٤,١٩٤	٣٠,٢٨٩	٤١٠,٨٢	٥٨,٢٩٥	٥٢,٦٩٧
<u>٪٠,٦</u>	<u>٪٠,٦</u>	<u>٪٠,٥</u>	<u>٪٠,٦</u>	<u>٪٠,٩</u>	<u>٪٠,٧</u>
<u>٦٢٩,٣٠٢</u>	<u>٧٣٦,١٢١</u>	<u>٧٣٩,٦٣٣</u>	<u>٨٣٠,٧٨٤</u>	<u>٩٦٤,٧٧٧</u>	<u>٩٨٣,٠١٠</u>
<u>٪١٤,٢</u>	<u>٪١٣,٨</u>	<u>٪١٢,٧</u>	<u>٪١٣,٠</u>	<u>٪١٤,١</u>	<u>٪١٣,٨</u>
<u>٪٧٦,٦</u>	<u>٪٧٨,٢</u>	<u>٪٧٥,٨</u>	<u>٪٧٤,٤</u>	<u>٪٧٤,٩</u>	<u>٪٧٢,٠</u>
<u>٪٤١,١</u>	<u>٪٤٥,١</u>	<u>٪٣٨,٧</u>	<u>٪٣٩,٠</u>	<u>٪٤٢,٠</u>	<u>٪٣٩,٩</u>
الإجمالي					
النسبة للناتج المحلي الإجمالي					
نسبة الى إجمالي الإيرادات					
نسبة الى إجمالي الموارد					

وفيما يلى أهم مكونات الضرائب المشار إليها:

أولاً - الضرائب العامة:

تبلغ تقديرات الضرائب العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٤٩٦,٩٦٥ مليون جنيه (٧,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٤٦٠,٨٥٨ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها ٣٦,١٠٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٨٪ ولكن المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٤١٤,٩٤٧ مليون جنيه فقط حيث أن الـ ٤٦٠,٨٥٨ مليون جنيه كان قد تم تقديرها قبل إنتشار وباء فيروس كورونا وبذلك تكون تقديرات الضرائب العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أكبر من المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية الحالية بنحو ٨٢٠,١٨ مليون جنيه.

ثانياً - الضريبة على القيمة المضافة:

تبلغ تقديرات الضرائب على القيمة المضافة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٩٠,٩٥٠ مليون جنيه (٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٤٠١,١٢٠ مليون جنيه بالموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بخفض قدره نحو ١٠,١٧٠ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٢,٥٪ ولكن المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٣٣٧,٢٦٨ مليون جنيه فقط حيث أن الـ ٤٠١,١٢٠ مليون جنيه كان قد تم تقديرها قبل إنتشار وباء فيروس كورونا وبذلك تكون تقديرات الضرائب على القيمة المضافة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أكبر من المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية الحالية بنحو ٥٣,٦٨٣ مليون جنيه.

ثالثاً: الضرائب الجمركية:

تبلغ تقديرات الضرائب الجمركية بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٤٢,٣٩٨ مليون جنيه (٦٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٤٤,٥٠٤ مليون جنيه بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٧٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بخفض قدره ٢٠٦١٠٦ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٤,٧٪ ولكن المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٣٧,٤٨٧ مليون جنيه فقط وبذلك تكون تقديرات الضرائب الجمركية بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أكبر من المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية الحالية بنحو ٩١١,٤ مليون جنيه.

وتوضح الجداول التالية تطور الحصيلة على مكونات الضرائب بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالحصيلة الفعلية عن السنوات المالية من ٢٠١٩/٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠/٢٠٢١.

جدول رقم (١٥)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
فعلى			متوقع	موازنة معدلة	مشروع موازنة	
٤٠,٩٧٦	٥٦,٩٣٨	٦٤,٠٢٢	٧٧,١٩٩	٧٧,٤٩٩	٩٠,٤٤٣	<u>أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :</u>
١٦,٨١٥	٢٤,٦٥٧	٢٨,٦٧٢	٣٧,٧٩٥	٤٢,٧٠٠	٤٩,٩٥٨	- ضريبة المرتبات وما في حكمها
١,٦٥٠	٢,٥٠٦	٢,٧٩٨	٣,٧٢٠	٤,٩٠٠	٤,٨١٢	- ضريبة النشاط التجارى والصناعى
٣٩٩	٨٦٧	١,٠٤٤	١,٢٠٩	١,٠٢٩	١,٧٣٤	- ضريبة النشاط المهني غير التجارى
<u>٥٩,٨٤١</u>	<u>٨٤,٩٦٨</u>	<u>٩٦,٥٣٦</u>	<u>١١٩,٩٢٣</u>	<u>١٢٦,١٢٨</u>	<u>١٤٦,٩٤٧</u>	<u>جملة</u>
						<u>ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :</u>
٥١,٩٧٦	٤٢,٥٣٢	٢٦,٣٣٧	٤١,٦٠٢	٤١,٦٠٢	٤١,٥٥٠	- ضرائب البترول
٢٩,٩٠٠	٣٤,٤٨٠	٤٢,٩١٣	٣١,٦٣٨	٣٤,٢٠٤	٣٤,٠٤٠	- ضرائب قناة السويس
٠	٠	٠	٠	٠	٠	- ضرائب البنك المركزى
٦٠,٧٧٦	٨٥,٧٦٣	١١٩,٦٢٥	١٢٣,١٣٣	١٤٥,٩٤٤	١٤٤,٧٢٠	- ضرائب باقى الشركات
<u>١٤٢,٦٥٢</u>	<u>١٦٢,٧٧٥</u>	<u>١٨٨,٨٧٥</u>	<u>١٩٦,٣٧٣</u>	<u>٢٢١,٧٥٠</u>	<u>٢٢٠,٣١٠</u>	<u>جملة</u>
						<u>ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :</u>
٣٨,٤٩٧	٣٤,٥٢٦	٣٠,٥٧٩	١٩,١٧٤	٢٤,٩٢٩	٣٢,٤٤٨	- من البنك المركزى
٠	١٢	٠	٥٥	٠	٠	- من البنوك التجارية
<u>٣٨,٤٩٧</u>	<u>٣٤,٥٣٨</u>	<u>٣٠,٥٧٩</u>	<u>١٩,٢٢٩</u>	<u>٢٤,٩٢٩</u>	<u>٣٢,٤٤٨</u>	<u>جملة</u>
						<u>رابعاً : ضريبة الدمغة :</u>
٤,٦٨٣	٢,٢٤٣	١,٤٨٦	٢,٢٠٠	٢,٧٠٠	٢,٦٦٤	- الدمغة على المرتبات
١٣,٤٥٩	١٧,٦٣٤	١٥,٠١٨	١٨,٧٣٤	٢٥,٣٢١	٢٣,١٧٥	- الدمغة النوعية
<u>١٨,١٤٢</u>	<u>١٩,٨٧٨</u>	<u>١٦,٥٠٤</u>	<u>٢٠,٩٣٤</u>	<u>٢٨,٠٢١</u>	<u>٢٥,٨٣٩</u>	<u>جملة</u>
						<u>خامساً : باقى الضرائب :</u>
٨٠٠	٦٢٥	٦٧٥	٤٣٦	٨٦٨	٩٥٦	- ضريبة التضامن الاجتماعى
٤٣,٧٢٢	٤٦,٩٢٨	٤٨,٩٧٢	٥٦,٩٦٠	٥٣,٧٦٠	٦٩,٠٠٠	- الضرائب على الأذون والسنادات
٥١	٥٧	١٠	٢٠	٩٩٥	٣٧٩	- ضرائب الارباح الرأسمالية
٦٦٢	١,١٧٠	٦٠٧	١,٠٧٢	٤,٤٠٧	١,٠٨٦	- أخرى
<u>٤٥,٢٣٤</u>	<u>٤٨,٧٨٠</u>	<u>٥٠,٢٦٤</u>	<u>٥٨,٤٨٨</u>	<u>٦٠,٠٣٠</u>	<u>٧١,٤٢١</u>	<u>جملة</u>
						<u>اجمالي الضرائب العامة</u>
<u>٪٦,٩</u>	<u>٪٦,٦</u>	<u>٪٦,٦</u>	<u>٪٦,٥</u>	<u>٪٦,٧</u>	<u>٪٧,٠</u>	<u>نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي</u>
<u>٪٣٧,١</u>	<u>٪٣٧,٣</u>	<u>٪٣٩,٢</u>	<u>٪٣٧,١</u>	<u>٪٣٥,٨</u>	<u>٪٣٦,٤</u>	<u>نسبة الى إجمالي الإيرادات</u>
<u>٪١٩,٩</u>	<u>٪٢١,٥</u>	<u>٪٢٠,٥</u>	<u>٪١٩,٥</u>	<u>٪٢٠,٢</u>	<u>٪٢٠,٢</u>	<u>نسبة الى إجمالي الموازنة</u>

جدول رقم (١٦)
الضريبة على القيمة المضافة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
فعلى			متوقع	موازنة معدلة	مشروع موازنة	
						<u>* الضريبة على القيمة المضافة:</u>
٤٣٠٩٩	٥٠٣٥١	٥٣٠١٧	٦٧٦٨٧	٧٥٢٠٨	٧٨٨٩٧	- الضريبة على السلع المحلية
٨٣٩٣٩	١٠٥٠٠٠	٩٥٢٤٩	١٠٧١٤٢	١٤٦٠٥٠	١٢٨٣١٢	- الضريبة على السلع المستوردة
<u>١٢٧٠٣٨</u>	<u>١٥٥٣٥١</u>	<u>١٤٨٢٦٦</u>	<u>١٧٤٨٢٩</u>	<u>٢٢١٢٥٨</u>	<u>٢٠٧٢٠٩</u>	<u>جملة</u>
						<u>* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):</u>
٥١٦٥٤	٥٦٣٨٩	٦١١٤١	٧٢٤٢٠	٧٤٨٢٠	٧٩٠٦٠	(محلي ومستورد)
٤٠٤٧٠	٤١٤٨٤	٢٧٥٩٩	٢٤٥٦٧	١٦٧٦٧	٢٥٨١٣	- المنتجات البترولية
١٣١٠٩	١٣٤١٧	١١٥٤٤	١٣٤٥٧	٢١٣١٩	١٧٧٠٥	- أخرى
<u>١٠٥٢٣٤</u>	<u>١١١٢٩٠</u>	<u>١٠٠٢٨٣</u>	<u>١١٠٤٤٤</u>	<u>١١٢٩٠٦</u>	<u>١٢٢٥٧٨</u>	<u>جملة</u>
						<u>* الضريبة على الخدمات:</u>
٦٠٦٥	٨٩١٥	١٠٣٩٣	١٣٢٦١	١٥٢٦٠	١٤٩١٩	- خدمات الاتصالات الدولية والمحالية
١٥٨١٩	٢٤٠٤٨	٢٨١٩٠	٣٣٦٦٩	٣٩١٦٩	٣٩٢٩٤	- خدمات التشغيل للغير
٥٨٩٤	٧١٢٧	٥٤٧٨	٣٤٩٥	٩٦٣٦	٥١٢٤	- الخدمات المقدمة في الفنادق والمطاعم السياحية
١٤٤٦٠	٢٠٢٣٨	١٤٠٣	١٥٧٠	٢٨٩١	١٠٨٢٦	- خدمات أخرى
<u>٢٩٠٢٣٨</u>	<u>٤٢٣٢٨</u>	<u>٤٥٤٦٤</u>	<u>٥١٩٩٤</u>	<u>٦٦٩٥٦</u>	<u>٦١١٦٣</u>	<u>جملة</u>
<u>٢٦١٥١٠</u>	<u>٣٠٨٩٦٩</u>	<u>٢٩٤٠١٣</u>	<u>٣٣٧٠٢٦٨</u>	<u>٤٠١١٢٠</u>	<u>٣٩٠٩٥٠</u>	<u>إجمالي الضريبة على القيمة المضافة</u>
<u>%٥,٩</u>	<u>%٥,٨</u>	<u>%٥,١</u>	<u>%٥,٣</u>	<u>%٥,٩</u>	<u>%٥,٥</u>	<u>نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي</u>
<u>%٣١,٨</u>	<u>%٣٢,٨</u>	<u>%٣٠,١</u>	<u>%٣٠,٢</u>	<u>%٣١,١</u>	<u>%٢٨,٦</u>	<u>نسبة إلى إجمالي الإيرادات</u>
<u>%١٧,١</u>	<u>%١٨,٩</u>	<u>%١٥,٤</u>	<u>%١٥,٨</u>	<u>%١٧,٤</u>	<u>%١٥,٩</u>	<u>نسبة إلى إجمالي الموازنة</u>

**جدول رقم (١٧)
الضرائب والرسوم الجمركية**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
فعلي			متوقع	موازنة معدلة	مشروع موازنة	
						* <u>الضريبة على الواردات :</u>
٣٦,٢٤٦	٤٠,٣٤٤	٣١,١٠٦	٣٦,٢٤٤	٤٢,٢٤٤	٤١,٠٩٨	- <u>الضرائب الجمركية القيمية</u>
<u>٣٦,٢٤٦</u>	<u>٤٠,٣٤٤</u>	<u>٣١,١٠٦</u>	<u>٣٦,٢٤٤</u>	<u>٤٢,٢٤٤</u>	<u>٤١,٠٩٨</u>	<u>جملة</u>
٦٠٣	٦٥١	٥٣٨	٦٦٠	١,١٦٠	٧٠٠	- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان
<u>٣٦,٨٤٨</u>	<u>٤٠,٩٩٥</u>	<u>٣١,٦٤٤</u>	<u>٣٦,٩٠٤</u>	<u>٤٣,٤٠٤</u>	<u>٤١,٧٩٨</u>	<u>جملة الضرائب على الواردات</u>
						* <u>الضرائب على التجارة الدولية :</u>
٤٢٩	٤٢٧	٣٥٤	٠	٣٦٨	٠	- <u>الضرائب على الصادر</u>
٥٥٨	٥٢٥	٤٩١	٤٩٥	٦٤٤	٥٠٥	- <u>إيرادات الغرامات</u>
٧٣	٧٣	٨٢	٨٨	٨٨	٩٥	- <u>إيرادات المضبوطات</u>
<u>١٠٠٥٩</u>	<u>١٠٠٢٥</u>	<u>٩٢٨</u>	<u>٥٨٣</u>	<u>١,١٠٠</u>	<u>٦٠٠</u>	<u>جملة الضرائب على التجارة الدولية</u>
<u>٣٧,٩٠٨</u>	<u>٤٢,٠٢٠</u>	<u>٣٢,٥٧٢</u>	<u>٣٧,٤٨٧</u>	<u>٤٤,٥٠٤</u>	<u>٤٢,٣٩٨</u>	<u>اجمالي الضرائب الجمركية</u>
<u>٪٠.٩</u>	<u>٪٠.٨</u>	<u>٪٠.٦</u>	<u>٪٠.٦</u>	<u>٪٠.٧</u>	<u>٪٠.٦</u>	<u>نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي</u>
<u>٪٤.٦</u>	<u>٪٤.٥</u>	<u>٪٣.٣</u>	<u>٪٣.٤</u>	<u>٪٣.٥</u>	<u>٪٣.١</u>	<u>نسبة إلى إجمالي الإيرادات</u>
<u>٪٢.٥</u>	<u>٪٢.٦</u>	<u>٪١.٧</u>	<u>٪١.٨</u>	<u>٪١.٩</u>	<u>٪١.٧</u>	<u>نسبة إلى إجمالي الموازنة</u>

جدول رقم (١٨)
الضرائب الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
فعلى			متوقع	موازنة معدلة	مشروع موازنة
٥,١٣٩	٩,٣٧٥	٩,٥٨٨	١٩,٥٨٠	٣١,٢٠٢	* رسوم تنمية الموارد ^١
٥,١٦٣	٥,١٥٧	٤,٦٠٠	٤,٨٠٠	٤,٨٠٠	* إتاواة قناة السويس
٤,٤٤٢	٦,٢٢٦	٣,٨١٧	٣,٧٥٥	٦,١٥٥	* رسوم الإجراءات القنصلية
٣,٠٩١	٣,٢٥٥	٢,٦٢٠	٢,٤٦٣	٢,٦٦٣	* رسوم الموانئ والمنائر
١٤٩	٧٣	٩٣	١١٣	١١٣	* ضريبة الأراضى
٢,٨٢٧	٤,٧٨٤	٣,٢٩٩	٤,٣٦٧	٦,٩٦١	* ضريبة المباني
١,٢٣٥	١,٤٠٧	١,٤٤٣	٢,٠٠٢	٢,٠٠٢	* رسوم نقل الملكية
٥٤٢	٣٥٢	.	.	.	* رسوم العبور (سوميد)
١,٦١١	١,٩٩٤	٢,٨٤٠	٢,١٠٠	١,٧٨٨	* المصاروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية
٢٢٧	٢٣٣	٢٤٨	٢٣٤	٣٨٤	* رسوم تصاريح العمل
١,١١٣	١,٣٣٩	١,٧٤٢	١,٦٦٨	٢,٢٢٧	١,٩٤٩ * إيرادات ضريبية أخرى ^٢
٢٥,٥١٨	٣٤,١٩٤	٣٠,٢٨٩	٤١,٠٨٢	٥٨,٢٩٥	٥٢,٦٩٧ <u>الإجمالي</u>
%٠,٦	%٠,٦	%٠,٥	%٠,٦	%٠,٩	%٠,٧ <u>نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي</u>
%٣,١	%٣,٦	%٣,١	%٣,٧	%٤,٥	%٣,٩ <u>نسبة إلى إجمالي الإيرادات</u>
%١,٧	%٢,١	%١,٦	%١,٩	%٢,٥	%٢,١ <u>نسبة إلى إجمالي الموازنة</u>

^١ يتضمن رسوم تنمية على (تذاكر السفر للخارج، مغادرة البلاد، المحاجر، تسيير السيارات، السيارات الجديدة).

^٢ يتضمن ضريبة الملاهى، إيرادات ورسوم ذات صفة محلية، ورسوم تراخيص العمل للأجانب، ورسوم جوازات السفر، رسوم حلنج الأقطان.

المنح

تبلغ تقديرات المنح بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٥٤١ مليون جنيه (٢٠٠٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٢٠٩٢ مليون جنيه بكلا من الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والمتوقع تحقيقه فعلياً بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بخفض قدره نحو ٦٦٨ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٣٠٪.

وتشكل هذه المنح بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نسبة ١٪ من إجمالي الإيرادات العامة البالغة نحو ١٣٦٥,١٥٩ مليون جنيه، كما أنها لا تغطي سوى نسبة ٠٨٪ من إجمالي المصروفات العامة البالغة نحو ١,٨٣٧,٧٢٣ مليون جنيه.

الإيرادات الأخرى

تبلغ تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٨٠,٦٠٨ مليون جنيه (٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٣٢١,٧٦٦ مليون جنيه (٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٥٨,٨٤٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٨,٣٪، ولكن المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ يبلغ نحو ١٣٧,٢٨٤ مليون جنيه فق ط حيث أن الـ ٣٢١,٧٦٦ مليون جنيه كان قد تم تقديرها قبل انتشار وباء فيروس كورونا وبذلك تكون تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أكبر من المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية الحالية بنحو ٩٦,٤٧١ مليون جنيه.

► تبلغ تقديرات الفائض من الهيئة المصرية العامة للبترول بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧,٧٨١ مليون جنيه (٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٨,٥٧٣ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بخفض قدره ٧٩٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٩,٢٪، ويؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها في السوق المحلي والخارجي، بالإضافة إلى نحو ١٤,٥٦٦ مليون جنيه يمثل إتاوة البترول، ومع الأخذ في الاعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم بعض المنتجات البترولية في السوق المحلية.

▶ تبلغ تقديرات الفائض من هيئة قناة السويس بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٣,١١٢ مليون جنيه (٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٣٣,٥٠٦ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بخفض يقدر بنحو ٣٩٤ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٢٪ وذلك فى ضوء التقديرات العالمية لنمو حركة التجارة الدولية، وقد تم تقدير فائض الهيئة فى ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال السنة المالية المقبلة.

▶ تبلغ تقديرات فائض الجهات الاقتصادية الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢١,٤٦٧ مليون جنيه (٣,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٢١,٩٤٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٣,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بخفض قدره ٤٧٣ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٢,٢٪، ومن أهم هذه الفوائض فائض هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بمبلغ ١٠,٠٠٠ مليون جنيه، وفائض هيئة ميناء الإسكندرية بمبلغ ٢,٦٢٧ مليون جنيه، وفائض هيئة ميناء دمياط بمبلغ ٢,٠٢٢ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للموانى البرية والجافة بمبلغ ٣٣٢,٥ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر بمبلغ ١,٠٩٠ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بقناة السويس بمبلغ ٩٠٠ مليون جنيه، وفائض الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بمبلغ ٢,٥٣٧ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للتنمية السياحية بمبلغ ١,٢٦٥ مليون جنيه.

▶ تبلغ تقديرات أرباح الشركات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٦,٦١٨ مليون جنيه (٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ١٦,٩٠١ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بخفض قدره نحو ٢٨٣ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٧٪، وتتضمن أرباح شركات القطاع العام والخاص وقطاع الأعمال العام منها نحو ١٠,٠ مليار جنيه أرباح متوقعة من بنوك القطاع العام.

► تبلغ تقديرات إيرادات المناجم والمحاجر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٤٨٨ مليون جنيه (٢٠٠,٠٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ١٠٣٩ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠٠,٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ٤٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٣,٢٪.

► تبلغ تقديرات موارد الصناديق والحسابات الخاصة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٠٢٢٠٦٢ مليون جنيه (٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٤٨٠٣٨٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ٢٧٨٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٧٪.

► كما تتضمن الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ موارد متاحة لتمويل الاستثمارات نحو ٦٢٠١٨٠ مليون جنيه (٠٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٤١٠٣٥ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها ٨٠٧٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,٩٪.

والجدول التالي يوضح عناصر الإيرادات الأخرى وتطور الحصيلة خلال الثلاث سنوات السابقة.

جدول رقم (١٩)
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
			فعلي	متوقع	موازنة معدلة	
٨,١٤٤	١,٢٧٨	٢,٠٩٣	٨,٥٧٣	٨,٥٧٣	٧,٧٨١	* فائض البترول
٢٢,٧١٨	٣٠,٣٠٨	١٨,٣٥٤	٣٠,٩٩٤	٣٣,٥٠٦	٣٣,١١٢	* فائض قناة السويس
٨,٢٩٧	١٠,٨١٧	١٢,٠٤٥	١٩,٧٤٦	٢١,٩٤٠	٢١,٤٦٧	* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى
٦,٨٦٧	٥,٤٠٨	٨,٦٣١	٩,٩٦٤	١٦,٩٠١	١٦,٦١٨	* أرباح الشركات
٥,٢٣٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	* أرباح البنك المركزي
٣٥,٧٣٢	٣٦,١٢٨	٤٢,٧٨٧	٤١,٩٠٤	٤٨,٣٨٠	٥١,١٦٢	* موارد الصناديق والحسابات الخاصة ^{١١}
٤٠,٦٧٩	٥,١٧٩	٥,٣٩٤	٥,٩٣٣	٧,٥٠٠	٧,٥٠٠	* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسابات الخاصة
٣,٧٥٥	٤,١٠١	٢,٤٦٥	٤,٩٩٣	٤,٧٤٨	٥,٢٤٥	* رسوم قضائية وغرامات
٧,٢٣٠	٨,١٠٧	٨,١٢٢	٨,٥٩٠	٨,٥٨٦	١٠,٠٨٣	* مقابل الخدمات الحكومية
٣,٣٤٢	٥,٩٨١	٩,٨٠٨	٩,١٢٦	١١,٧٥٧	١٠,٤٨١	* الفوائد المحصلة
١١,٦١٠	١٤,١٤٨	١١,١٧٨	١٣,٢٠٧	١٣,٢٠٧	١٤,٥٦٦	* إتاوة البترول
٨٤٥	٨٨٤	١,١٠٤	٩٦٥	١,٠٣٩	١,٤٨٨	* إيرادات المناجم
ـ	٣٤٣ـ	١,١٣٦	ـ	ـ	ـ	* مقابل تراخيص التليفون المحمول
١٢٥	٦١٩	ـ	ـ	٦٢٠	ـ	* مقابل تراخيص الأسمنت والحديد
١,٤١٢	٣١٠	١٦٤	١,٥٠٠	٦٠١	١,٠٠٤	* حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضي)
٣٦٠	٣٢٤	٣١٦	٤٧٤	٤٠٠	٥٠٠	* إتاوات الذهب
١٠٠١٢	١,٥٢٧	٢,٠٨١	١,٩١٤	١,٩١٢	٢,٢١٧	* تعويضات وغرامات
ـ	ـ	ـ	٩٢٠	ـ	ـ	* رخصة الجيل الرابع للمحمول
٢٤,٤١٦	٢٨,٢٩٤	٤٥,١٠٩	٣٥,٩٢٩	٣٦,٣٢٧	٣٥,١٢٠	* إيرادات أخرى مختلفة
٣٥,٨٢٠	٤١,٧٤٩	٤٨,٧٤٠	٤٣,٧٦٦	٥٤,١٠٣	٦٢,١٨٠	* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات ^{١٢}
٧٢٠	٤٨٥	٣٦٢	٣٣,٨٢٤	٤٨,٣٣٣	٩٥,٨٢٥	* إيرادات رأسمالية أخرى ^{١٣}
٥,٣٢٢	٧,٨٧٦	١٠,٦٤٥	١١,٨١٥	٣,٣٣٢	٤,٢٥٨	* أخرى
١٨٨,٦٣٩	٢٠٣,١٨١	٢٣٠,٥٣٤	٢٨٤,١٣٧	٣٢١,٧٦٦	٣٨٠,٦٠٨	الإجمالي
%٤,٢	%٣,٨	%٤,٠	%٤,٤	%٤,٧	%٥,٤	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
%٢٣,٠	%٢١,٦	%٢٣,٦	%٢٥,٤	%٢٥,٠	%٢٧,٩	نسبة إلى إجمالي الإيرادات
%١٢,٣	%١٢,٥	%١٢,١	%١٣,٣	%١٤,٠	%١٥,٥	نسبة إلى إجمالي الموازنة

^{١١} مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها في حساب تمويل البحث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

^{١٢} موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الاستثمارات متضمنة نسبة ١٥% لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة ، بالإضافة إلى الموارد والمصادر الأخرى لتمويل الاستثمارات.

^{١٣} منها مبلغ ٨٥ مليار جنيه تمثل مصادر رأسمالية أخرى لتمويل الخطة الاستثمارية .

المتحصلات من حيازة الأصول المالية

—

تُقدر المتحصلات من حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بنحو ٢٧,٣٤٧ مليون جنيه (٤,٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٢١,٠٨١ مليون جنيه (٣,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالميزانية المعدلة لسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بزيادة قدرها ٦,٢٦٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٩,٧٪.

ومن هذه المتحصلات أقساط محصلة من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٧,٧٩٩ مليون جنيه وأقساط محصلة من الجهات الاقتصادية بنحو ٢٠٢٨ مليون جنيه وأقساط محصلة من أجهزة الميزانية العامة للدولة (القروض المعاد إقراضها) بنحو ٤,٧٠٤ مليون جنيه والأقساط المحصلة من الجهات الأخرى بمبلغ ٢,٣٨٣ مليون جنيه.

الاقتراض وإصدار الأوراق المالية

—

يمثل الإقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية المصدر الرئيسي لتمويل العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال السنة المالية وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة للدولة.

ونتيجة للتقديرات السابق عرضها (المصروفات، الإيرادات، صافي الحيازة) فإن العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ يصل إلى نحو ٤٧٥،٥٠٨ مليون جنيه، بينما يبلغ سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية نحو ٥٩٣،٠٠٠ مليون جنيه، ليصبح المبلغ المطلوب تمويله خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٠٦٨،٥٠٨ مليون جنيه، منه نحو ٧،٩٦٤ مليون جنيه اقتراض خارجي (التمويل الإستثمارات العامة)، والباقي يتم تغطيته من خلال إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة في الأسواق المحلية أو الأسواق الدولية.

الفصل الثالث

التوازنات المالية الأساسية

مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من الإستهادات والموارد بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تتضح الصورة الآتية التي تبين كيفية تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة للدولة:

مليون جنيه	
١،٨٣٧،٧٢٣	<p>* المصروفات: وتتمثل في الأجر، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".</p>
١،٣٦٥،١٥٩	<p>* الإيرادات: وتتمثل في الإيرادات الضريبية، المنح المتاحة، الإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، إيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.</p>
٤٧٢،٥٦٤	<p>* العجز النقدي للموازنة: ويترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.</p>
٢،٩٤٥	<p>* صافي حيازة الأصول المالية: وتتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو إقراض مطروحاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.</p>
٤٧٥،٥٠٨	<p>* العجز الكلي للموازنة: ويتمثل العجز النقدي للموازنة العامة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر لتمويله.</p>

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغي تحليل باقى العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:

- العجز النقدي للموازنة.
- صافي حيازة الأصول المالية.
- العجز الكلى للموازنة.
- إجراءات تمويل العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة.
- مركز الدين العام المحلي والخارجي.

أولاً: العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدي الظاهر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة نحو ٤٧٢،٥٦٤ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ٦,٦٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التي تلزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، نفقات التعليم والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه يتم البحث بصورة دائمة عن الإيرادات التي تكفل تخفيض هذا العجز النقدي أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته دون أن يؤثر على خطط الدولة في الاستثمار والنمو وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وسداد التزامات الدولة والإنفاق على الأمن القومى للدولة، وذلك للتخفيف من الحاجة إلى الإقتراض الجديد والحد من الزيادة في الدين العام.

ثانياً: صافي حيازة الأصول المالية:

وفقاً للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة في مساهمات الدولة في رؤوس أموال الهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدي للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المدخرات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدي.

ومن حيازة الأصول المالية والمدخرات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يسمى بصفى الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٢٠٢٢٠٢١٠٩٤٥ مليون جنيه (٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٩٠٦٦٩ (١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة لسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بخفض قدره نحو ٦٠٧٢٤ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٦٩,٥٪.

يوضح الجدول التالي عناصر صافي الحيازة من الأصول المالية، والتي يراعى فيها إستبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء المتصلة منها - التي تعتبر من عناصر التمويل وفقاً للمفاهيم الدولية - أو ما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذي يعالج أيضاً وفقاً لذات المنظور.

**جدول رقم (٢٠)
صافي حيازة الأصول المالية**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	التغير		٢٠٢١/٢٠٢٠		مشروع موازنة موازنة معدلة	٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
			فعلي	(٣-١)	(٢-١)	متوقع	(٣)	(٢)	(١)
١٩٥٧٢	١٨٥٦٦	٢١٠٩٢	٣٠٤٢	٤٥٧-		٢٧٢٥٠	٣٠٧٥٠	٣٠٢٩٢	<u>حيازة الأصول المالية :</u>
									* وتمثل أساساً في المساهمات في الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات.
<u>١٩٥٧٢</u>	<u>١٨٥٦٦</u>	<u>٢١٠٩٢</u>	<u>٣٠٤٢</u>	<u>٤٥٧-</u>		<u>٢٧٢٥٠</u>	<u>٣٠٧٥٠</u>	<u>٣٠٢٩٢</u>	
<u>المتحصلات من حيازة الأصول المالية :</u>									
١٠٤٢٦٥	١٦٥٧٥	١٧٦١١	٩٠٢٦٦	٦٠٢٦٦		١٨٠٨١	٢١٠٨١	٢٧٣٤٧	* وتمثل أساساً في الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية.
<u>١٠٤٢٦٥</u>	<u>١٦٥٧٥</u>	<u>١٧٦١١</u>	<u>٩٠٢٦٦</u>	<u>٦٠٢٦٦</u>		<u>١٨٠٨١</u>	<u>٢١٠٨١</u>	<u>٢٧٣٤٧</u>	
<u>٩٦٣٠٦</u>	<u>١٠٩٩١</u>	<u>٣٤٨١</u>	<u>٦٠٢٢٤-</u>	<u>٦٠٧٢٤-</u>		<u>٩٠١٦٩</u>	<u>٩٠٦٦٩</u>	<u>٢٠٩٤٥</u>	<u>صافي الحيازة</u>
<u>%٠٢١</u>	<u>%٠٠٤</u>	<u>%٠٠٦</u>				<u>%٠٢٨</u>	<u>%٠١٤</u>	<u>%٠٠٤</u>	<u>نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي</u>
<u>%١.١٣</u>	<u>%٠٢١</u>	<u>%٠٣٦</u>				<u>%٠٨٢</u>	<u>%٠٧٥</u>	<u>%٠٢٢</u>	<u>نسبة إلى إجمالي الإيرادات</u>
<u>%٠٦١</u>	<u>%٠١٢</u>	<u>%٠١٨</u>				<u>%٠٤٣</u>	<u>%٠٤٢</u>	<u>%٠١٢</u>	<u>نسبة إلى إجمالي الموازنة</u>

ثالثاً: العجز الكلى للموازنة

في ضوء ما تقدم، فإنه بإضافة نتيجة صافي حيازة الأصول المالية إلى العجز النقدي نصل إلى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، الذي يقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة الماليّة ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٤٧٥,٥٠٨ مليون جنيه (٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

ومن الجدير بالذكر أن تقديرات العجز بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة الماليّة ٢٠٢٢/٢٠٢١ قد تضمنت زيادة في الالتزامات على جانب المصاروفات، والتي من أهمها زيادة حجم الاستثمارات الحكومية الممولة عن طريق الخزانة العامة وكذلك زيادة متطلبات الباب الثاني شراء السلع والخدمات والمرتبطة بزيادة مخصصات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والتغذية والصيانة وغيرها من متطلبات إدارة دوّلاب العمل بالوزارات والهيئات الخدمية والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

جدول رقم (٢١)
العجز الكلى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
فعلى			متوقع	موازنة معدلة	مشروع موازنة	
١,٢٤٤,٤٠٨	١,٣٦٩,٨٧٠	١,٤٣٤,٧٢٣	١,٦١٤,٣١٢	١,٧١٣,١٧٨	١,٨٣٧,٧٢٣	* المصاروفات
٨٢١,١٣٥	٩٤١,٩١٠	٩٧٥,٤٢٩	١,١١٧,١٣٠	١,٢٨٨,٧٥٣	١,٣٦٥,١٥٩	* الإيرادات
<u>٤٢٣,٢٧٣</u>	<u>٤٢٧,٩٦٠</u>	<u>٤٥٩,٢٩٤</u>	<u>٤٩٧,١٨٣</u>	<u>٤٢٤,٤٢٥</u>	<u>٤٧٢,٥٦٤</u>	<u>العجز (الفائض) النقدي</u>
٩,٣٠٦	١,٩٩١	٣,٤٨١	٩,١٦٩	٩,٦٦٩	٢,٩٤٥	صافي حيازة الأصول المالية
<u>٤٣٢,٥٨٠</u>	<u>٤٢٩,٩٥١</u>	<u>٤٦٢,٧٧٥</u>	<u>٥٠٦,٣٥٢</u>	<u>٤٣٤,٠٩٤</u>	<u>٤٧٥,٥٠٨</u>	<u>العجز (الفائض) الكلى</u>
٤,٨٦٩-	١٠٣,٠٩٤-	١٠٥,٦٤٦-	٥٩,٦٤٨-	١٣١,٩٠٦-	١٠٤,٠٧٤-	العجز (الفائض) الأولي ^١
%١٨,٥	%١٧,٧	%١٦,٨	%١٧,٥	%١٨,٨	%١٩,٢	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي
%٢٨,٠	%٢٥,٧	%٢٤,٧	%٢٥,٢	%٢٥,٠	%٢٥,٩	نسبة المصاروفات إلى الناتج المحلي
%٩,٥	%٨,٠	%٧,٩	%٧,٦	%٦,٢	%٦,٧	نسبة العجز (الفائض) النقدي إلى الناتج المحلي
%٩,٧	%٨,١	%٨,٠	%٧,٧	%٦,٣	%٦,٧	نسبة العجز (الفائض) الكلى إلى الناتج المحلي
%٠,١-	%١,٩-	%١,٨-	%٠,٩-	%١,٩-	%١,٥-	نسبة العجز (الفائض) الأولي إلى الناتج المحلي

^١ يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

رابعاً: إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة للدولة ومواردها مضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز يستدعي البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

ويتعين في هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:

الأول: أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة الماليه ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٤٧٥,٥٠٨ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمقدار لها بمشروع الموازنة العامة للدولة لسنة الماليه ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥٩٣,٠٠٠ مليون جنيه.

الثاني: أن صافي الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقة في الدين العام المحظى والخارجي، حيث ينبغي أن يُستبعد من الاحتياجات التمويلية الجديدة كلاً من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها إنتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وبناءً على ذلك فإن صافي الاقتراض الذي تحتاجه الموازنة في السنة المالية المقبلة ٢٠٢٢/٢٠٢١ يبلغ نحو ٤٧٥,٥ مليار جنيه مقابل نحو ٤٣٤,١ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٤١,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٩,٦٪ وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٢٢)
صافي الإقراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
فعلى			متوقع	موازنة معدلة	مشروع موازنة	
٤٣٢,٥٨٠	٤٢٩,٩٥١	٤٦٢,٧٧٥	٥٠٦,٣٥٢	٤٣٤,٠٩٤	٤٧٥,٥٠٨	العجز (الفائض) الكلى بإضاف
٢٦٧,٦٣٢	٢٤٢,٦٣١	٤٥٥,٥٣٣	٤٩١,٣٨١	٥٥٥,٥٦٩	٥٩٣,٠٠٠	سداد أقساط القروض المحلية والخارجية
<u>٧٠٠,٢١٢</u>	<u>٦٧٢,٥٨٢</u>	<u>٩١٨,٣٠٨</u>	<u>٩٩٧,٧٣٣</u>	<u>٩٨٩,٦٦٣</u>	<u>١٠٠٦٨,٥٠٨</u>	<u>اجمالي التمويل</u> (يستبعد)
٢٦٧,٦٣٢	٢٤٢,٦٣١	٤٥٥,٥٣٣	٤٩١,٣٨١	٥٥٥,٥٦٩	٥٩٣,٠٠٠	الخفض في الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط
.	.	٢,٩١٣-	.	.	.	صافي حصيلة الخصخصة
<u>٤٣٢,٥٨٠</u>	<u>٤٢٩,٩٥١</u>	<u>٤٦٥,٦٨٨</u>	<u>٥٠٦,٣٥٢</u>	<u>٤٣٤,٠٩٤</u>	<u>٤٧٥,٥٠٨</u>	<u>صافي الإقراض</u>

هذا وقد روعى في مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة لتفطية العجز الكلى وسداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية:

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
فعلى			متوقع	موازنة معدلة	مشروع موازنة	
٤٤٠,٨٩٨	٦٤٤,٢٩٩	٧٨٥,٣٦٩	٩٧٣,٥٧١	٩٧٦,٤٨٣	١٠٠٦٠,٥٤٤	- التمويل بإصدار أذون وسندات
٢٦٢,٤٦٥	٢٩,٥٢٤	١٣٩,٧٠١	٢٤,١٦٢	١٣,١٨٠	٧,٩٦٤	- القروض من المصادر الخارجية
٣,١٥١-	١,٢٤١-	٣,٨٤٩-	.	.	.	- الإقراض من مصادر أخرى
.	.	٢,٩١٣-	.	.	.	صافي حصيلة الخصخصة
<u>٧٠٠,٢١٢</u>	<u>٦٧٢,٥٨٢</u>	<u>٩١٨,٣٠٨</u>	<u>٩٩٧,٧٣٣</u>	<u>٩٨٩,٦٦٣</u>	<u>١٠٠٦٨,٥٠٨</u>	<u>اجمالي مصادر التمويل</u>

ومن الطبيعي أنه إذا توافرت مصادر تمويل بديلة للأذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محلها.

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة

للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته،
تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدي.
- العجز أو الفائض الكلى.
- مصادر تمويل العجز الكلى.
- تمويل العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدول رقم (٢٤) والجدول رقم (٢٥) ما يلي:

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدي وعجز كلى ومصادر التمويل والعجز الذي سيمول من الخزانة العامة.
٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٢٣)
موازنة الخزانة العامة
الصورة الإجمالية للموازنة العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

موازنة معدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١					البيان
	إجمالي	الهيئات الخدمية	الادارة المحلية	الجهاز الإداري		
٩٦٤,٧٧٧	٩٨٣,٠١٠	٢,٢٧١	١,٠٣٧	٩٧٩,٧٠٣		# الإيرادات
٢,٢٠٩	١,٥٤١	٤٤٤	٠	١,٠٩٧		- الضرائب
٣٢١,٧٦٦	٣٨٠,٦٠٨	٨٩,٣٠٣	١٨,٣٣٥	٢٧٢,٩٧٠		- المنح
١,٢٨٨,٧٥٣	١,٣٦٥,١٥٩	٩٢٠,١٨	١٩,٣٧٢	١,٢٥٣,٧٦٩		- الإيرادات الأخرى
						جملة الإيرادات
٣٣٥,٠٠٠	٣٦١,٠٥٠	٤٧,٥١٥	١٤٢,٣٢١	١٧١,٢١٤		# المصروفات
١٠٠,٢٠٠	١٠٣,٨٨٩	٢١,٣٤٥	١٨,٨٠٠	٦٣,٧٤٣		- الأجور وتعويضات العاملين
٥٦٦,٠٠٠	٥٧٩,٥٨٢	١,٨٩٥	٣٤٤	٥٧٧,٣٤٤		- شراء السلع والخدمات
٣٢٦,٢٨٠	٣٢١,٣٠١	١٦,٩٦٧	٦٥٦	٣٠٣,٦٧٨		- الفوائد
١٠٥,٠٠٠	١١٣,٧٨٧	٤,٤٤٣	٢٠٠٤٨	١٠٧,٢٩٦		- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٢٨٠,٦٩٨	٣٥٨,١١٣	١١٥,٠٢١	٢١,٢٩٤	٢٢١,٧٩٩		- المصروفات الأخرى
١,٧١٣,١٧٨	١,٨٣٧,٧٢٣	٢٠٧,١٨٥	١٨٥,٤٦٣	١,٤٤٥,٠٧٤		- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٤٢٤,٤٢٥	٤٧٢,٥٦٤	١١٥,١٦٧	١٦٦,٠٩٢	١٩١,٣٠٥		جملة المصروفات
						العجز (الفائض) النقدي
						# صافي حيازة الأصول المالية
٢١,٠٨١	٢٧,٣٤٧	٦٦٦	٠	٢٦,٦٨١		- المحتصلات من الإقراض وبيع الأصول (بدون الخخصة)
٣٠,٧٥٠	٣٠,٢٩٢	١,٦٩٥	٠	٢٨,٥٩٧		- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساعدة الغزارة في صندوق تمويل البيئة)
٩,٦٦٩	٢,٩٤٥	١,٠٢٩	٠	١,٩١٦		صافي حيازة الأصول المالية
٤٣٤,٠٩٤	٤٧٥,٥٠٨	١١٦,١٩٦	١٦٦,٠٩٢	١٩٣,٢٢٠		العجز (الفائض) الكلي
						# مصادر التمويل للعجز الكلي
						= الإقراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
٩٧٦,٤٨٣	١٠٠٦٠,٥٤٤	١١٩,٢٩٥	١٦٤,١٨٢	٧٧٧,٠٦٨		* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات
٠	٠	٠	٠	٠		. إقراض من مصادر أخرى
٩٧٦,٤٨٣	١٠٠٦٠,٥٤٤	١١٩,٢٩٥	١٦٤,١٨٢	٧٧٧,٠٦٨		جملة الإقراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
						= الإقراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
١٣,١٨٠	٧,٩٦٤	١,٤٣٨	٢,٤٠٠	٤,١٢٦		. لتمويل الاستثمارات
٠	٠	٠	٠	٠		. لتمويل الالتزامات الرأسمالية
١٣,١٨٠	٧,٩٦٤	١,٤٣٨	٢,٤٠٠	٤,١٢٦		جملة الإقراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
٩٨٩,٦٦٣	١٠٠٦٨,٥٠٨	١٢٠,٧٣٣	١٦٦,٥٨٢	٧٨١,١٩٣		أجمالي الإقراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
٥٥٥,٥٦٩	٥٩٣,٠٠٠	٤,٥٣٧	٤٩٠	٥٨٧,٩٧٣		- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية
٤٣٤,٠٩٤	٤٧٥,٥٠٨	١١٦,١٩٧	١٦٦,٠٩٢	١٩٣,٢٢٠		صافي الإقراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
٤٣٤,٠٩٤	٤٧٥,٥٠٨	١١٦,١٩٧	١٦٦,٠٩٢	١٩٣,٢٢٠		صافي مصادر تمويل العجز الكلي

جدول رقم (٢٤)
موازنة الخزانة العامة
النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

النتائج			الموارد			الاستخدامات		
موازنة معدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان	موازنة معدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان	موازنة معدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
<u>٤٤٤,٤٢٥</u>	<u>٤٧٢,٥٦٤</u>	<u>العجز النقدي</u>	<u>١,٢٨٨,٧٥٣</u>	<u>١,٣٦٥,١٥٩</u>	<u>أحمال الإيرادات</u>	<u>١,٧١٣,١٧٨</u>	<u>١,٨٣٧,٧٢٣</u>	<u>أجمالي المصروفات</u>
٩,٦٦٩	٢,٩٤٥	صافي حيازة الأصول المالية	٢١,٠٨١	٢٧,٣٤٧	تحصيلات من الأقرض ومبيعات الأصول المالية وغيرها (بدون حصيلة الشخصية)	٣٠,٧٥٠	٣٠,٢٩٢	حيازة الأصول المالية المحلية والاجنبية (بدون مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيئة)
<u>٤٣٤,٠٩٤</u>	<u>٤٧٥,٥٠٨</u>	<u>العجز الكلي</u>	<u>١,٣٠٩,٨٣٤</u>	<u>١,٣٩٢,٥٠٦</u>	<u>أحمال الإيرادات وتحصيلات الأقرض</u>	<u>١,٧٤٣,٩٢٨</u>	<u>١,٨٦٨,٠١٥</u>	<u>أجمالي المصروفات وحيازة الأصول المالية</u>
٤٣٤,٠٩٤	٤٧٥,٥٠٨	صافي الإقراض	٩٨٩,٦٦٣	١,٠٦٨,٥٠٨	الإقراض واصدار الأوراق المالية	٥٥٥,٥٦٩	٥٩٣,٠٠٠	سداد القروض المحلية والاجنبية
٠	٠	صافي حصيلة الشخصية	٠	٠	حصيلة الشخصية	٠	٠	مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيئة
٠	٠		<u>٢,٢٩٩,٤٩٧</u>	<u>٢,٤٦١,٠١٥</u>	<u>الإجمالي</u>	<u>٢,٢٩٩,٤٩٧</u>	<u>٢,٤٦١,٠١٥</u>	<u>الإجمالي</u>

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تقضي المادة الثالثة من القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بشأن الموازنة العامة للدولة، بأن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الإستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التي يقوم بها كل من الجهاز الإداري ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وصناديق التمويل.

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها، وتقصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وبناءً على ذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى مجلسكم الموقر.

لذلك فإنه يتبع في هذا المقام الإشارة إلى العلاقات بين الميزانية العامة للدولة وبين الجهات الاقتصادية بمشروع الميزانية العامة للدولة لسنة الماليّة ٢٠٢١/٢٠٢٢ والتي تسفر عن:

مليار جنيه

الميزانية المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع ميزانية ٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
١٧٩,٨	١٧٦,٩	ما يؤول للميزانية العامة من الجهات الاقتصادية
٣٠٤,٩	٣٠٨,٣	ما تدفعه الميزانية العامة للجهات الاقتصادية
(١٢٥,١)	(١٣١,٤)	الصافي

من الملاحظ من الجدول السابق أن ما يؤول من الجهات الاقتصادية للميزانية العامة للدولة بمشروع الميزانية العامة للدولة لسنة الماليّة ٢٠٢١/٢٠٢٢ يبلغ نحو ١٧٦,٩ مليار جنيه، في حين أن ما تدفعه الميزانية العامة للدولة لتلك الجهات يبلغ نحو ٣٠٨,٣ مليار جنيه بصافي علاقة سالبة تقدر بنحو ٤,١٣١ مليار جنيه.

وتوضح الجداول التالية العلاقة بين الميزانية العامة للدولة والجهات الاقتصادية.

(بالالف جنبه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

جدول رقم (٢٦)
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البillerان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	موازنة معدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة			
١- فائض الحكومة من:			
الهيئة العامة للبترول هيئة قناة السويس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة باقى الهيئات الاقتصادية			
اجمالى فائض الحكومة			
٢- ضرائب الدخل من:			
الهيئة العامة للبترول الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبي) هيئة قناة السويس باقى الهيئات الاقتصادية			
اجمالى الضرائب الدخلية			
٣- الاتاوات من:			
الهيئة العامة للبترول هيئة قناة السويس			
اجمالى الاتاوات			
٤- الرسوم:			
ضرائب ورسوم سلعية رسم دمغة نوعى (هيئة البترول)			
اجمالى الرسوم			
٥- أخرى:			
المحول من هيئة الأوقاف إلى وزارة الأوقاف المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المرافق) الفوائد المعاد إقراضها التي تؤول للخزانة الأسساط المعاد إقراضها التي تؤول للخزانة المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى المخصص لوزارة التنمية المحلية (صيانة طرق) إعانت للغير (للمحافظات السياحية) تكاليف خدمات المصالح			
اجمالى أخرى			
اجمالى ما يؤول للموازنة العامة للدولة			

**جدول رقم (٢٧)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية**

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الغير	الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
			١ - الدعم (الاعانات) إلى:
٩,٧٨١,٦٠٠-	٢٨,١٩٣,٠٠٠	١٨,٤١١,٤٠٠	الهيئة العامة للبترول
٢,٧٣٥,٠٠٠	٨٤,٤٨٧,٠٠٠	٨٧,٢٢٢,٠٠٠	هيئة السلع التموينية
١٠,٣٤٩,٢٠٠	١٦٩,٦٤٨,٥٠٠	١٧٩,٩٩٧,٧٠٠	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
١٦,٩٩٧	٢,٦٠٦,٨٠٠	٢,٦٢٣,٧٩٧	باقي الهيئات الاقتصادية
٣,٣١٩,٥٩٧	٢٨٤,٩٣٥,٣٠٠	٢٨٨,٢٥٤,٨٩٧	اجمالي الدعم (الاعانات)
٣,٦٥٠,٥٢٢-	١٦,٩٥٤,٥٧٩	١٣,٣٠٤,٠٥٧	٢ - المساهمات:
٠	١,١٠٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣ - الهيئة الوطنية للإعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)
٧٠٤,٤٠٠-	٨٦٥,٠٠٠	١٦٠,٦٠٠	٤ - اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل)
٤,٤٠٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	٥ - ما يؤول من الخزانة العامة للهيئة القومية لسكك حديد مصر
٣,٣٦٤,٦٧٥	٣٠٤,٩٥٤,٨٧٩	٣٠٨,٣١٩,٥٥٤	اجمالي ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية

الخاتمة

السيد المستشار الجليل / رئيس مجلس النواب السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد حرصت خلال عرض الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على الوضوح والشفافية الكاملة مع مجلسكم الموقر فأنتم نواب الشعب وأنتم شركاء في المسئولية ووحدة الهدف الذي نسعى إليه جميعاً وهو تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهو ما تعمل السياسة المالية من خلال مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم الوصول إليه وذلك ارتكازاً على المحاور الآتية:-

- الواقعية في تقدير الإيرادات العامة المستهدفة وذلك في ضوء القدرة التكليفية للمجتمع الضريبي ومؤشرات الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو المستهدفة في قطاعات الدولة.
- الفاعلية والرشادة في تقدير المصروفات وضبط النفقات إلى أقل الحدود الممكنة بشكل يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون التأثير على استمرار أنشطة الدولة والقدرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- التوسيع في الإنفاق الاستثماري بهدف رفع كفاءة البنية الأساسية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق فرص عمل للعديد من المواطنين.
- أن حقوق الدولة وملكيتها لمؤسساتها لابد أن تحقق نتائج مثمرة، وإن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن تكون لصالح الخزانة العامة، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما ينطوي بالبعض منها من أداء الدور الاجتماعي للدولة.

وفي الختام أود أن أؤكد على التنسيق الدائم والمستمر بين السياسيين الماليين والنقديين إعمالاً لحكم المادة رقم (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة، وذلك تحقيقاً للانضباط المطلوب في الأداء الاقتصادي واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصري والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة.

وأخيراً فإن مهمة الإصلاح والبناء والتنمية هي مهمة شاركيه يتكاتف الجميع على حملها سعياً لرقة هذا الوطن وتحقيقاً لما نصبووا إليه جميعاً من عزة وكرامة لوطننا العزيز.

وَاللَّهُ وَرَبُّ السَّوْفَرِينَ

٢٠٢١ القاهرة

